



تَعْقِبَاتُ زَكَرِيَا الْأَنْصَارِيِّ

فِي حَاشِيَةِ "الدَّرَرِ السَّنِّيَّةِ" عَلَى شَرْحِ ابْنِ النَّازِمِ لِلْأَلْفِيَّةِ

**The Commentary of Zakaria Alansari on the Annotation of
Aldurar Alsunia in the Commentary of Ibn Alnazim on
Alalfiya**

بحث مقدم الى عمادة الدراسات العليا كجزء من متطلبات لنيل الشهادة العالمية
(ماجستير) في اللغة العربية وآدابها

إعداد الطالب : مشتاق صالح حسين

الرقم الجامعي : ٥١١٠٣٠١٠٣٠

إشراف : أ.د. كمال جبري عبهري

٢٠١٣ - ٢٠١٤ م

التصدير

من أحب الله تعالى .

أحب رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم.

ومن أحبَّ الرسول العربي أحبَّ العرب.

ومن أحبَّ العرب أحبَّ العربية التي بها نزل أفضل الكتب على أفضل العجم والعرب، ومن أحبَّ العربية عنيَ بها، وثابر عليها، وصرف همته إليها، ومن هداه الله للإسلام وشرح صدره للإيمان وآتاه حسن سريرة فيه، اعتقد أن محمداً صلى الله عليه وسلم خير الرسل، والإسلام خير الملل، والعرب خير الأمم، والعربية خير اللغات والألسنة، والإقبال على تفهمها من الديانة، إذ هي أداة العلم ومفتاح التفقه في الدين وسبب إصلاح المعاش والمعاد، ثم هي لإحراز الفضائل، والاحتواء على المروءة وسائر أنواع المناقب، كالينبوع للماء والزند للنار. ولو لم يكن في الإحاطة بخصائصها والوقوف على مجاريها ومصارفها والتبحر في جلائها ودقائقها، إلا قوة اليقين في معرفة إعجاز القرآن، وزيادة البصيرة في إثبات النبوة، لبتي هي عمدة الإيمان، لكفى بهما فضلاً يحسُنُ فيهما أثره، ويطيب في الدارين ثمره، فكيف وأيسر ما خصَّها الله عزَّ وجلَّ به من ضروب الممادح يُكَلُّ أقلام الكتبة ويتعب أنامل الحسبة.

الثعالبي «فقه اللغة» : ١ / ١٦ .

الإهداء

أهدي جهدي المقبل إلى المعلم الأول :

« محمد صلى الله عليه وآله وسلم »

والى الذين قال بهم :

((قَالَ هُمَا جَنَّتُكَ وَتَارُكَ)) سنن ابن ماجه : ١١ / ٥٣.

والدى العزيز « طيب الله ثراه »

و

والدتي العزيزة « أطال الله عمرها »

مشتاق ...

شكر و عرفان

وانطلاقاً من قول النبي -صلى الله عليه و اله سلم- قَالَ « لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ »
(١)

أتقدم بالشكر إلى كل من مد يد العون لي

من أستاذي

أو أخ

أو صديق ...

فجزاهم الله خير الجزاء.

(١) سنن أبي داود : سليمان بن الأشعث السجستاني ، الناشر : دار الكتاب العربي — بيروت الطبعة الأولى : ٤ / ٤٠٣.

قَتْنَمَةُ الْمَحْتَوِيَّاتِ :

١.....	المقدمة.....
٥.....	التمهيد.....
٦.....	المبحث الأول : ابن مالك الطائي.....
١٠.....	المبحث الثاني : ابن الناظم بدر الدين.....
١٣.....	المبحث الثالث شيخ الإسلام زكريا الأنصاري.....
١٩.....	الفصل الثاني.....
١٩.....	المسألة (١) : الكلام وما يتألف منه.....
٣٠.....	المسألة (٢) : الأفعال.....
٣٤.....	المسألة (٣) : المعرب والمبني.....
٥١.....	المسألة (٤) : نون الوقاية.....
٥٤.....	المسألة (٥) : العلم.....
٦٤.....	المسألة (٦) : الابتداء.....
٧٨.....	المسألة (٧) : النواسخ.....
٩٤.....	مسألة (٨) : الفاعل.....
٩٨.....	المسألة : (٩) : المبني للمجهول.....
١٠١.....	المسألة (١٠) : الاشتغال.....
١٠٢.....	المسألة (١١) : باب التنازع.....
١٠٤.....	مسألة (١٢) : أبواب المفاعيل.....
١٠٨.....	مسألة (١٣) : باب الاستثناء.....
١١١.....	المسألة (١٤) : باب الحال.....
١١٩.....	مسألة (١٥) : باب التمييز.....
_____	المسألة (١٦) : باب الإضافة.....
١٢٢.....

- المسألة (١٧) : المصدر..... ١٢٧.....
- مسألة (١٨) : التعجب ١٣٢.....
- مسألة (١٩) : باب نعم وبئس ١٣٤.....
- مسألة (٢٠) : اسم التفضيل ١٣٦.....
- مسألة (٢١) : النعت ١٣٩.....
- المسألة (٢٢) : التوكيد ١٤٢.....
- المسألة (٢٣) : العطف ١٤٥.....
- المسألة (٢٤) : باب البذل ١٥٢.....
- المسألة (٢٥) : الاختصاص ١٦٢.....
- المسألة (٢٦) : التحذير والإغراء ١٦٣.....
- المسألة (٢٧) : نون التوكيد ١٦٤.....
- المسألة (٢٨) : المنوع من الصرف ١٦٥.....
- المسألة (٢٩) : باب إعراب الفعل ١٦٩.....
- المسألة (٣٠) : جوازم الفعل المضارع ١٧٠.....
- المسألة (٣١) : الأخبار بالذني والالف ١٧٨.....
- المسألة (٣٢) : العدد ١٨٠.....
- المسألة (٣٣) : التأنيث والمقصور والممدود ١٨٣.....
- المسألة (٣٤) : جمع التكسير ١٨٧.....
- مسألة (٣٥) : باب التصغير ١٩٠.....
- المسألة (٣٦) : باب النسب ١٩٢.....
- المسألة (٣٧) : باب الإمالة ١٩٤.....
- مسألة (٣٨) : التصريف ١٩٦.....
- الخاتمة ٢٠٣.....
- ثبت المصادر المراجع ٢٠٥.....

المقدمة

الحمد لله الأول بلا ابتداء ، الآخر بلا انتهاء ، المنفرد بقدرته والمتعالي في سلطانه ، الذي لا تدركه العيون ولا تبلغه الظنون و البادئ بالإحسان العائد بالامتنان نحمده سبحانه ﴿ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [علق: ٤، ٥] وصلى الله على نبينا المكرم ، الشافع المقرَّب ، الذي بُعثَ آخرا واصطُفيَ أولا واله الطيبين وصحبه المقربين ، و من سلك مسلكهم واتبع هديهم ، أما بعدُ :

فإنَّ أرقى نص عربي هو القرآن الكريم وهو من أهم مصادر النحاة لأنه كلامُ الله ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴾ [النساء: ٨٧] ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٢] ، فالقران هو الذي وهب للنحو الحياة ولغة العرب ، فعززَ خلودها ونمَّوها ، فله الفضلُ العظيمُ في ارتقاءها ، فلولاها ما قامت للغة قائمة في عصر التحديات ، و التغيرات ما بين التأثير والتأثير ، فكم من لغة دُرستُ ، و لم يبق إلا اسمها ، فحفظَ مكانتها ، وميَّزها ، وقوم كيانها ، وأدام عِزها ، فكان سر بقاءها وتطورها منذ ولادتها إلى عصرنا الحاضر .

ومما لا ريب فيه ، أن الدراسات النحوية قد أبلتُ البلى الحسن في توسيع قواعدها ، وقد أخذتُ أنماطاً مختلفةً من تعدد أشكالها ، وتتنوع أساليبها ، في تعاطي بعض القضايا النحوية بطريقةٍ صحيح مسارها بطريقة الاعتراض ، أو تنمة بشرح ، أو بحاشية ، أو التوجيه أو الاعتذار ، أو التوسع بالمسالة بالتعقبات .

والتعقيبات التي هي اعم دراسة نحوية ، ومن هذا المنطلق وقع اختياري عليه ، الموسوم " تعقبات شيخ الاسلام زكريا الانصاري في حاشية الدرر على شرح ابن الناظم على الالفية" .

أهمية الدراسة :

التعقبات النحوية لها أهمية كبرى في إثراء الدرس النحوي ، ذلك إن الوقوف على رأيين لعالمين مختلفين ، وفهمهما ، ومناقشتهما ، ومن ثم ترجيحيهما ، يجعل المجال أرحب ، والميدان أوسع للحوار والمناقشة . ولا يخفى على ذي بصيرة صعوبة المأخذ ، ووعارة هذا المسلك ، إلا أنه ميسر بعد توفيق الله لي في دراسة اعتراض النحاة على بعضهم .

سبب اختياري :

وقع اختياري لهذا الموضوع لما فيه من مادة علمية نحوية غزيرة ، لأنه جمع جلّ الاعتراضات والتعقبات الموجهة على ابن الناظم وأبيه ، وقد سبقَ ممن قبله في عرضها بأسلوب منطقي ، يشدذ الهمم في عرضها ، وحلها ، وهذا الذي شجعني للبحث في هذا المضمار .

أهداف الدراسة :

ولعل أهم أهداف هذا البحث تصحيح مسار النحو ، وبيان الضعف والقوة في مذاهب النحاة ، وبيان الآراء الشاذة التي خالفت الجمهور وبيان ما اتفق ، وهذه الدراسة تفتح آفاق للباحثين من أجل دراسة النحو وفق التصحيح دون التعسف والتكلف في تحميل ما لا يحتمل في دراسات متعددة.

عقبات البحث :

لا يخلو الأمر من عقبات وصعوبات في مثل هذه المسالك النحوية ، ولعل أصعب شيء واجهني في كتابة البحث هو حين تقف أو تجد اعتراضاً ، وقد حاكه الشيخ الانصاري بطريقة منطقية وعرضه بثوب نحوي يصعب فهمه فضلاً أن تجد له جواباً ، ولم يكن هناك من النحاة ممن طرح مثل هذه القضايا التي هي من ترف النحو ، فهذا زاد إصرار على البحث الاجتهاد ، بالمصادر التي لها عناية باعترضات الشيخ الانصاري ، مثل الصبان في

"حاشته على الاشموني" والخضري في حاشيته على ابن عقيل ، والتوفيق من الله وحده - سبحانه - .

منهج الدراسة :

- ١- سأتبع في البحث منهج الاستقراء والاستقصاء لجميع التعقبات والاعتراضات الواردة في الحاشية ثم اقول دراساتها وتحليلها .
- ٢- رتبته على ابواب الالفية لانه الاليق ، والمناسب لحال البحث ، واسهل في الرجوع لمضان الاعتراض والجواب .
- ٣- وهناك جملة من التعقبات والاعتراضات التي نقلها عن سبقه فاقوم بتوثيق الاقوال لاصحابها توثيقاً علمياً كاملاً.
- ٤- عزو الايات القرآنية ، والاحاديث النبوية ، والشواهد النحوية .
- ٥- تسجيل اهم نتائج البحث في الخاتمة .

الدراسات السابقة :

- لم تكن هذه الدراسة الاولى فقد سُبقت ، ولعل اقربها لبحثي :
- ١- إعتراضات ابن هشام وردوده على ابن مالك وابنه بدر الدين جمعا ودراسة وتوجيها الباحث : عبد الخالق بن أحمد الشمراني ، الجامعة الاسلاميه ، اللغوبات .
 - ٢- ردود المرادي وابن هشام علي ابن مالك في شرحيهما للألفية: مديحة عبد علي الشمري. وهي رسالة ماجستير اشتملت الدراسة فيها على ردود المرادي وابن هشام علي ابن مالك ولعدم التكرار تجنبنا في بحثنا هذا اعتراضات المرادي علي ابن مالك، وخصصناه لاعتراضاته على النحاة الآخرين.

٣-اعتراضات المرادي على النحاة في كتابه (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) ، الطالب : محمود فوزي عبدالله الكبيسي ، الجامعة العراقية - بغداد ، درجة الدكتوراه .

مع كثرة هذه الانجازات من الدراسات التي اعتنت بهذا الجانب ، إلا إن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري اخذ منحاً منطقياً في تعقباته ، والمأخذ في التعبير والتمثيل ، واستقراء تام لشرحه ، لا تجده عند ابن هشام أو المرادي ولا عند غيره من النحاة لأنه عالم في المنقول والمقول ، وهذا ما عزز هذه الدراسة ، فقد يكون هنا مواطن تشابه إلا إن أكثرها لم يتفطن لها النحاة ممن تعقب ابن الناظم في شرحه الذي يعد أول شرح للألفية ، واعتمدت على تحقيق د.وليد بن الحسين الزبيري على "حاشية الدرر السنية" رسالة دكتوراه ، من جامعة جنان - بيروت .

تقسيم البحث :

قسمت البحث إلى إلى فصلين : تناولت في الفعل الأول : وفيه ثلاثة مباحث المبحث الاول : سيرة الناظم ابن مالك ، ثم سره ابن الناظم بدر الدين ، في المبحث الثاني ، أما الثالث : فكان لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري .
والفصل الثاني : قسمته إلى سبع وثلاثين مسألة تضمنت فيها التعقبات النحوية والصرفية ، مرتبة حسب تبويب الألفية .

و لا أقول أنني أصبت في كل ما كتبتُ، لأن الكمال لله وحده ، و لا يخلو الكلام من خلل إلا كلام من عصمة الله من الزلل ، فمن من كان توفيق فمن الله وحده ، ومن كان من خطأ فمن نفسي ، مع علمي بعجزني في الخوض في تلك المسالك ، ولكن عزائي فيما قاله بعض الحكماء :

أسير خلف ركاب النجب ذا عرج مؤملاً كشف ما لا قي من عوج

فإن لحقت بهم من بعد ما سبقوا
و إن بقيت بظهر الأرض منقطعاً
فكم لرب الورى في ذاك من فرج
فما على عرج في ذاك من حرج

وصلى الله على نبينا محمد واله وصحبه وسلم .

التمهيد

من المقرر إنَّ الدراساتَ النحويةَ قدَّ اعتنتُ في في ألفية ابن مالك اعتناءً فائقَ دون ألفية ابن مطعية التي سبقتها أو التي لحقتها كألفية السيوطي ، وهذا يعزز من مكانة الألفية لدى الدارسين ، وإن قد سبق أهل العلم الدارسين في هذا المضمار ، فقد شرحوا وخصصوا ، وعلقوا وحشوا عليها .

ومن بين تلك الشروحات ، شرح ابن الناظم الذي يعد أول شرح لها ، ومنه بان ما أفاده والده ، مع انه لخصها له في ألفية ، وانهل علماء النحو من شرحه ، إلا إن ابن الناظم مع نضجه النحوي وقوة علميته إلا إنه وهم أو سهى أو اخطأ في بعض جوانب شرحه.

فظهر لدينا معارضون له في التوجه النحوي ، فظهر ما يسمى بالاعتراضات ، والتوجيه ، فأصبحت أقوال ابن الناظم ما بين مؤيد وناقد ، فأخذت دراسة هذا النوع منحاً جديداً ، في سبيل تصحيح مسار الشرح .

وتصدى للنقد كثير من النحاة ، لعل أبرزهم ابن هشام ثم المرادي ، ثم جاء شيخ الإسلام زكريا الأنصاري فوقف على شرحه جملة جملة ففاقهما في التتبع والاستقراء ، واثبت لنا جملة من الاعتراضات والتعقبات في " حاشيته الدرر السنية " .

مع أن الشيخ الأنصاري استفاد من تعقبات ابن هشام في "أوضح المسالك" و "شذور الذهب" و "مغني اللبيب" ، واستفاد من شرح المرادي "توضيح المقاصد والمسالك بشر ألفية ابن مالك".

وزاد الشيخ الأنصاري لوناً جديداً من الاعتراضات والتعقبات والتعقيبات ، مما لا تجده ممن سبقه ، وكانت هناك نتائج أثبتتها في خاتمة البحث .

المبحث الأول

ابن مالك الطائي (٦٠٠ هـ - ٦٧٢ هـ)

اسمه نسبه ونشأته :

محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيني المعروف بابن مالك (٦٠٠ هـ - ٦٧٢ هـ) نسبةً إلى جيان - بفتح الجيم وتشديد الياء كذا ضبطها ياقوت وصاحب القاموس والمقري - بالأندلس التي بها ولد.

هو عالم لغوي كبير وأعظم نحوي في القرن السابع الهجري، وُلِدَ بالأندلس، وهاجر إلى الشام، واستقر بدمشق، ووضع مؤلفات كثيرة، أشهرها الألفية، التي عُرِفَتْ باسم "ألفية ابن مالك".

وتلقى تعليمه على عدد من علماء الأندلس كأبي علي الشلوبين ثم ارتحل إلى المشرق فنزل حلب واستزاد من العلم من ابن الحاجب وابن يعيش. وقد كان إماماً في النحو واللغة وعالماً بأشعار العرب والقراءات ورواية الحديث، ومما يذكر عنه أنه كان يسهل عليه نظم الشعر مما جعله يخلف منظومات شعرية متعددة منها الألفية النحوية وكذلك الكافية الشافية في ثلاثة آلاف بيت وغيرها، وقد توفي في دمشق سنة ٦٧٢ هـ . (١)

شيوخه: (٢)

(١) ينظر ترجمته : طبقات الشافعية : للسبكي : ٦٧/٨ ، بغية الوعاة : للسيوطي : ١٣٠/١ ، الوافي بالوفيات : ٣٥٩/٣ ، نفع الطيب : ٢٥٧/٧ ، مرآة الجنان : ١٧٢/٤ ، معجم المؤلفين : ١٠ / ٣٢٤ ، طبقات النحاة لابن قاضي شهبة : ٦١/١ .
(٢) بغية الوعاة : ١٣١/١ ، نفع الطيب : ٤٢١/٢ ، وروضات الجنات : ٧١٠ ، طبقات النحاة واللغويين : ١٣٣ ، الوافي بالوفيات ١٥٩/٣ وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٦٧/٨ ، ومرآة الجنان ١٧٣/٤ .

لم تذكر مصادر ترجمته شيئاً عن سيرته في الأندلس قبل هجرته إلى المشرق، لكنّ الراجح أنه أمضى سني حياته الأولى حتى مطلع شبابه في الأندلس بدليل تلمذته لاثنين من علمائها، هما: ثابت بن خيَّار الليلي الذي أخذ عنه القراءات في (جَيَّان) ، والشَّلُوبِين الذي أخذ عنه وجالسه نحو ثلاثة عشر يوماً.

أما شيوخه في بلاد الشام، فهم:

- ١ – الحسن بن الصَّبَّاح: أخذ عنه في دمشق .
- ٢ – ابن أبي الصقر: أخذ عنه في دمشق.
- ٣ – ابن الخباز المَوْصِلِي.
- ٤ – السَّخَاوي: أخذ عنه في دمشق.
- ٥ – ابن يعيش: أخذ عنه في حلب .
- ٦ – ابن الحاجب: أخذ عنه في دمشق.
- ٧ – ابن عمرو: أخذ عنه في حلب.
- ٨ – محمد بن أبي الفضل المرسي: أخذ عنه في دمشق.

تلاميذه: (١)

أمضى ابن مالك جُلَّ حياته في التدريس، فقد عينه السلطان بَيَّرس مدرساً في المدرسة التعادلية بدمشق، وولاه مشيخة الإقراء أيضاً ، كما تصدَّر للتدريس بحلب، وأمَّ بالسلطانية ، ولما غادر دمشق إلى حلب توقف في حمص وحماة فتصدَّر للتدريس فيهما. لقد كان له، لتنقله بين هذه المدن تلاميذ عدة، ولاسيما في دمشق، لكنه كثيراً ما كان يفتقد ماليه. حلقتة في المدرسة العادلية، وينتظر من يحضر يأخذُ عنه، فإذا لم يجد أحداً يقوم إلى الشباك ويقول: القراءاتِ القراءاتِ، العربيةَ العربيةَ، ثم يدعو ويذهب ويقول: أنا لا أرى ذمّتي تبرأ إلاّ بهذا، فإنه قد لا يُعلم أنني جالس في هذا المكان لذلك .

(١) الوافي بالوفيات ٣/٣٦٢، مرآة الجنان ٤/١٧٣، طبقات النحاة واللغويين ١٣٣، مفتاح السعادة ١/١٣٦، بغية الوعاء : ١٣٠/١، نفع الطيب : ٢/٤٢٤، طبقات النحاة واللغويين : ١٣٣، شذرات الذهب : ٥/٣٣٩ .

أما تلاميذه فيبدو أنهم أخذوا عنه العربية، ولم يكن له تلاميذ في القراءات، فلم يذكر ابن الجزري في غاية النهاية أحداً أخذ القراءات عن ابن مالك، قال: ولما دخل حلب... أخذ عنه العربية غير واحد من الأئمة، غير أنني لا أعلم أحداً قرأ عليه القراءات، ولا أسندها إليه .

و تلاميذه هم :

١ - ابنه محمد بدر الدين (ت ٦٨٦هـ)

٢ - الإمام النووي .

٣ - ابن جَعَوَان .

٤ - ابن المُنَجَّى .

٥ - اليُونِينِي .

٦ - البهاء ابن النَّحَّاس .

٧ - ابن النَّحَّاس الدمشقي .

٨ - شهاب الدين الشاغوري .

٩ - ابن أبي الفتح البَعْلِي .

١٠ - الفارقي... وغيرهم

مؤلفاته ، و أشهرها : (١)

١- ألفية ابن مالك ، و سماها الخلاصة .

(١) ينظر : إشارة النعين : ٣٢١ ، تنمة المختصر : ٣١٨/٢ ، فوات الوفيات : ٤٥٣/٢ ، مرآة الجنان ١٧٣/٤ ، البداية والنهاية : ٢٦٧/١٣ ، والوفيات لابن منقذ القُسْنُطِينِي : ٣٣٢ ، البلغة : ٢٠١ ، غاية النهاية : ١٨٠/٢ ، طبقات النحاة واللغويين : ١٣٤ ، مفتاح السعادة ١٣٧/١ والنفع ٤٢٣/٢ والشذرات ٣٣٩/٥ .

- ٢- تسهيل الفوائد وتمهيد المقاصد. وهو مختصر كتاب له اسمه: كتاب الفوائد في النحو.
- ٣- لامية الأفعال ، ويقال لها لامية ابن مالك .
- ٤- الكافية الشافية، وهي أرجوزة في النحو في ألفين وسبعمائة وسبعة وخمسين بيتاً، ومنها لخص ألفيته هذه. .
- ٥- عدة الحافظ وعمدة الالفاظ في النحو. .
- ٦- سبك المنظوم وفك المختوم في النحو.
- ٧- إيجاز التعريف في علم التصريف.
- ٨- شواهد التوضيح وتصحيح مشكلات الجامع الصحيح.
- ٩- كتاب العروض.
- ١٠- تحفة المودود في المقصور والممدود. وهي قصيدة همزية جمع فيها الألفاظ التي آخرها ألف تشتبه أن تكون مقصورة أو ممدودة. وغيرها من الكتب ، وقد استقصاها محقق حاشية الدرر.

المبحث الثاني ابن الناظم بدر الدين

اسمه ونسبه : (١)

هو محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك بدر الدين بن جمال الدين الطائي الدمشقي الجبائي الشافعي .

مولده ونشأته :

لم يكن هناك قولاً متفقاً عليه على سنة ولادة ابن الناظم ، إلا أنها قريبة من سنة ٦٤٠ هـ لأنه هو التاريخ الذي تزوج أبوه ، أما المكان في دمشق ، وقيل : غير ذلك ، مع اتفاقهم على سنة وفاته .

أما عن نشأته فقد تلقى العلم في دمشق ويعد والده ابن مالك ، وهو ابرز تلاميذ أبيه ، ثم غادر دمشق وانتقل إلى بلبلك بسبب الخلاف بينه وبين أبيه ، ورجع لها بعد وفاة أبيه .

حياته العلمية :

(١) ينظر لترجمته : الوافي بالوفيات : ٢٠٤/١ ، هدية العارفين : ١٣٥/٢ ، بغية الوعاة : ٢٢٥/١ ، شذرات الذهب : ٣٩٨/٥ ، كشف الظنون : ١١٣٤ ، معجم المؤلفين : ٢٩٣/١١ .

لما لازم ابن الناظم أباه ، فقد انهل من علم أبيه ، أصبح إماماً في النحو والصرف ، ولكن رحيله عن دمشق بعد نضوجه العلمي ، بدليل تصدره للتدريس ، وأصبح له تلاميذ يحلقه حوله.

ثناء العلماء عليه :

لعل أول ثناء له همته في طلب العلم ، وكسبه للمعارف العربية والآلية ، ولم يذكر المؤرخون انه تتلمذ على غير أبيه ، مع انه بارع في الفنون المختلفة .

قال الصفدي : كان إماماً فهماً ذكياً ، حاد الخاطر ، إماماً في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق ، وجيد المشاركة في الفقه والأصول . (١)

قال عنه الياقعي : شيخ العربية ، وإمام أهل اللسان ، وقدوة أرباب المعاني والبيان.

(٢)

وقال عنه الذهبي : كان ذكياً عارفاً بالمنطق والأصول والنظر (٣)

ونبوغه وشهرته جعل العلماء في دمشق يطلبونه ليتولى التدريس بعد وفاة والده ، فتصدى للتدريس بدمشق مكان والده ومع تضرعه وتعمقه في النحو إلا انه لم ينظم بيتاً واحداً ، بخلاف والده. (٤)

تلاميذه :

تصدى ابن الناظم للتدريس في بعلبك ، فتتلمذ عليه بعض المشاهير كبدر الدين بن زيد ، وكمال الدين الزمليكاني محمد بن علي قاضي القضاة ، ولكن لم يذكر في ترجمة غير هذين

الرجلين ممن تتلمذ عليه ، ولعل عزوف البعض عن التتلمذ عليه يعود لسببين :

الأول: هجر والده له حتى ترك دمشق ، لوجود الخلاف بينهما.

(١) الوافي بالوفيات : ٢٠٤ / ١

(٢) مرآة الجنان : ١٥٣ / ٤

(٣) مرآة الجنان : ١٥٣ / ٤

(٤) بغية الوعاة : ٢٢٥ / ١ ، مفتاح السعادة : ١٩٣ / ١ ، نفع الطيب : ٢٣٣ / ٢ .

الثاني : ما صرح به السيوطي ، حين قال عنه : كان اللعب يغلب عليه وعشرة من لا يصلح.

مؤلفاته :

تنوعت مؤلفات ابن الناظم ما بين النحو والصرف وعلم المعاني والبيان العروض والمنطق ، وأشهرها: (١)

١- بغية الأريب وغنية الأديب، في الأصول. (٢)

٢- تنمة المصباح في اختصار المفتاح ، أو المصباح في اختصار المفتاح.

٣ - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد .

٤ - الدررة المضية في شرح الألفية ، وهو المعروف بـ(شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك) .

٥- روضة الأذهان في علم البيان ، وهو تلخيص لكتاب "مفتاح العلوم" للسكاكي .

٦- شرح التسهيل هو تكميل لشرح والده "شرح التسهيل" .

٧- شرح الحاجبية ، وهو شرح لكافية ابن الحاجب في الصرف ، يعرف باسم شرح غريب تصريف ابن الحاجب.

٨- شرح الكافية الشافية في النحو والصرف ، والكافية والشافية ، هي أرجوزة طويلة نظهما أبوه ابن مالك.

٩- شرح لامية الأفعال شرح نظم والده ابن مالك في الصرف.

١٠ اشرح ملحاة الأعراب ، وهي منظومة للحريري في النحو.

وفاته :

لم يكن ثمة خلاف في سنة وفاته في ٦٨٦هـ ودفن في مقبرة باب الصغير.

(١) كشف الظنون : ٢٤٧/١ ، معجم المؤلفين : ٢٣٩/١١ ، بغية الوعاة : ٢٢٥/١ ، هدية العارفين : ١٣٥/٢ ، والاعلام

: ٣١/٧ . تاريخ الادب العربي ، لبروكلمان : ٢٩٦/٥

(٢) كشف الظنون : ٢٤٧/١ ، معجم المؤلفين : ٢٣٩/١١ .

المبحث الثالث شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

اسمه ونسبه :

هُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ زَكْرِيَا بْنِ رَدَادِ بْنِ حَمِيدِ بْنِ إِسَامَةَ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيِّ السِّنِّيِّ أَوْلَىٰ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ الْأَزْهَرِيِّ الشَّافِعِيِّ .^(١)
أَنْصَارِي لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنَ الْأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ ، وَالْخَزْرَجِيُّ : لِأَنَّهُ مِنَ الْخَزْرَجِ ،
وَالسِّنِّيُّ : وَهِيَ قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى مِصْرَ الشَّرْقِيَّةِ وَاقِعَةٌ بَيْنَ بَلْبِيسٍ وَالْعَبَّاسِيَّةِ كَمَا ذَرَاهَا يَاقُوتُ
الْحَمَوِيُّ فِي "مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ" .^(٢)

ولادته :

-
- (١) ينظر : لترجمته : شذرات الذهب لابن العماد : ١٣٤/٨ ، البدر الطالع : للشوكاني : ٢٥٢/١ ، الاعلام : للزركلي :
٤٦/٣ ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : حاجي خليفة : ٣٧٤/٥ .
(٢) معجم البلدان : ياقوت الحموي : ٣٠٧/٣ .

اختلاف المؤرخون في سنة ولادة زكريا ذهب السخاوي في "الضوء اللامع" أن ولادته كَانَتْ في سنة (٨٢٦ هـ) ، وذهب بعضهم إلى أن ولادته كانت سنة : (٨٢٣ هـ) ، وذهب السيوطي وابن إياس الحنفي في "بدائع الزهور" إن ولادته كانت سنة (٨٢٤ هـ) (١) وتفرد الأستاذ خير الدين الزركلي بالجزم بأنها كَانَتْ سنة (٨٢٣ هـ). (٢)

والترجيح بين الأعوام الثلاثة يصعب ، لعدم المرجح ، المقتضي له .

و نشأ فقيراً معدماً، قيل: كان يجوع في الجامع، فيخرج بالليل يلتقط قشور البطيخ، فيغسلها ويأكلها، ولما ظهر فضله تتابعت إليه الهدايا والعطايا، بحيث كان له قبل دخوله في منصب القضاء كل يوم نحو ثلاثة آلاف درهم، فجمع نفائس الكتب وأفاد القارئین عليه علماً ومالاً. (٣)

فَقَدَ حكى الغزي في كتابه " الكوكب السائر" أنه كَانَ يوماً بسنيكة - وإذا بامرأة تستجير به وتستغيث أن ولدها مات أبوه ، وعامل البلد النصراني قبض عَلَيْهِ يروم أن يكتبه مَوْضِع أبيه في صيد الصقور ، فخلَّصه الشَّيْخ مِنْهُ ، وَقَالَ لها : إن أردت خلاصه فافرغي عَنْهُ يشتغل ويقرأ بجامع الأزهر وعليَّ كلفته، فسلمت إليه زكريا، فلا زال يشتغل حتى صار ما صار إليه . (٤)

وهذا دليل على همته في طلب العلم منذ صغره فتربى في جامع الأزهر حتى صار له لقباً (الأزهري) ، فاعترف منها من مناهل أهل العم فيها ، في شتى العلوم والفنون على أيدي العلماء ، فكانت بداية مباركة ، ونشأ يتيماً ، ومع ذلك كانت لديه الهمة العالية ، والعزيمة القوية ، فحفظ القرآن الكريم ، في بداية تحصيله ثم العلوم الشرعية الأخرى ، فحفظ عمدة الأحكام ، وبعض مختصرات التبريزي ، ثم انطلق بعدها الى القاهرة ليستقر

(١) الكوكب السائر : للغزي : ١ / ١٩٦ ، بدائع الزهور : ابن ياس الحنفي : ٥ / ٣٧٠ ، الضوء اللامع : ٣ / ٣٣٤ .

(٢) الاعلام : للزركلي : ٣ / ٤٦ .

(٣) تراجم الشعراء : ١ / ١٣٢٤ .

(٤) الكوكب السائر : للغزي : ١ / ١٩٦ ، بدائع الزهور : ابن ياس الحنفي : ٥ / ٣٧٠ ، الضوء اللامع : ٣ / ٣٣٤ .

بها ، وذلك احدي وأربعين وثمانمانية ، ثم اتجه لحفظ المختصر ثم حفظ المنهاج وألفية ابن مالك ، والشاطبية والرائية^(١)

وكانت تِلْكَ قدمته الأولى إلى القاهرة ، ولم يطل المكث فيها ، وعاد أدراجه إلى بلده ملازماً هناك الجدّ والاشتغال ، ثم تحول إلى القاهرة في سنة ٨٤١ ففطن الأزهر وأكمل حفظ المختصر المذكور وحفظ المنهاج الفرعي وألفية النحو والشاطبيتين وبعض المنهاج الأصلي وبعض ألفية الحديث ومن التسهيل إلى كاد وأتمه من بعد ثم جد في الطلب وأخذ عن جماعة منهم البلقيني والقاياتي والشرف السبكي وابن حجر والزين رضوان وغيرهم وقرأ في جميع الفنون وأذن له شيوخه بالإفتاء والتدريس وتصدر وأفتى وأقرأ وصنف التصانيف منها فتح الوهاب شرح الآداب وغاية الوصول في شرح الفصول وشرح الروض مختصر الروضة لابن المقرئ وله حاشية على شرح البهجة للولي العراقي وشرح لشذور الذهب وله شروح ومختصرات في كل فن من الفنون انتفع الناس بها وتنافسوا فيها ودرس في أمكنة متعددة وزاد في الترقى وحسن الطلاقة والتلقي مع كثرة حاسديه وارتفعت درجته عند السلطان قايتباي وكثر توسل الناس به إليه وكان السلطان يلجج بتوليه القضاء مع علمه بعدم قبوله له في سلطنة خشقدم ثم ولاه القضاء قايتباي وصمم عليه فأذعن بعد مجيء أكابر الدولة إليه فباشره بعفة ونزاهة ثم عزل سنة ٩٠٦ ثم عرض عليه بعد ذلك فأعرض عنه لكف بصره ونجم في محله واشتهرت مصنفاته وكثرت تلامذته وألحق الأحفاد بالأجداد وعمر حتى جاوز المائة^(٢)

شيوخه :

للشيخ زكريا الأنصاري كثر من الشيوخ الذين اخذ العلم عنه ، فمن أشهر مشايخه :

١. زين الدين أبو ذرّ عبد الرحمان بن مُحَمَّد بن عَبْد الله الزَّرْكَشِيّ القاهري الحنبلي.
٢. شمس الدين مُحَمَّد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن يعقوب القاياتي ، تُوفِّي ليلة الاثنين الثامن عشر من محرم ، سنة (٨٥٠ هـ) .

(١) الكوكب السائر : للغزي : ١ / ١٩٦ ، الضوء اللامع : ٣ / ٣٣٤ .

(٢) البدر الطالع : ١ / ٢٣٩ ، نظم العقيان في أعيان الأعيان : ١ / ٣٩ .

أخذ عنه: الفقه ، وأصوله ، والمعاني ، والبديع ، والبيان ، واللغة ، والتفسير ، وشرح الألفية للعراقي ، وغيرها .

٣. شهاب الدين أبو العباس أحمد بن رجب بن طيِّغاً الشَّافِعِيّ ، المعروف بابن المَجْدِي ، مات في ذي القعدة سنة (٨٥٠ هـ) ، عَنْ أَرْبَعِ وَثَمَانِينَ سَنَةً .
أخذ عنه : الفقه ، والنحو ، وعلم الهيئة ، والهندسة ، والميقات ، والفرائض ، والحساب ، والجبر ، والمقابلة .

٤. الْقَاضِي عَزَّ الدِّينَ عَبْدَ الرَّحِيمِ بْنِ الْمُؤَرِّخِ نَاصِرِ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْمِصْرِيِّ الْحَنْفِيِّ ، عُرِفَ بِابْنِ الْفِرَاتِ ، تُوِّفِيَ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ (٨٥١ هـ) ، وَقَدْ جَازَ التَّسْعِينَ ، سَمِعَ عَلَيْهِ الْعَدِيدَ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ كـ: " الْبَعْثُ " لِابْنِ أَبِي دَاوُدَ ، وَغَيْرِهِ .
٥. زَيْنُ الدِّينِ أَبُو النَّعِيمِ رِضْوَانُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوْسُفَ الْعَقْبِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، الْمُسْنِدِ الصَّيْنِيِّ ، تُوِّفِيَ فِي رَجَبِ سَنَةِ (٨٥٢ هـ) ، عَنْ ثَلَاثِ وَثَمَانِينَ سَنَةً .
أخذ عنه : الفقه ، والقراءات السبع ، وآداب البحث ، وشرح الألفية للعراقي ، وصحيح مُسْلِمَ ، وَسُنَنِ النَّسَائِيِّ .

٦. شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن عليّ بن مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيّ بْنِ أَحْمَدَ الْكِنَانِيِّ الْعَسْقَلَانِيِّ الْأَصْلَ ، الْمِصْرِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ . تُوِّفِيَ لَيْلَةَ السَّبْتِ الثَّامِنِ عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ (٨٥٢ هـ) .

أخذ عنه : الفقه ، والتفسير ، وشرح الألفية للعراقي ، ومعرفة أنواع علم الحديث

لابن

الصَّلَاحِ ، وَشَرَحَ النَّخْبَةَ ، وَالسِّيْرَةَ النَّبَوِيَّةَ لِابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ ، وَغَالِبَ سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ، وَغَيْرَهَا أَكْثَرَ مِمَّا ذَكَرَ مِنْهُمْ : الْعَقْلِيُّ النَّوِيرِيُّ الْمَكِّيُّ الشَّافِعِيُّ (٨٥٣ هـ) ، وَ الْمِرَاغِيُّ الْقَاهِرِيُّ الْأَصْلَ الْمَدَنِيَّ الشَّافِعِيَّ (٨٥٩ هـ) ، وَ أَبُو السَّعَادَاتِ الْمَخْزُومِيُّ الْمَكِّيُّ ، وَيَعْرِفُ بِابْنِ ظَهْرَةَ (٨٦١ هـ) وَ السِّيَّوَسِيُّ الْأَصْلَ السَّكَنْدَرِيَّ ثُمَّ الْقَاهِرِيَّ الْحَنْفِيَّ (٨٦١ هـ) ، وَ الْأَنْصَارِيُّ الْمَحَلِّيَّ الْأَصْلَ الْقَاهِرِيَّ الشَّافِعِيَّ (٨٦٤ هـ) ، وَ ابْنَ رِسْلَانَ الْبَلْقِيْنِيَّ الْأَصْلَ الْقَاهِرِيَّ (٨٦٨ هـ) ، وَ الْهَاشِمِيَّ الْأَصْفُونِيَّ ثُمَّ الْمَكِّيَّ الشَّافِعِيَّ ، عُرِفَ

بابن فهد (٨٧١ هـ) ، و المناوي القاهري الشافعي (٨٧١ هـ) ، و القسنطيني الأصل
السكندري ثم القاهري الشمني الحنفي (٨٧٢ هـ) ، و الكافيحي نزيل القاهرة (٨٧٩ هـ) .

تلامذته :

أن نبوغ الأنصاري وشهرته ، وكثرة مجالسه العلمية والتنوع المختلف في الفنون وتضلعه
بها وتمكنه مما جعله مورداً لطبة العلم فقد تتلامذ على يده خلق كثير ، ابرزهم :

١. حمزة بن عبد الله بن محمد بن علي الناشري اليمني الشافعي الأديب (٩٢٦ هـ) .
٢. أبو عبيد- بن حسن الصاني القاهري الشافعي . توفّي سنة (٩٣١ هـ) .
٣. تاج الدين عبد الوهاب الدنجيهي المصري الشافعي الكاتب النحوي (٩٣٢ هـ) .
٤. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمان الكفرسوسي الشافعي (٩٣٢ هـ)
٥. أبو الفضل علي بن محمد بن علي بن أبي اللطف المقدسي الشافعي نزيل دمشق . توفّي
سنة (٩٣٤ هـ) .

٦. العلامة فخر الدين عثمان السنباطي الشافعي . توفّي سنة (٩٣٧ هـ) .
٧. شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد المقدسي الشافعي . عرف بابن العجيمي ، العلامة
المحدث الواعظ . توفّي سنة (٩٣٨ هـ)
٨. ابن الفرфор الدمشقي . توفّي سنة (٩٣٧ هـ)
٩. محمد بن محمد بن علي الفصي البعلي الشافعي ، (٩٤١ هـ) .
١٠. الإمام العلامة شهاب الدين أبو العباس ابن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري الشافعي
(٩٧٣ هـ) ، وغيرهم أكثر مما ذكر .

مؤلفاته :

- الوقوف على آثار الأنصاري العلمية طويل جدا حيث اقتصر على ابر كتبه في كل فن : (١)
مؤلفاته في التفسير وعلوم القرآن :
- ١- تبين ما أحكام النون والتنوين .

(١) تاريخ الادب العربي : ٦/٤٠٠ البدر الطالع : ٢٣٩/١ ، نظم العقيان في أعيان الأعيان : ١ / ٣٩ ، الضوء اللامع
لأهل القرن التاسع : ٧ / ٢٢ .

- ٢- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة .
 - ٣- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن .
مؤلفاته في السنة وعلومها:
 - ١- تحفة الباري بشرح صحيح البخاري .
 - ٢- شرح صحيح مسلم .
 - ٣ - فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام .
مؤلفاته في الفقه وأصوله :
 - ١- أدب القاضي على مذهب الشافعي .
 - ٢- شرح المنهج ، المعروف (فتح الوهاب) .
 - ٣- شرح بهجة الحاوي الكبير ، وسماه : الغرر البهية في شرح البهجة الوردية .
مؤلفاته في اللغة العربية
 - ١- اقصر الأماني في علم البيان والبديع والمعاني .
 - ٢- بلوغ الإرب لشرح شذور الذهب .
 - ٣- تهذيب الدلالة .
 - ٤- الدرر السنية حاشية على شرح الخلاصة ، وهو موضوع بحثي لتعقباته على ابن الناظم .
 - ٥- الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة .
 - ٦- فتح رب البرية في شرح الخزرجية .
 - فتح منزل المثاني بشرح اقصر الأماني في البيان والبديع و المعاني .
 - ٧- الملخص من تخلص المفتاح في علم البلاغة .
 - ٨- المناهج الكافية في شرح الشافية .
- وعنده مؤلفات في العلوم الطبيعية وعلم الكلام والعقائد وغير ذلك وقد استقصاها محقق حاشية الدرر السنية . (١)

(١) حاشية الدرر للانصاري : ٤٢ .

وفاته :

تجاوز المائة أو قاربها ومات في يوم الجماللطيف: ذى الحجة سنة ٩٢٦ ، وحزن الناس عليه كثيرا لمزيد محاسنة .

ورثاه جماعة من تلامذته فمن ذلك قول عبد اللطيف : (١)

قضى زكريا نحبـه فتفجرت
لـيعلم أن الدهر راح أمامه
سقى الله قبرا ضمه غوث صيب
عليه عيون النيل يوم حمامه
وما الدهر يبقى بعد فقد امامه
عليه مدى الايام صبح غمامه

رحمه الله رحمة واسعة ...

الفصل الثاني

المسألة (١) : الكلام وما يتألف منه

تعريف النحو :

عرّف ابن الناظم علم النحو : « عبارة عن العلم بأحكام مستتبطة من استقراء كلام

العرب ، أعني : أحكام الكمّ في نواتها ، أو فيما يعرض لها بالتركيب» . (٢)

(١) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : ١ / ٢٣٩ .

(٢) ابن الناظم : الدرّة المضية في شرح الالفية ، وهو المعروف بـ(شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك) تحقيق : محمد باسل عيون السود ، الناشر : دار الكتب العلمية ، الطبعة : الاولى ، سنة ٢٠٠٠ م : ٤ .

وجه تعقب زكريا الأنصاري عليه ، في إطلاق علم النحو على علمي النحو والصرف ، ففي قوله : « في ذواتها » أشار إلى الصرف ، بقوله « بالتركيب » إلى النحو ، وبين السكاكي في "المفتاح" : « وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ، ورعاية ما يكون من الهيئات ، إذ ذلك وبالكلم نوعيها المفردة ، وما هي في حكمها » .^(١)

قال الأنصاري : « وإن كان عرف الناس الآن على خلافه »^(٢) ، عند المتأخرين يفصل في حدود كل علم ، قال : الصبان في "حاشيته" : « واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء وجعله قسيم الصرف ، وعليه فيعرف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءاً » .^(٣)

وأما جمع العلمين تحت تعريف واحد صنع المتقدمين ، فالنحو عندهم يتناول كل ما يتعلق بالكلمة والجملة ، ولقد ألف ابن الحاجب ، ت ٦٤٦ هـ ، كتاب " الكافية" في النحو ويتناول فيه القضايا الخاصة بالإعراب وبناء الجملة بينما خصص لبناء الكلمة كتاباً آخر هو "الشافية" ، ولكنه على الرغم من هذا التقسيم ظل ابن الحاجب يعد "التصريف" قسماً من النحو لا قسماً له^(٤).

وعطف ابن الناظم في التعريف الصرف على النحو من عطف الخاص على العام تنويهاً به إذ هو الأصل ، ووجه الأحقية ، وفي كون الأصل ؛ لأن علم الصرف هو

(١) السكاكي، مفتاح العلوم : ابو يعقوب يوسف ، تحقيق : د. اكرم عثمان يوسف ، الناشر : دار الرسالة الطبعة الاولى _ بغداد _ ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م : ٣٣ / ١ .

(٢) زكريا الانصاري ، حاشية الدرر السنية : ، تحقيق : وليد بن احمد بن صالح الحسين ، الناشر : دار ابن حزم ، الطبعة : الاولى ، ٢٠١١ م : ١٣٤ .

(٣) الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: محمد بن علي ، تحقيق : طه عبد الرووف سعد ، المكتبة التوفيقية ، الطبعة الاولى : ٣٩ / ١ .

(٤) ينظر : الاسترابطي ، شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين النحوي المتوفى ، تحقيق الأساتذة : محمد محي الدين عبد الحميد ، و محمد نور الحسن ، و محمد الزفراف دار الكتب العلمية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م : ١٩٣٩ " ٦ / ١ .

المرجوع إليه في المفرد ، أو فيما هو في حكم المفرد ، والنحو بالعكس من ذلك ، ثم إن المفرد متقدم على أن يؤلف ، وعلى هذا الوجه وضعا لنؤثر ترتباً استحقتة طبعاً. (١)

الراجح في إلحاق الصرف بالنحو بتسمية واحدة وتحت تعريف واحد، ما هو إلا عطف الخاص على العام ، مع أن الأصل انفراد كل علم بتعريف مستقل يبين فيه حقيقته .

تعقب الانصاري على النظم :

قال ابن مالك - رحمه الله - :

نقرب الأقصى بألفظ مـ وجز وتبسط البذل بوعـ د منجز

قال زكريا الأنصاري : « الأنسب بتغيير الناظم بالأقصى ، المعنى : الأبعد ، ويفهم منه حكم البعيد بالأولى » . (٢)

ولكن الأولى تفسير بحسب ظاهر اللفظ ، فلا ينافي أن المناسب جعل أفعال التفضيل هنا على غير بابيه ليشمل بالمطابقة الأبعد والبعيد ، والعلة في ذلك ظاهرة ؛ لأن البعد مقول بالتشكيك ، وما قيل من أنه على ظاهره وتقريب البعد يفهم بالأولى ضعف ، بأنه لا يلزم ذلك ؛ لأنها قد تهتم بالأبعد لشدة خفائه ولا تقرب البعد (٣).

(١) مفتاح العلوم للسكاكي : ١ / ٢ ، حاشية الدرر السنية : ١٣٤ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ١٣٥ : شرح ابن الناظم : ٤ .

(٣) ينظر : حاشية الصبان : ١ / ٤٠ ، حاشية الدرر السنية : ١٣٥ .

تعريف الكلام :

ثم في تعريف ابن مالك للكلام فيه خلاف بين من يرى لفظ "استقم" هل هي تنمة للحد بالمثل أو لا ، قال ابن الناظم : « فاكتمى عن تتميم الحد بالتمثيل »^(١) عند قول أبيه :

كلامنا لفظ مفيد: استقم واسم، وفعل، ثم، حرف - الكلم

فاللفظ " استقم " رجحَ ابنُ الناظم ووافقهُ المكوذي في " شرحه " ^(٢) أنها جاءت للتمثيل مكتفياً عن إتمام حدِّ الكلام ، ونقلَ الأنصاري كلامَ ابن المرادي في المخالفة في تغليظه. ^(٣)
قال المرادي في " توضيح المقاصد " : « وقول " كاستقم " تمثيل للكلام الاصطلاحي بعد تمام حده ، لا تتميم للحد خلافاً للشارح ، وقد نصَّ في الكافية على أن في الاقتصار على مفيد كفاية .

فإن قلت : إذا كان في الاقتصار على مفيد كفاية ؛ لكونه معنياً عن بقية القيود ، فما باله ذكراً في التسهيل ، حين قال : والكلام ، ما تضمن من الكلام إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته»^(٤).

(١) شرح ابن الناظم : ٥ .

(٢) المكوذي ، شرح المكوذي على الفية ابن مالك : ابو زيد بن عبد الرحمن علي بن صالح المكوذي ، تحقيق : فاطمة الراجحي ، الناشر : جامعة الكويت ، سنة ١٩٩٣م : ٨٠ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ١٣٨ .

(٤) ابن مالك ، شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، و محمد بدوي المختون ، الناشر : دار : هجر ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٠م : ٥ / ١ .

وكانَ ابنَ مالكٍ أخذَ قيدَ "مفيد" في الحد في كتابه " التسهيل " ولاحظ فيه المعنى الأعم لا بمعنى الاصطلاح ، فلذلك احتاج إلى ذكرها أو أراد أن ينصَّ فيه على ما يفهم من قيد الإفادة بطريق الالتزام . (١)

قال الصبان في " حاشيته" حلَّ وجه الإشكال ، وجمع بين القولين قول ابن الناظم له حيثية قال : « من جهة الدلالة به على أمرين يتضمنهما معتبرين في الكلام أي وتمثيلاً أيضاً من جهة الإيضاح به للمحدود لا تمثيلاً فقط ، ولا ينافي ذلك قول ابن الناظم في آخر كلامه ، فاكتفى عن تميم الحد بالتمثيل ؛ لأنَّ معناه أنه اكتفى عن تميم الحدّ بذكر التركيب والقصد صريحاً بتتيمه بالمثل المتضمن لهما ، على أنه لو مَنَعَ مانعٌ كونه تميمياً وتمثيلاً وسلمنا له ذلك ، والتزمنا أن المراد تميمياً للحد فقط ، فالمنافاة مدفوعة بحمل ما قاله في آخر كلامه على المعنى الذي ذكرناه ، وأن تسمية قول المصنف : كاستقم تمثيلاً باعتبار الصورة» (٢) ، وما قاله الصبان هو الأقرب للصواب في المسألة .

تقسيم الكلمة :

وبعد تعريف ابن الناظم للكلام حصر القسمة الثلاثية بين الإثبات والنفي للكلام من حيث : (٣)

١- أما يكون مسنداً لا مسنداً إليه .

٢- وأما يكون مسنداً إليه لا مسنداً .

٣- وأما لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه .

فالأول هو الفعل ، والثاني الاسم ، والثالث الحرف.

(١) شرح التسهيل : ٥/١

(٢) حاشية الصبان : ١ / ٥٣ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٥ .

فليس للحرف محل من المسند والمسند إليه ، ومع أن ابن مالك في " الكافية الشافية" قال : « فلذلك صح أن يتألف كلام من أسمين دون فعل وحرف ، والفعل يسند ولا يسند إليه ، والحرف لا يسند ولا يسند إليه » (١).

إلا أن الأنصاري اعترضَ على هذا الحصر ، فقال : « لا نسلم أن ما ليس ركناً في الإسناد حرف فقط ، و لا أن ما لا يصح أن يسند إليه فعل للواحدة فقط ». (٢)

حاصل الاعتراض في أن ما ليس ركناً في الإسناد قد يكون حرفاً وقد يكون غير حرف ، وكذلك الفعل ، وحمل الأنصاري كلام ابن الناظم انه اعم فيهما أي: الحرف والفعل ، فالاعتبار إنما هو الاستقراء.

مثال ما ليس ركناً في الإسناد وليس حرفاً كالحال والتمييز والظرف والجار والمجرور وأكثر المفاعيل.

تعريف الكلمة :

تعريف ابن الناظم للكلمة : « لفظٌ بالقوة ، أو لفظٌ بالفعل ، مستقلٌ ، دالٌ بجملته على معنى مفرد بالوضع » (٣).

قال الأنصاري : « قيل في تعريفه بما ذكر نظر؛ لأنه تعريف بالخفي أو الأخرى » (١).

(١) الكافية الشافية ، ابن مالك : ١٦٠/١ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ١٣٨ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٦ ، وقيد (اللفظ) اخرج الخط والعقد والاشارة والنصب ، و المراد من (القوة) مدخل للضمير ، نحو : افعل ، وتفعل ، والمراد من (الفعل) مدخل لنحو : زيد في قولك : قام زيد .

فتعريفه فيه نوع من الإخفاء وهذا لا يصح في التعاريف ، قال الزركشي في " البحر المحيط " : « أن لا يكون أخفى من المحدود ، ولا مساويا له في الخفاء ، ... وبأن تكون العبارة أوضح منه وأسبق إلى فهم السامع ، وأن يكون شائعا في جميع أحوال المحدود» .^(٢)

وقارن بين تعريفه وتعريف ابن عقيل في "شرح الألفية" من حيث الوضوح ، وأسبق إلى فهم السامع ، قال : « هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد» .^(٣)

ذهب ابن الناظم على أن (امرؤ القيس) مركبٌ من جزئيين ، وكل جزء كلمة .^(٤)

الشيخ الأنصاري نقل قولين ورجح الثاني :

الأول : إن مجموعهما كلمة حقيقة .

الثاني : إن مجموعهما كلمة مجازاً وهو المعتمد بدليل : الكلمة قول مفرد ، والمفرد في اصطلاح أهل النظر (ما لا يدل جزءه على جزء معناه) ، وهو متأدى بنحو : امرؤ القيس ، وإعراب آخره إعراب المحكي للدلالة على النقل ، وأوله كان فارغا فأعرب ، ومن جعله مركباً راعى اللفظ.^(٥)

وفصل ابن مالك في " التسهيل " قائلاً : « فإن مجموعها كلمة واحدة باعتبار المعنى ، وكلمتان باعتبار اللفظ ؛ لأنَّ أحدَ جزأيه مضاف والآخر مضاف إليه ، والمضاف

(١) حاشية الدرر السنية : ١٣٨ .

(٢) للزركشي ، البحر الحيط في أصول الفقه : بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر ، الخقق : محمد محمد تامر ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان الطبعة الأولى ، ٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م : ١ / ٨٢ .

(٣) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله العقيلي المصري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر : دار الفكر - دمشق ، الطبعة : الثانية ، ١٩٨٥ م : ١ / ١٦ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٦ .

(٥) حاشية الدرر السنية : ١٣٩ .

والمضاف إليه لا يكونان إلا اسمين أو في تقدير اسمين ، فامرؤ القيس اسم واحد تحقيقاً ؛ لأنَّ مسماه لا يدرك بأحد جزأيه ، وهو اسمان تقديراً ، لأنه في اللفظ بمنزلة غلام زيد ، وإنما ذكر التحقيق توطئة للتقدير». (١)

الإسناد :

ارجع ابن الناظم الإسناد إلى الشيء إسناد ما لمعناه ، ليخرج ما اسند إليه ما للفظه تبعاً لأبيه هنا خلاف ما في "التسهيل" من تفصيل. (٢)

إلا أنَّ الأنصاري لم يرَ ما ذهب إليه ابن الناظم ، وقال : « إن الحق ما سلكوه غيرهم» (٣) ، و لاحظ هذه الأمثلة : (منْ : حرف جر) و (كرم : فعل ماض) و (زيد : ثلاثي) ، فإنَّ كلَّ أحدٍ منهما خاص بالاسم إذ (من) و (كرم) فيها ذكر اسمان ، فان قلت : فكيف أخبرت عن الأول بأنه حرف ، وعن الثاني بأنه فعل ؟ قلتُ : لم نرد أنهما في هذا التركيب حرف وفعل ، بل أردنا أنهما إذا استعملتا فيما وضعتا له كـ (خرجتُ من البصرة ، وكرم زيد) ، كان (من) حرفاً ، و (كرم) فعلاً. (٤)

وقال ابن مالك في شرح " التسهيل " : « الإسناد عبارة عن تعلق خبر بمخبر عنه ، أو طلب بمطلوب منه ، فأن كان باعتبار المعنى بالأسماء ، وقيل فيه : وضعي وحققي ، كقولك : زيد فاضل . » (٥)

(١) شرح التسهيل : ٤ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٩ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ١٤٨ .

(٤) المصدر نفسه : ١٤٨ .

(٥) شرح التسهيل : ٩/١ .

وقال أيضا « وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو : زيد معرب ، ولفعل نحو : قام مبني على الفتح ، ولحرف نحو : في حرف جر ، ولجملة نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة » .^(١)

علامات الاسم :

قال ابن مالك - رحمه الله - :

بالجر والتثوين والنداء وأل **ومسند للاسم تمييز حصل**

ذهب ابن الناظم إن لفظ "مسند" في البيت اسم مفعول إلا إنه أقامه مقام المصدر ، واللام مقام إلى ، وحذف صلته اعتماداً على التثوين ، وإسناد المعنى إليه ، وفي نسخة أخرى [اعتماداً على التوقيف] ، وتقدير البيت : حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف ، بالجر والتثوين والنداء وال مسند ، أي : والإسناد إليه.^(٢)

فمسألة جعل المسند مفعول به ، مع احتمالها لا يصح في الباب إطلاقه ، كونه ، و المكودي في "شرحه" لم يرجح ما المراد منه في الباب ، قال : « يطلق على المصدر ، وعلى اسم المفعول »^(٣) ، إلا إن المرادي في " توضيح المقاصد " يرى لفظ " المسند " لفظاً

(١) شرح التسهيل : ٩/١ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٩ .

(٣) شرح المكودي : ٨٣ .

صالحاً ؛ لأن يكون مفعولاً به ومصدراً ، واسم زمان واسم مكان ، ولا يصح مطلقاً أن يراد به هنا الزمان والمكان إذ لا وجه لإرادتهما .^(١)

قال المرادي في " شرحه " : « ويحتمل أن يريد به المفعول به ، وهو ظاهر عبارته ، وهو صحيح ... ويتحمل أن يريد به المصدر اعني الإسناد ، وهو نسبة شيء إلى شيء على جهة الاستقلال ، وبه جزم الشارح ، ولكن لا يصح على إطلاقه ؛ لأن الفعل يشارك الاسم الإسناد ، فإنَّ كلاً منهما يُسند ، وإنما ينحصر الاسم بالإسناد إليه .»^(٢)

أما قوله ابن الناظم : « واللام مقام إلى ، وحذف صلته اعتماداً على التثوين » فيه نظر قال الأنصاري : « لئلا يلزم منه الدور^(٣) »^(٤) ومثل بقول الزمخشري : « إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل »^(٥) ، ويمكن أن يجاب : قوله ومسند : أي : وإسناده إليه ، يصح يصح مع ذلك بقاء مسند على معناه من أنه اسم مفعول ، والمسند من خواص الاسم أيضاً ، لأنه المحكوم به ، والمسند إليه هو المحكوم عليه والمعنى : يتميز الاسم بمحكوم به .^(٦)

(١) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك ، المعروف بان ام قاسم ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، الناشر : دار الفكر العربي ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠١م : ٢٨٦.

(٢) المصدر نفسه : ٢٨٦.

(٣) الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه ويسمى الدور المصرح كما يتوقف أ على ب وبالعكس أو بمراتب ويسمى الدور الدور المضمّر كما يتوقف أ على ب و ب على ج و ج على أ والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء بنفسه هو أنه في الدور يلزم تقدمه عليها بمرتين إن كان صريحاً وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة ، ينظر : التعريفات للجرجاني : ١ / ١٤٠.

(٤) حاشية الدرر السنية : ١٤٨.

(٥) تاج العروس ، للزبيدي : ١ / ٧٣٤٩.

(٦) حاشية الدرر السنية : ١٤٩.

وقوله : « اعتماداً على التوقيف »^(١) فيه نظر ، بان الاعتماد على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف ، ويرد بأن مثل ذلك لا يؤثر كما في الحثيات .^(٢)

و قول ابن الناظم : « ما لم يدل على نفي الحرفية دليل فتكون اسماً ».^(٣)

و هذه العبارة فيها قصور ، وجه الأنصاري للعبارة الأدق : حقه أن يقول : « نفي الحرفية والفعلية ».^(٤)

إلا إنها تستلزم منه أن يكون الدليل أعم من المدلول ، وهذا لا يصح ، قال ابن تيمية الحراني في "الرد على المنطقيين" : « فالدليل إما أن يكون مساوياً للحكم المدلول في العموم والخصوص ، وإما أن يكون اخص منه لا يكون الدليل أعم منه ».^(٥)

أجاب الأنصاري عن حاصل الإشكال^(٦) ، بأن الاسم لما كان هو الأصل والأشرف ، تعين الحمل عليه عند نفي الحرفية ، والأولى أن يجاب بان نفي الفعلية علم من قوله : ومتى لم يحسن في الكلمة شيء من العلامات المذكورة للأسماء والأفعال علم أنها حرف».^(٧)

الحرف وعلامته :

- (١) في نسخة شرح ابن الناظم (التنوين) : ٩ ، وفي نسخة (التوقيف) : ٢٦٨ .
- (٢) حاشية الدرر السنية : ١٤٩ ، توضيح المقاصد : ٢٦٨ .
- (٣) شرح ابن الناظم : ١٠ .
- (٤) حاشية الدرر السنية : ١٥٠ .
- (٥) ابن تيمية ، الرد على المنطقيين : أحمد بن عبد الحلیم الحراني أبو العباس ، الناشر : دار المعرفة - بيروت . : ٢٠٢/١ .
- (٦) حاشية الدرر السنية : ١٥٠ .
- (٧) شرح ابن الناظم : ١٠ .

قول الناظم في بيان للحرف : « سواهما الحرف »^(١) ، استدرك الشيخ الأنصاري بقوله : « قد يقال فيه دور ، لأن من علامات الاسم دخول عليه ، فجعل الحرف متوقفاً على عدمه ، وعدمه يتوقف عليه ، لأن عدم مضاف إليه »^(٢)

فأجاب : « إن هذا تعريف لمن يعرف الاسم والفعل بعلاماتهم من حيث ما صدقهما لا من حيث مفهومها ، وتعريف الحرف إنما هو لمفهوم على أن الاسم قد يعرف بغير الحرف »^(٣)

وحده ابن مالك في "التسهيل" : « والحرف كلمة لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها ولا بنظيرها ».^(٤)

وقال أبو حيان الأندلسي في "التذيل والتكميل" : « هذا الحد الذي ذكره فيه صيغة النفي ، وهو قوله : " لا تقبل " فهو عدمي ، والعدمي لا يكون في الحد ، لأن الحد إنما يكون بما تقومت منه الماهية ، والإعدام لا تتقوم منها الماهية لأنها سُوب »^(٥)

وقد حُدَّ بحدود كثيرة ، ومن أحسنها قول بعضهم : الحرف كلمة تدل على معنى ، في غيرها^(٦) .

المسألة (٢) : الأفعال

(١) المصدر نفسه ١٠، ١١.

(٢) حاشية الدرر السنية : ١٥١.

(٣) حاشية الدرر السنية : ١٥١.

(٤) شرح التسهيل : ١٠/١.

(٥) أبو حيان ، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : أبو حيان الأندلسي / تحقيق : د حسين الهنداوي ، دار القلم - دمشق دمشق - سنة : ١٩٩٦ م . : ٤٩ ، ٥٠.

(٦) الروائي ، رسالة الحدود : أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار النشر / دار الفكر - عمان : ٢ / ١.

علامة الفعل المضارع :

قول ابن الناظم : « فعلامة المضارع أن تحسن فيه لم »^(١) ، استدرك الشيخ الأنصاري بقوله : « قد يقال : فيه دور ، لأن معرفة المضارع متوقفة على معرفة حسن دخول " لم " عليه ومعرفته على معرفته »^(٢) .

لأجل هذا الخفاء احتمال الدور ، وعلل ابن الناظم التسمية دون قسيميه من الفعل الماضي والأمر^(٣) ، قال : « ويسمى مضارعاً لمشابهته الاسم في احتمال الإبهام والتخصيص ، قبول لام الابتداء ، والجريان على الحركات اسم الفاعل وسكناته »^(٤) .

وقول ابن الناظم تبعا لأبيه في علامة فعل الأمر أن تدل الكلمة على الأمر وتقبل نون التوكيد ، ولكن قد يقال فيه دور لأخذ الأمر اللغوي ، وبان المراد بالأمر أثنان ما صدقه ، وبالأول مفهومه^(٥) .

قال الصبان في " حاشيته " : « (فالدور) أي الحاصل من أخذ الأمر في تعريف فعل الأمر منتف وهذا تفريع على تفسير الأمر »^(٦) .

قال الخضري في " حاشيته على ابن عقيل " : « والمراد به الأمر اللغوي ، وهو الطلب فلا دور في جعله علامة فعل الأمر الاصطلاحي »^(٧) .

(١) شرح ابن الناظم : ١٠، ١١ .

(٢) المصدر نفسه : ١٠، ١١ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ١٥١ .

(٤) شرح ابن الناظم : ١١ .

(٥) شرح ابن الناظم : ١١ ، حاشية الدرر السنية : ١٥١ .

(٦) حاشية الصبان : ١ / ١٠٢ .

(٧) الخضري : حاشية الخضري على ابن عقيل على الفية ابن مالك : ضبط وتشكيل وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، الطبعة : الأولى ، ٢٠٠٣ م : ١ / ٦٠ .

وقول ابن الناظم : « وكذا إذا رادفت الكلمة الفعل »^(١) ، تعبيره بـ (رادفت) فيها مسامحة في التعبير ، إذ هيهات مثلاً لا تدل على ما دل عليه " بَعْدَ " من الحدث والزمان ، لتكون مرادفة له ، وإنما تدل على " بَعْدَ " الدال على ذلك ، والأولى أن يقول : " إذا رادفت الكلمة الفعل " (٢)

يوم وفرسخ من الظروف غير الازمة :

وقول ابن الناظم : « فإن يوماً وفرسخاً مما يستعمل ظرفاً تارةً ، وغير ظرف آخرى »^(٣)

قيل يقتضي ما لا يرى إلا ظرفاً مبنى لتضمنه ما ذكر ، وليس كذلك ، ويُجاب : بأنه إنما يقتضي أنه مبني إن تضمن ذلك ، وإلا فمعرب ، وهو كذلك .^(٤)

واللذان واللتان معربان :

وذهب ابن الناظم إن " اللذان واللتان " معربان^(٥) ، وعليه أكثر النحاة ، قال الأنصاري : ولكن المحققون على أن " اللذان واللتان " صيغتان موضوعتان لتثنية " الذي " و " التي " رفعاً ، وأن " اللذين واللتين " جراً ونصباً ... واحتج لذلك بحذف ياء " الذي " و " التي " .

(١) شرح ابن الناظم : ١١ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ١٥٢ .

(٣) شرح ابن الناظم : ١٣ .

(٤) حاشية الدرر السنية : ١٥٦ .

(٥) شرح ابن الناظم : ١٤ .

قال بن هشام في " أوضح المسالك " : « وكان القياسُ في تثنيتهما وتثنية (ذَا) و(تا) أن يُقال : اللَّذِيَانِ وَاللَّتِيَانِ وَذَيَانٍ وَتَيَانٍ كما يقال القَاضِيَانِ - باثبات الياء - وَفَتَيَانٍ - بقلب الألف ياء - ولكنهم فرَقُوا بين تثنية المبنى والمعرب فحذفوا الآخر كما فرقوا في التصغير إذ قالوا : اللَّذِيَا وَاللَّتِيَا وَذَيَا وَتَيَا ، فأبَقُوا الأوَّلَ على فتحه ، وزادوا أَلْفَاً في الآخر ؛ عَوْضاً عن ضمة التصغير ». (١)

بناء الأمر على السكون :

وقول ابن الناظم في بناء الأمر على السكون لم يرضَ الشيخ الأنصاري قوله ، فقال : « الأحسن قول غيره : على ما يجزم به مضارعه ، فبني نحو : اضرب على السكون ، نحو : اضربا على حذف النون ، ونحو : اغز على خذ آخره ». (٢)

وليس هناك فائدة كبيرة بين التعبيرين لأن كلاهما له أصل قالوا به ، ولو تستقرئ كتب النحو لتجد هذين القولين منصوص عليهما من كبار النحاة ، فاستحسان الأنصاري مجرد اختيار احد القولين .

مشابهة المضارع للاسم :

وقول ابن الناظم : « وأما المضارع فأعراب حملاً على الاسم ، لشبهه به في الإيهام والتخصيص ». (٣)

(١) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد الأنصاري ، الناشر : دار

الجيل - بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩م : ١ / ١٣٩ ، حاشية الدرر السنية : ١٥٧ .

(٢) شرح ابن الناظم : ١٤ ، حاشية الدرر السنية : ١٥٨ .

(٣) شرح ابن الناظم : ١٤ .

قال الأنصاري : « ذكر في باب الإضافة إن المضاف لا يكون إلا اسماً ، لأنه يستفيد من المضاف إليه تعريفاً أو تخصيصاً ، وكلاهما لا يكون إلا في الاسم ، فيشكل على قولهم هنا : الفعل يشبه الاسم في التخصيص » .^(١)

وقال الصبان في "حاشيته" : « قلت المراد بالتخصيص المذكور في باب الإضافة التخصيص الحاصل بالحرف المقدر كاللام أو من ، وتقديره لا يكون في الفعل ، أو يقال ما هناك بالنظر للأمرين معاً أي : التعريف والتخصيص لا يكونان معاً إلا في الاسم ، أو المراد أن ذلك لا يكون بالأصالة إلا فيه » .^(٢)

وجواب الأنصاري بأن هناك حكم على المجموع ، أي : مجموع الأمرين ، لا يكون إلا في الاسم أو أن ذلك لا يكون أصالة إلا فيه ، وما سلكه من أن المضارع أعرب ، لشبهه الاسم في الأربعة التي ذكرها مخالف لما اختاره والده من انه إنما أعرب ، لمشابهته له في أن كلا منهما يتعاقب عليه بعد التركيب معان ، وهذا أولى من قولهم إنما أعرب لشبهه له في تلك الأربعة لأن مشابهة له فيها بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله بخلاف المشابهة فيما اعتبرته .^(٣)

(١) حاشية الدرر السنية : ١٦٠ ، ١٥٩ .

(٢) حاشية الصبان : ١ / ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ١٥٩ ، ١٦٠ .

المسألة (٣) : المعرب والمبني

وجّه ابن الناظم كلاماً على من قال : إن المحكي في قولك : من زيد ؟ لمن قال :
مررت بزيد ، ومنها ما هو متبع ، كقراءة بعضهم : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾
[الفاحة/٢] [الفاحة: ٢] ، ذلك ينافي الانحصار المعرب والمبني فأجاب : « قلتُ : لا
ينافيه ، لأن المحكي والمتبع داخلان في المعرب بمعنى القابل للإعراب ».^(١)

أشكل الأنصاري على قول ابن الناظم ، على أنه قد يفهم هذا الأسماء قبل التركيب
معربة بالمعنى المذكور ، وتقدم إنها مبنية ، مع أن القبول ثابت لكل اسم كيف كان ،
فالأولى أن يُجاب : بان الإعراب في ذلك مقدر في المقصور ونحوه ، لتعذر قبول آخره
للإعراب لاشتغاله بالحركة المذكورة ، وبما تقرر علم أن الحركة لا تنحصر في حركتي
الإعراب والبناء ، بل تكون حركة إعراب وبناء وحكاية وإتباع وتخلص من التقاء الساكنين
، وحركة نقل وحركة مناسبة ، وإنما قال : في المعرب ولم يقل : في المبني ، وان حصل
الانحصار به ، لان الإعراب في الاسم اصل ،والإلحاق بالأصل أولى.^(٢)

ونقل العكبري في " مسائل خلافية في النحو " عن بعض النحاة إخراج المضاف إلى
ياء المتكلم من حصر القسمة في المعرب والمبني ، قال : « واحتج الآخرون بأن المضاف
إلى ياء المتكلم ليس بمعرب إذ لو كان معرباً لظهرت فيه حركة الإعراب لأنه يقبل الحركة
وليس بمبني إذ لا علة للبناء هنا ، فلزم أن ينتفي الوصفان هنا ويجب أن يعرف باسم
يخصه».^(٣)

(١) شرح ابن الناظم : ١٦ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ١٦١ .

(٣) العكبري ، مسائل خلافية في النحو : أبو البقاء ، تحقيق : محمد خير الحلواني — الناشر : دار الشرق العربي — بيروت ،

الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ م . : ١ / ٨٤ .

والصحيح معرب تارة ، لكن ظهور الحركة فيه مستنقل كما يستنقل على الياء في المنقوص وكما يمتنع على الألف . ولم يمنع ذلك من كونه معرباً . وتارة تقول : هو مبني . وعلّة بنائه ؛ أن حركته صارت تابعة للياء ، فتعذر أن تكون دالة على الإعراب ، ولذلك أشبه الحرف . (١)

تعريف الإعراب :

عرف ابن الناظم الإعراب على كونه لفظياً لا معنوياً أنه " أثر ظاهر، أو مقدر يجلبه العامل في آخر المعرب " (٢) ، وهو ما اختاره والده ، ونسبه للمحققين ، قال في " شرح التسهيل " : « عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حرك أو سكون أو ما يقول مقامها » . (٣)

ثم رد على من قال إن الإعراب تغير ، قال : « وبهذا الإعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الإعراب تغيراً » . (٤)

قال الأنصاري : « وقال كثير : إنه معنوي ، وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم ، لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً ، فيكون الأثر علامة الإعراب » . (٥)

والمذهب الأول أقرب إلى الصواب ؛ لأن المذهب الثاني يقتضي أن التغيير الأول ليس إعراباً ؛ لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك قال به المرادي والأنصاري والاشموني . (١)

(١) مسائل خلافية في النحو : ١ / ٨٥ .

(٢) شرح ابن الناظم : ١٦ .

(٣) شرح التسهيل : ٣٣ ، شرح ابن الناظم : ١٦ .

(٤) شرح التسهيل : ٣٣ .

(٥) حاشية الدرر السنية : ١٦٢ .

أشكل الأنصاري على تعريف ابن الناظم مع وجود إشكال حول التعريف من إن فيه دور حيث اخذ المعرب في تعريف الإعراب ، وجوابه جواب ما قيل في تعريف الحرف والأمر .

إلا أن اسلم التعارف هو تعريف ابن هشام في " أوضح المسالك " قال : « الإعراب أثرٌ ظاهر أو مُقَدَّرٌ يجلبه العاملُ في آخر الكلمة » . (٢)

وقال في " شرح شذور الذهب " : « أثرٌ ظاهرٌ أو مُقَدَّرٌ يجلبُهُ الْعَامِلُ فِي آخِرِ الْأِسْمِ الْمَتَمَكِّنِ وَالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ » . (٣)

وبهذين التعريفين يسلم من الاعتراض .

استدراك على التعبير :

مثل ابن الناظم لبيان العامل ، " نحو جاعني ، وارىت " ، في قولك : جاعني زيدٌ ، ورايتُ زيدا

قال الأنصاري : « الأولى جاء وراى » ، وجه الأولوية ؛ لأنَّ الفعل يأتي مجرداً قبل التمثيل حتى لا يلتبس بما اتصل به ، وتمثيل ابن الناظم فما بعد يأتي في تركيب يبين

(١) توضيح المقاصد : ٢٩٦ ، الأشموي ، شرح الأشموي على ألفية ابن مالك : علي بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن ، نور الدين الشافعي ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م : ١ / ٢٠ ، حاشية الدرر السنية : ١٦٢ .

(٢) أوضح المسالك : ٣٩ / ١ .

(٣) ابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : عبدالله بن يوسف بن عبدالله الانصاري ، تحقيق : عبدالغني الدقر ، الناشر : الشركة المتحدة للتوزيع - دمشق ، الطبعة : الأولى ، ١٩٨٤م : ١ / ٤١ .

فيها وما كان معه جهة ، ومقتضية لذلك الأثر ، ثم إن الفعل هو الأصل وهو المؤثر في الجهة المقتضية ، فلا حاجة لأن يذكر ما أثر به ؛ لأنه يريد أن يوضح العامل فقط. (١)

و قسم ابن الناظم المعاني التي جيء بها لبيانها في الاسم الإعراب ثلاثة أجناس : معنى هو العمدة ، ومعنى هو الفضلة ، ومعنى بينهما ، ومثل له " المضاف إليه ". (٢)

إشكال الأنصاري على هذا التمثيل وقال : « والأولى وهو الإضافة ، وذلك لأنَّ المضاف إليه قد يكون فاعلاً ، وقد يكون مفعولاً به كما في المصدر ، وكما في قوله : ﴿ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الرعد/٤٣] ، وأحسن بزيد ، ومررت به ، ومرَّ به . (٣) وأما الجر ففي الغالب يأتي فضلة لا كما حكم عليه ابن الناظم. (٤)

إعراب المثني :

ذهب ابن الناظم تبعاً لأبيه في " شرح التسهيل" وبعض شراح الألفية وجماعة من النحاة على أن إعراب المثني بالحروف ، بينما ذهب سيبويه على إعرابه بالحركات المقدره. (٥)

قول ابن الناظم : « فإنَّ دلَّ الاسم على التثنية بغير الزيادة ، نحو : شفع وزكا ، فهو اسم للتثنية . أي لا انه مثني . (٦)

(١) حاشية الدرر السنية : ١٦٢ .

(٢) شرح ابن الناظم : ١٩ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ١٦٣ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٢٢ ، حاشية الدرر السنية : ١٧٦ .

(٥) شرح ابن الناظم : ١٩ ، حاشية الدرر السنية : ١٧٣ .

(٦) شرح ابن الناظم : ٢١ .

قال الأنصاري : « قد يقال قضية كلامه إن مدلوله اثنان ليس كذلك ، بل مدلوله زوج ، وهو يصدق بهما لا انه يدل عليهما ؛ لأنه اعم ، والأعم يصدق بالأخص ولا يدل عليه ، ويجب بأنه يدل عليه عموماً لا خصوصاً » .^(١)

لفظ (أبائيل) :

ذهب ابن الناظم أن أبائيل جمع ليس له مفرد ، الآن الأنصاري نقل عن الزمخشري ما رجحه في مفرده قال في " الكشاف " : « الواحدة : أبالة »^(٢) ، و « طَيْرٌ أَبَائِيلُ : يَتَّبَعُ بَعْضُهَا بَعْضًا إِبْيَالًا وَإِبْيَالًا وَإِبَالَةً إِبَالَةً » .^(٣)

ونقل الزبيدي في " تاج العروس " عن الاخفش قوله : « جاءت إبلك أبائيل أي : فرقا و " طيرا أبائيل " قال : وهذا يجيء في معنى التكثير وهو جمع بلا واحد كعباديد وشماطيط عن أبي عبدة » .^(٤)

قال الأنصاري : « ويجب إن الشارح جرى على القول الثاني ، أو إن كلامه في الاستعمال وكلام " الكشاف " في الوضع » .^(٥)

(١) حاشية الدرر السنية : ١٧٥ .

(٢) الزمخشري ، الكشاف عن حقائق التزويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت . : ٧ / ٣٢٧ .

(٣) المحيط في اللغة لابن عباد : ٢ / ٤٦٠ .

(٤) تاج العروس : ١ / ٦٨٢٣ .

(٥) المصدر نفسه .

الفرق بين اسم الجنس وجمعه :

قول ابن الناظم فيما يفرق بين اسم الجنس وجمعه في الغالب بالتاء ، أي بان تدل التاء على الوحدة وحذفها على الجماعة أو عكسه كما سيأتي ، ونبه الأنصاري بلفظ — (غالب) إلى أن اسم الجنس لا ينحصر في ذلك ، أو يفرق بينه وبين واحده ببياء النسب نحو: روم ورمي ، وزنج وزنجي ، وحاصله أن اسم الجنس ما يميز واحده ببياء النسب والتاء ، ولم يلزم تأنيثه ، وتعبير ابن الناظم بتاء هو تعبير النحاة والأولى أن يقال بالهاء بدل من التاء. (١)

تقسيم الجموع :

قال ابن الناظم : « الجمع ينقسم إلى جمع التصحيح : هو ما سلم فيه لفظ الواحد ، و إلى جمع تكسير ، وهو ما تغير فيه لفظ الواحد تحقيقاً أو تقديراً ». (٢)

أورد الأنصاري اعتراضاً وأجاب عنه ، وقال : يرد عليه نحو صنوان جمع صنو ، فانه سلم فيه لفظ الواحد مع انه ليس بجمع تصحيح ، وإلا لأعرب بالحروف ، ويُجاب : بأنه ليس كل جمع تصحيح يعرب بالحروف ، فقد يتخلف لعدم استيفائه شروط إعرابه بها ، على أن لا نسلم أنه سلم فيه لفظ الواحد حتى يكون جمع تصحيح ، فقد ذكر عقب هذا أن جمع التفسير ما تغير فيه لفظ الواحد تحقيقاً أو تقديراً ، فيجوز أن يكون فيه تغيير تقديراً بأن تقدر حركة صنو وسكونه مثلها في سلم ، وحركة صنوان وسكونه ، مثلها في غلمان

(١) شرح ابن الناظم ٢٤ ، حاشية الدرر السنية : ١٨٠.

(٢) شرح ابن الناظم : ٢٥.

، ولو تتأمل قول النبي - صلى الله عليه وسلم - قال « يا عمر أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه ». (١) ، تبين ما ذهب إليه الأنصاري هو الصحيح انه ليس بجمع. (٢)
وأما «صَنَوَان» بفتح الصاد وهو اسم جمع لا جمع أشار إليه ابن عطية في " المحرر الوجيز". (٣)

قال الألويسي في "روح المعاني" : « وهو على ذلك اسم جمع كالسعدان لا جمع تكسير لأنه ليس من أبنيته ». (٤)

وقوله : « جمع تكسير : وهو ما تغير فيه لفظ الواحد تحقيقاً أو تقديراً ». (٥)

اشتراط الأنصاري أن يكون هذا التغير لغير إعلال ، لئلا يلزم عليه ما تغير فيه واحده للإعلال مع انه ليس بجمع تكسير ، بل هو جمع تصحيح نحو قاضون والأعلون. (٦)

إعراب جمع المذكر السالم:

(١) رواه مسلم في الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم : أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري المحقق : الناشر : دار الجيل بيروت ، رقم (٢٣٢٤) : ٣ / ٦٨ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ١٨٤ .

(٣) ابن عطية : احرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار النشر : دار الكتب العلمية - لبنان - الطبعة : الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م : ٤ / ٥٩ .

(٤) الألويسي ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، محمود الألويسي أبو الفضل ، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت : ٩ / ١٩٨ .

(٥) شرح ابن الناظم : ٢٤ .

(٦) حاشية الدرر السنية : ١٨٣ .

تكلم قال ابن الناظم سبب اعراب جمع المذكر السالم ، قال : « والسبب في ان اعراب هذا الجمع بهذا الاعراب هو انه كالمثنى في كثرة دوره في الكلام ، فاجري مجرى المثنى في خفة العلامة » . (١)

قيل فيه نظر ، إذ كيف يصح هذا مع جعل الواو علامة وليست بخفيفة، فالأولى أن يقال : كما كان حروف الإعراب ثلاثة ، والإعراب ستة : ثلاثة للمثنى وثلاثة للجمع ، فلو جعل إعرابهما رفعاً بالواو وبالألف نصباً ، وجرّاً بالياء لالتبس المثنى بالجمع ، ولو جعل إعراب احدهما بذلك دون الآخر لبقى احدهما بلا المحليين ، ويجاب عن النظر بان الواو وان لم تكن خفيفة بالنسبة لأختيها فهي خفيفة كأختيها بالنسبة لبقية الحروف لكثرة دوران الثلاثة ، لكونها حروف علة. (٢)

كسر نون الجمع ضرورة :

كسر نون الجمع ضرورة ، وفتحها لغة ، وفتح نون التثنية لغة قوم ، وكسره قليل

واستشهد ابن الناظم ببيتين^(٣) لسحيم بن وثيل الرياحي ، قوله :

وماذا يبتغي الشعراء منى وقد جاوزت حد الأربعين

الشاهد فيه كسر نون (الأربعين) ، واعترض عليه كما نقله الأنصاري^(١) ، بأنه يحتمل أن تكون الكسرة كسرة إعراب بالإضافة على لغة من أعرب بالحركة ، وقد جوز ابن مالك في

(١) شرح ابن الناظم : ٢٥ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ١٨٣ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٢٨ .

" التسهيل " أن تكون الكسرة للضرورة الشعرية وبذلك لا يكون فيه شاهد على هذا الوجه.
(٢)

جمع المؤنث السالم :

قال ابن الناظم : « الذي يجمع بالإلف ، والتاء هو جمع المؤنث السالم ... وذلك لان رفعه بالضمّة ، ونصبه وجره بالكسرة ... أجروه ف نصب مجراه في الجر ، كما فعلوا ذلك في جمع المذكر السالم ». (٣)

أي : و لأنه لو لم يحمل النصب على الجر فيه لزم مزية الفرع على الأصل ، فان قلت : قد تحملت تلك المزية هنا أيضاً ، قلت أن تحملها ثم لغرض فقد هنا وهو دفع الثقل الناشئ من اجتماع الحركة والحرف ، ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض تحمله لا لغرض ، وما ذكر من أن الكسر حال النصب كسرة إعراب وهو عليه الجمهور. (٤)

وجاء في هامش المخطوطة في حاشية الدرر ، قوله (دفع الثقل) ، أي : جمع المذكر السالم هو إعرابه بالحركات مع وجود الدال على الحرفية وهو الواو والياء. (٥)

قال الأنباري في " أسرار العربية " : « فإن قيل لم حمل النصب على الجر في هذا الجمع قيل لأنه لما وجب حمل النصب على الجر في جمع المذكر الذي هو الأصل وجب أيضاً حمل النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع حملاً للفرع على الأصل و

(١) حاشية الدرر السنية : ١٩٤.

(٢) شرح السهيل : ٧٢/١.

(٣) شرح ابن الناظم : ٢٩.

(٤) حاشية الدرر السنية : ١٩٧.

(٥) المصدر نفسه : ١٩٧.

إذا كانوا قد حملوا أعد ونعد على يعد في الاعتلال وإن لم يكن فرعاً عليه فلأن يحمل جمع المؤنث على جمع المذكر وهو فرع عليه كان ذلك من طريق الأولى» (١).

وذكر الشاطبي وجهاً آخر للشبه بينهما فقال: «جمع المذكر السالم حمل فيه النصب على الجر في كونه بالياء، فكذلك حمل النصب هاهنا على الجر فكونه بالكسرة لنوع من المقابلة، كما جعلوا هاهنا التنوين في المقابلة النون هنالك فلم يزل مع وجود مانع الصرف في اللغة الفصحى كما لم تزل النون هنالك، وكذا ابن عصفور: جوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً» (٢).

الممنوع من الصرف:

إن ممنوع من الصرف إذا أضيف أو دخلت عليه "أل" يعامل معاملة المصروف من التنوين والكسر، ولكن الأنصاري قال: «هل يسمى منصرفاً؟ قلت: فيه خلاف، والتحقيق أنه إن زالت إحدى عليته بالإضافة أو "بأل" فمنصرف كأحمر، وإلا فغير منصرف كأحسنكم، ظاهر كلامه كالناظم غير منصرف مطلقاً، وكان فيما ذكر بدلها كما صرح به في "التسهيل"» (٣).

و«الأولى أن يقال: إن اعتبر معنى الوصف الأصلي في حال التسمية، كما لو سمي، مثلاً، بأحمر: من فيه حمرة، وقصد ذلك، ثم نكر، جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية أيضاً، لكنه لم يعتبر فيها، لأن المقصود الأهم في وضع الأعلام

(١) الانباري، أسرار العربية: عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد، تحقيق: د. فخر صالح قدادة، الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م: ٧٥/١.

(٢) المقاصد الشافية: ٢٠٨/١.

(٣) حاشية الدرر السنية: ١٩٩.

المنقولة: غير ما وضعت له لغة، ولذلك نراها في الأغلب مجردة عن المعنى الأصلي، كزيد، وعمرو، وقليلًا ما يلمح ذلك. « (١)

وإن كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الأصلي، بل قطع النظر عنه بالكلية، كما لو سمي بأحمر: أشقر أو أسود، لم يعتبر بعد التثنية أيضًا، وإن خلافة في نحو أحمر، إنما هو في مقتضى القياس، وأما السماع فهو على منع الصرف، هذا كله في أفعل فعلاء وكذا فعلان فعلى. (٢)

و« وأما أفعل التفضيل نحو: أعلم، فانك إذا سميت به ثم نكرته، فإن كان مجردا من " من " التفضيلية، انصرف إجماعا، ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الأصلي، كما اعتبر في نحو أحمر، وإن كان مع " من " لم يصرف إجماعا بلا خلاف من الاخفش، كما كان في أحمر. « (٣)

المعرف بالنداء :

زعم ابن الناظم أن والده أهمل المعرف بالنداء ضمن مجموعة المعارف ومثل له "يا رجل". (٤)

رد الأنصاري عليه، فقال: « أهمل التصريح به، وإلا فقد نبه عليه بدخوله في قوله: " وغيره معرفة "، وفيما دل عليه بالكاف في قوله: (ك: هم)، غايته أنه ترك تمثيله، وقد صرح في غير هذا الكتاب بعدة من المعارف وبذلك يرد على من قال: إنما

(١) شرح الرضي على الكافية: ١ / ١٧٦.

(٢) المصدر نفسه: ١ / ١٧٧.

(٣) المصدر السابق: ١ / ١٧٦.

(٤) شرح ابن الناظم: ٣٣.

أهمله ، لأنه يجوز أن يرى مذهب من يجعل المنادى معرفاً بأل مقدر أو بالقصد والمواجهة ، أو بالخطاب لوقوعه موقعه في رتبة المعرف بأل أو اسم الإشارة أو الضمير». (١)

واستدرك المرادي في " توضيح المقاصد " بأنه بقى من المعارف قسم سابع وهو النكرة المقصودة في النداء ، نحو : يا رجل فلم تركه ؟ وما مرتبته ؟

قال : « لم يدع الحصر بل أتى بكاف التشبيه المشعرة بعدم الحصر ، وأيضاً فقد ذهب قوم إلى أن نحو (يا رجل) إنما تعرف بأل المقدر ، وأما مرتبته عند من جعل تعريفه بالمواجهة والقصد فمرتبته اسم الإشارة ». (٢)

وقال في "شرح التسهيل" : « من تعرض لحدّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه» (٣) ، فما قاله ابن مالك دليل الاستغناء عن حد النكرة بحد المعرفة .

وقول ابن الناظم : « أن النكرة ما تقبل التعريف » (٤)

وقد أورد الأنصاري اعتراضاً عليه بأنه غير جامع لخروج الحال والتمييز واسم لا ومجرور رب وأفعل من ، فإنها نكرات مع أنها لا تقبل أل ، ولا تقع موقعه وغير مانع لدخول يهود ومجوس . وضمير الغائب العائد للنكرة كجاءني رجل فأكرمته فإنها معارف مع أن الأولين يقبلان أل ، والثالث واقع موقع قابلها ، وهو رجل والجواب عن الأول أن الحال وما معه يقبل أل في الأفراد ، ولا يضر عدم قبولها في تراكيبها الخاصة لعروضه وعن الثاني أن يهود ومجوس لا يقبلانها إلا إذا كانا جمعين ليهودي ومجوسي ، كروم ورومي ، وهما حينئذ نكرتان أما إذا كانا علمين على القبيلتين فلا . وحينئذ يمنعان الصرف

(١) حاشية الدرر السنية : ٢٠٤ .

(٢) توضيح المقاصد : ٣٥٨ .

(٣) شرح التسهيل : ١١٥ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٣٥ .

للعلمية والتأنيث المعنوي، وأما الضمير فمعناه الرجل المذكور، وهو لا يقبل لا رجل بالتذكير فتدبر. ويجب : بأن هذا تعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس لكنه ، قد يشكل بقوله وغيره معرفة. (١)

قال الصبان في "حاشيته" : « بمنع الخروج لأن كلاً من المتوغلة وأسماء الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما يقبل أل كإنسان وكذات ثبت لها الضرب أو وقع عليها الضرب مثلاً والحال وما بعدها قابلة لأل في حالة الأفراد ولا يضر عدم قبولها أل في تلك التراكيب ». (٢)

الضمير :

المضمرات كلها مبنية لشبهها بالحروف في المعنى ، وهذه المعاني هي التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، وكذلك معاني الحروف مدلول عليه باليا ، ونا ، والكاف ، والهاء ، والهاء ، والمعتبر في بناءها عند ابن مالك استغناءها عن إعرابها باختلاف صيغها ، لاختلاف المعاني لذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء هذا ما قاله ابن الناظم . (٣)

قال الأنصاري مستدركاً : « قيل : عليه كيف يستقيم هذا ؟ وهو إنما عقبه بصلوح المجرور المتصل ، ويصلوح "نا" للثلاث ، ويصلوح الألف الواو والنون للغائب والمخاطب ، وليس هذا سبباً للبناء ، بل ينبغي أن يكون سبباً للإعراب ». (٤)

(١) ينظر : حاشية الدرر السنية : ٢٠٥ ، حاشية الصبان : ٢٢٩ / ١ ، حاشية الحضري : ١ / ١٢٧ .

(٢) حاشية الصبان : ٢٢٩ / ١ .

(٣) شرح ابن الناظم ٣٥ .

(٤) حاشية الدرر السنية : ٢٠٨ .

جواب الأنصاري « انه يمنع الحصر فيما ذكر ، فانه وان عقبه بذلك عقبه أيضاً باختلاف صيغ أكثر الضمائر لاختلاف معانيها كـ " أنا " للمتكلم ، و " أنت " للمخاطب ، و " هو " للغائب ، فألحق بذلك الضمائر مشتركة كـ " أنا " والكاف طرداً للباب ». (١)

والى هذا علق الصبان في " حاشيته " : « قوله (عقبه بتقسيمها) أي إلى صيغ مختلفة وقوله بحسب الإعراب أي المحلي فلا اعتراض بأن المضر مبني وبأن تقسيمها بحسب الإعراب يقتضي أنها معربة فكيف يتضمن علة البناء نعم يرد على ابن الناظم أنه إنما عقبها بصلاحية ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحية نا للأحوال الثلاثة وصلاحية الألف والواو والنون للغائب والمخاطب وليس هذا سبباً للبناء بل ينبغي أن يكون سبباً للإعراب إلا أن يقال محط التعقيب قوله وذو ارتفاع إلخ. قوله (كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء) لأنه إذا ذكر أن صيغة الضمير الذي يقع في محل رفع غير صيغة الضمير الذي يقع في محل نصب وهكذا علم أنها تتميز باختلاف الصيغ فتستغني عن الإعراب فتبنى ». (٢)

مواضع استتار الضمير وجوباً:

قول ابن الناظم : « فالواجب الاستتار في خمسة أشياء ». (٣)

ظاهر عبارته الحصر والحصر فيه نظر مع يرد على الشارح لا الناظم لأنه لم يدع الحصر بل مثل بأشياء لقياس عليها ، ولأن الحصر منتقض بزيادة بعض النحاة مثل : افعل التعجب مثاله : " ما أحسن الزيد " ، والمصدر الواقع بدلاً من فعله في الأمر عليه مثاله : ضرباً يا زيد ، والضمير في اسم فعل المضارع ، نحو : أف ، وآه ، و الضمير في اسم

(١) المصدر نفسه : ٢٠٨.

(٢) حاشية الصبان : ٢٢٩ / ١.

(٣) شرح ابن الناظم : ٣٧.

فعل الأمر ، نحو : صَهٍ ، وَنَزَالَ ، الضمير في أفعل التفضيل ، نحو : محمد أفضل من عليّ ، الضمير في أفعال الاستثناء ، نحو : قام الرجال ما خلا خالدًا ، أو : ما عدا بكرًا ، أو : لا يكون محمدًا ، الضمير في المصدر النائب عن فعل الأمر ، نحو : صبرًا على الشدائد ، الضمير في نِعَمَ وَبِئْسَ الْمَفْسَرَّ بِنَكْرَةٍ ، نحو : نِعَمَ خُلُقًا الصِّدِّقُ. (١)

واعترض ابن هشام على تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قال : « وفيه نظر إذ الاستتار في نحو (زيد قام) واجب فإنه لا يقال (قام هو) على الفاعلية وأما (زيد قام أبوه) أو (ما قام إلا هو) فتركيب آخر ، والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر لأقوم وإلى ما يرفعه وغيره كقام ». (٢)

قال الأنصاري : « وجوز سيبويه في نحو : مررت برجل مكرمك هو ، إن الضمير فاعل بخلاف يكرمك هو ، لأصالة الفعل في العمل وشدة طلبه المعمولية بخلاف الصفة ». (٣)

الضمائر بين اتصالها وانفصالها :

قول ابن الناظم : « فعلم ضرورة انه متى تقدم غير الأخص وجب الانفصال ، لأنه مع الاتصال يجب تقديم الأخص ». (٤)

تعقب الأنصاري فقال : « لاحقاً في أن القضية نظرية لا ضرورية ، فتحمل الضرورة بعد المر المستلزم لها ولم يذكر ما يستلزمه ». (١)

(١) شرح ابن عقيل : ١ / ١٨٥ ، أوضح المسالك : ١ / ٨٨ ، حاشية الدرر السنية : ٢١١ ، حاشية الخضري : ١ / ١٣٥ .

(٢) أوضح المسالك : ١ / ٨٨ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ٢١١ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٤١ .

لأنَّ الأصل إن ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب اخص من ضمير الغائب ، فيجب تقديم الأخص مع الاتصال ، ويخير بين تقديم الأخص وتقديم غيره مع الانفصال ، ومن أوجه الضرورة التي أشار إليه الأنصاري مما خالف الأصل قول الشاعر الجاهلي (مغلص بن ليقط الأسدي) من قصيدة يرث بها أخاه :

وقد جعلت نفسي تطيب لضغمةٍ لضغمةٍها يقرع العظم نابها

ونبه الأشموني لهذه المسألة وفصل فيها ، حاصل ما ذكره أن الضمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبراً لكان أو إحدى أخواتها، أو ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع ، فخرج مثل الكاف من نحو: أكرمتك ، ودخل مثل ، (وفي اتِّحَادِ الرُّبُوبَةِ) وهو أن لا يكون فيهما أخص بأن يكونا معاً ضميري تكلم أو خطاب أو غيبة (الزَّمْ فَصْلاً) نحو سلني إياي وأعطيتك إياك وخلته إياه ولا يجوز سلنيني ولا أعطيتك ولا خلته (وقد يُبيحُ الغَيْبِ) أي كونهما للغيبة (فيه) أي في الاتحاد (وصلاً) من ذلك ما رواه الكسائي من قول بعض العرب: هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرهموها كقول مغلص بن ليقط الأسدي ، المتقدم ذكره أنفاً.

وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاهما ، فإن اتفقا في الغيبة ، وفي التذكير أو التأنيث ، وفي الأفراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الأول مرفوعاً وجب كون الثاني بلفظ الانفصال. (٢)

(١) حاشية الدرر السنية : ٢٢٠.

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ١ / ٥٨.

وقول ابن الناظم : « إن الأخص متى تقدم جاز في الثاني الاتصال ن لأنه قد وجد شرط صحته ، وجاز أيضاً الانفصال ، لأنه قد خير في حال الانفصال بين تقديم الأخص ، وغيره ». (١)

استدرك الأنصاري على استدلال ابن الناظم بوجود الشرط على وجود مشروطه ، مع العلم أن الشرط مدار عدمي لا وجودي ، فيلزم منه عدم مشروطه ووجوده ، ولا يلزم من وجوده ولا عدم. (٢)

ولم يجز ابن الناظم إن كان مخالفاً في الرتبة لم يجز اتصال ما بعده بحال ، إلا أن الأنصاري أورد عليه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث قول أمير المؤمنين عثمان بن عفان - رضي الله عنه - : (أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا) (٣) أراد: أن الباطل جعلني عندهم شيطاناً، فقدم ضمير الغائب (الهاء) على ضمير المتكلم (الياء)، والأصل: أراني إياهم. (٤)

مع أن الأنصاري رجح قول ابن لناظم وهو ما عليه عامة النحاة ، وأما مقولة عثمان بن عفان فهي نادرة والنادر لا يأخذ منها قاعدة مع كثر الشواهد .

قال السيوطي في "همع الهوامع" : « وذهب المبرد وكثير من القدماء إلى أن الفصل مع التأخير أحسن لا واجب وأن الاتصال أيضاً جائز نحو أعطيتهموك وذهب الفراء إلى تعين الانفصال إلا أن يكون ضمير مثنى أو ضمير جماعة ذكور فيجوز إذ ذاك

(١) شرح ابن الناظم : ٤١ .

(٢) حاشية الدرر السنية: ٢٢١ .

(٣) رواه ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر ، المبارك بن محمد الجزري بن الاثير مجد الدين أبو السعادات ، المحقق:

ظاهر احمد الزاوي - محمود محمد الطناحي ، الناشر: الحلبي سنة - ١٩٦٣م : ١٧٧/٣ .

(٤) حاشية الدرر السنية : ٢٢١ .

الاتصال والانفصال أحسن نحو الدرهمان أعطيتهماك والغلمان أعطيتهموك ووافق الكسائي والفراء وزاد جواز الاتصال إذا كان الأول ضمير جماعة الإناث». (١)

المسألة (٤) : نون الوقاية

إلحاق نون الوقاية بـ(ليت ، ولعل) :

جعل ابن الناظم إلحاق نون الوقاية في " ليت " نادراً ، و" لعل " ضرورة (٢)، ورد عليه الأنصاري ونقل قول ابن هشام قال : « وَغَلَطَ ابْنُ النَّازِمِ فَجَعَلَ (لَيْتِي) نَادِرًا وَ (لَعَلِّي) ضَرُورَةً » (٣) بل حذف نون " ليت " ضرورة عن سيبويه ، وجائز ثبوتها عند الفراء ، وحذف نون " لعل " أكثر من إثباتها ، ولعلني أكثر من ليتها ، أي وان اشتركا في القلة مع أن ما قاله الشارح مخالف لقول الناظم : " ومع لعل اعكس " أي : إثباتها في " لعل " نادر ، على أنها حيان قال : انه ليس بنادر بل فصيح. (٤)

إلحاق نون الوقاية بـ(لن) :

قال ابن الناظم : « وأما " لن " فالأكثر فيها إلحاق النون ، وقد لا تلحق ، كقراءة نافع : ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف/ ٧٦] » (٥)

(١) السيوطي ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع للإمام السيوطي ، تحقيق عبد السلام هارون وزميله ، ط . دار البحوث العلمية - الكويت ١٩٧٥ م : ١ / ١٥٧ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٤٣ .

(٣) أوضح المسالك : ١ / ١١٤ .

(٤) التذيل والتكمل : ١٨٥ ، حاشية الدرر السنية : ٢٢٥ .

(٥) شرح ابن الناظم : ٤٤ .

قال الأنصاري : فيه نظر ، إذا يجوز أن تكون النون المذكورة نون وقاية ، لان حذف نون " لدن " لغة «(١).

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم من « لَدْنِي » بفتح وضم الدال وشد النون . (٢)

وقرأ نافع وعاصم بتخفيف النون وهي نون لدن اتصلت بياء المتكلم وهو القياس ، لأن أصل الأسماء إذا أضيفت إلى ياء المتكلم لم تلحق نون الوقاية نحو غلامي وفرسي . (٣)

(٣)

قال الأوسي في " روح المعاني " : « بتخفيف النون وهي حجة على س في منعه ذلك ، والأكثر على أنه حذف نون الوقاية وأبقى النون الأصلية المكسورة على ما هو القياس في الأسماء المضافة من أنها لا تلحقها نون الوقاية كوطني ومقامي ، وقيل : إنه يحتمل أن يكون المذكور نون الوقاية والمضاف إنما هو لد بلا نون لغة في لدن فلا حذف أصلاً؛ وتعقب بأن نون الوقاية إنما هي في المبنى على السكون لتقيه الكسر و لد بلا نون مضموم ، ورد بأنه لا مانع من أن يقال : إنها وقته من زوال الضم؛ وأشم شعبة الضم في الدال وروي عن عاصم أنه سكنها ، وقال مجاهد : سوء غلط ، ولعله أراد رواية وإلا فقد ذكروا أن لد بالفتح والسكون لغة في لدن «(٤).

(١) حاشية الدرر السنية : ٢٢٨.

(٢) المحرر الوجيز : ٤ / ٣٢٨.

(٣) ابو حيان ، تفسير البحر المحيط ، محمد بن يوسف الشهرير بأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض ، شارك في التحقيق ، د. زكريا عبد المجيد النوقي ، د. أحمد النجولي الجمل ، الناشر : دار الكتب العلمية - لبنان ، بيروت ، الطبعة : الأولى - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م : ٧ / ٤٧٨.

(٤) روح المعاني للالوسي : ١١ / ٣٥٢.

إلحاق نون الوقاية بـ (قد و قَط) :

وقال ابن الناظم: « " قد ، و قَط " فبالعكس من " لدن " ، لان قدي وقطي في كلامهم أكثر من قدني ، وقطي ». (١)

ونقل الأنصاري رد ابن هشام قال : « وإن خَفَضَهَا مضاف : فإن كان (لَدُنْ) أو (قَطْ) أو (قَدْ) فالغالبُ الإثباتُ ويجوز الحذفُ فيه قليلاً ولا يختص بالضرورة خلافاً لسببويه وغلط ابن الناظم فجعل الحذف في (قَدْ و قَطْ) أَعْرَفَ من الإثبات ومثالهما : (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا) وقرئ مُشَدِّدًا وَمُخَفَّفًا وفي حديث النار (قَطِنِي قَطِنِي) وقَطِي قَطِي ». (٢)

(١) شرح ابن الناظم : ٤٤ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٤٩ .

المسألة (٥) : العلم

الاسم وللقب مفردان :

وقال ابن النازم : « وأما إذا لم يكن الاسم واللقب مفردين فلا بد من الإتيان تبعاً لأبيه في النظم ، قال الأنصاري : « والمعروف ، وهو ما جرى عليه النازم في " تسهيله " ، انه لا يتعين الإتيان بل يجوز معه القطع إلى الرفع أو النصب » .^(١)

وهذه الحالة محلّ خلاف ، فالكوفيون أجازوا وجهين :

أ- الإضافة ، بأن يكون الاسم مضافاً إلى اللقب ، نحو : هذا سعيدٌ كُرزٌ ، ورأيت سعيدَ كُرزٍ ، ومررت بسعيدٍ كُرزٍ .

ب- الإتيان ، بأن يكون اللقب تابعاً للاسم في إعرابه ، نحو : هذا سعيدٌ كُرزٌ ، ورأيت سعيداً كُرزاً ، ومررت بسعيدٍ كُرزٍ .

ووافقهم ابن مالك ، والزجاج على ذلك . أما البصريون فيوجبون الإضافة ، نحو : هذا سعيدٌ كُرزٍ ، إلا إذا تعذرت الإضافة بأن يكون أحدهما محليّ (بأل) فحينئذٍ يجب الإتيان

(١) حاشية الدرر السنية : ٢٣٤ .

، نحو : جاءني الحارثُ كرزٌ ، ونحو : هذا هارونُ الرشيدُ ، ونحو : كان حاتمُ الطائيُّ مشهوراً بالكرم . (١)

قسم ابن الناظم : العلم إلى : منقول ومرتل ، إلا إن الأنصاري قال هذا المشهور ونقل عن جمهرة النحاة منهم سيبويه : انه الأعلام كلها منقولة ، وعن الزجاج : إنها كلها مرتجلة ، قال بعضهم وتقسيمها إلى منقول ، ومرتل جري على الغالب ، وإلا فالذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتل . (٢)

والمنقول : هو ما كان مشتركاً بين المعاني وترك استعماله في المعنى الأول ويسمى به لنقله من المعنى الأول . (٣)

والمرتل : هو الاسم الذي لا يكون موضوعاً قبل العلمية . (٤)

والأعلام غالبها منقولٌ بخلاف أسماء الأجناس فلذلك قلَّ أن يُشتقَّ اسمٌ جنس لأنه أصل مُرْتَجَل . (٥)

اسم الجنس :

- (١) شرح ابن الناظم : ٤٩ ، أوضح المسالك : ١ / ١٢٤ ، حاشية الدرر السنية : ٢٣٥ .
 (٢) شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٢ ، الرضي على الكافية : ٢ / ٢٣٩ ، شرح شرح شذور الذهب : ١ / ١٨٠ ، حاشية الخصري : ٢ / ٣٦ ، حاشية الصبان : ١ / ٣٨١ ، همع الهوامع : ١ / ١٧٧ ، النحو الوافي — عباس حسن : ١ / ٢١٥ .
 (٣) الجرجاني ، التعريفات : علي بن محمد بن علي الجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ م : ١ / ٣٠٢ .
 (٤) المصدر نفسه : ١ / ٢٦٨ .
 (٥) السيوطي المزهري في علوم اللغة العربية ، عبد الرحمن جلال الدين ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى - محمد أبو الفضل - علي الجاوي ، دار النشر : مكتبة دار التراث ، الطبعة الثالثة : ١ / ٢٣٨ .

بعض الاعتراضات التي أثارها الأنصاري على ابن الناظم حول اسم الجنس ، وقبل عرضها نبين هذا المبحث إن العَلْمُ بهذا الاعتبار ينقسم إلى قسمين : (١)

١- عِلْمُ شَخْصٍ . ٢- عِلْمُ جِنْسٍ .

١- علم الشخص ، هو : الاسم الذي يَخْتَصُّ به فَرْدٌ واحدٌ بَعِيْنُهُ دُونَ غَيْرِهِ من أَفْرَادِ جِنْسِهِ ، نحو : محمد ، وعبد الرحمن ، وزيد .

أحكامه : له حكمان :

أ- حكم معنوي ، وهو : أن يُرَادَ به واحد بعينه .

ب- حكم لفظي : وهو : صِحَّةُ الْإِبْتِدَاءِ به ، نحو : زيدٌ مجتهدٌ ، وصِحَّةُ مَجِيءِ الْحَالِ مِنْهُ ، نحو : جاءني زيدٌ ضاحكاً ، وَمَنْعُهُ مِنَ الصَّرْفِ ، نحو : مررت بأحمد ، وَمَنْعُ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ ؛ فَلَا يُقَالُ : جاء العَمْرُو ، ومنعه من الإضافة ؛ فَلَا يُقَالُ : جاء زيدنا .

٢- علم الجنس ، هو : ما وُضِعَ لِلجِنْسِ كُلِّهِ غير مُخْتَصِّ بِفَرْدٍ واحد بعينه، نحو : أُسَامَةُ : عِلْمٌ لِكُلِّ أَسَدٍ ، وَأُمُّ عَرِيْطٍ : علم لكل عَقْرَبٍ ، وَتُعَالَةُ : علم لكل ثعلب ؛ ويكون علم الجنس علماً على المعاني ، نحو : بَرَّةٌ : لكل بَرٍّ ، وَفَجَارٍ : لكل فُجُورٍ

وعلم الجنس معرفة في اللفظ نكرة في المعنى ، أمّا علم الشخص فهو معرفة لفظاً ومعنى

وأحكامه : يعامل علم الجنس معاملة علم الشخص في جميع أحكامه اللفظية ؛ لأنه معرفة من جهة اللفظ فيصح الابتداء به ، نحو : أُسَامَةُ قَوِيٌّ ، ويصح مجيء الحال منه ،

(١) شرح ابن عقيل: ١٢٦/١ ، أوضح المسالك : ١ / ١٣٣ ، شرح الأشموني : ١ / ٦٤ .

نحو : هذا أسامةٌ مُقْبِلًا ، ويُمنع من الصرف ، نحو : ائْتَعِدْ عن أسامةٍ وتُعَالَةَ ، ولا تدخل عليه الألف واللام ، ولا يضاف ؛ فلا يصحّ قولك : الأسامة ، ولا يصحّ : أسامةُ الغابَةِ .

اعترض الأنصاري على ابن الناظم في قوله : « مسميات أعلام الأجناس أعيان ومعان » .^(١)

و « هذا التقسيم لما يشمل المفهوم والماصدق ، وإلا فعلم الجنس إنما هو موضوع للماهية بغية حضورها في الذهن ، فكيف ينقسم إلى العين والمعنى » .^(٢)

والاعتباران صحيحان ؛ لأنّ الأنصاري نظر علم الجنس من حيث وجوده الذهني ، وابن الناظم باعتبار الوجود الخارجي ، وقد أشار إليه ابن هشام في " أوضح المسالك " قال : « وَمَسْمَى عَمَّ الْجِنْسُ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ : أَحَدُهَا - وَهُوَ الْغَالِبُ - أَعْيَانٌ لَا تُؤَلَّفُ كَالسَّبَّاحِ وَالْحَشْرَاتِ كَأَسَامَةِ وَتُعَالَةَ وَأَبِي جَعْدَةَ لِلذَّنْبِ وَأُمِّ عَرِيْطٍ لِلْعَقْرَبِ ، وَالثَّانِي : أَعْيَانٌ تُؤَلَّفُ كَهَيَّانَ بْنِ بَيَّانٍ لِلْمَجْهُولِ الْعَيْنِ وَالنَّسَبِ وَأَبِي الْمَضَاءِ لِلْفَرَسِ وَأَبِي الدَّغْفَاءِ لِلأَحْمَقِ ، وَالثَّلَاثُ : أُمُورٌ مَعْنَوِيَّةٌ كَسُبْحَانَ لِلتَّسْبِيحِ وَكَيْسَانَ لِلغَدْرِ وَيسَارَ لِلْمَيْسَرَةِ وَفَجَارَ لِلفَجْرَةِ وَبِرَّهُ لِلْمَبْرَةِ » .^(٣)

بعد الاعتراض على تقسيم إلى أعيان ومعان ، و بدأ ابن الناظم يمثل للأعيان كشبوة : للعقرب ، وتُعَالَةَ : للثعلب ، ومثل للمعاني : فكبرة : للمبرة ، وفجار : للفجرة ، ثم قال : « وهذه الأسماء كلها أسماء أجناس » .^(٤)

(١) شرح ابن الناظم : ٥٠ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٢٣٨ .

(٣) أوضح المسالك : ١ / ١٣٣ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٥٠ .

قال الأنصاري : « أي من حيث المعنى ، وإلا فعلمُ الجنس مغاير لاسم الجنس ، كما أنهما مغايران لعلم الشخص ، لأنَّ علم الشخص وضع لمعين في الخارج كزيدٍ ، وعلم الجنس وضع لمعين في الذهن ، أي : للحقيقة المعينة في الذهن كأسامة ، واسم الجنس عند النحاة ، وجميع الأصوليين وضع للحقيقة مطلقاً ، أي : بلا تعيين كأسد ، وعند جميع من محققي وضع لشائع في جنسه ». (١)

على ما تقدم يتبين مراد الأنصاري وابن الناظم.

اسم الإشارة :

وعرّف ابن الناظم الإشارة : « ما دل على حاضر ، أو منزل منزلة الحاضر ، وليس متكلاً ، ولا مخاطباً ». (٢)

قال الأنصاري : « " فيه دور " ، وإن أمكن عنه جواب فالأولى تعرفه باسم مظهر دل على حاضر بإيمها . (٣)

اسم الموصول :

قال ابن الناظم : « وأما اللام فتكون اسماً موصولاً ». (٤)

(١) حاشية الدرر السنية : ٢٣٩ ، وينظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني : ابن أمّ قاسم ، تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل ، الناشر : دار الافاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ م : ٣٢ / ١ ، حاشية الخصري : ١ / ١٥٩ ، همع الهوامع : ١ / ١٧٥ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٥١

(٣) حاشية الدرر السنية : ٢٤١ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٥٨ .

ونسب الأنصاري هذا القول للجمهور ونقل مذهب المازني على أنها حرف
موصول. (١)

إلا إن ابن هشام رد على هذا القول قال : « وليس بشيء؛ لأنها لا تؤول
بالمصدر. وربما وصلت بظرف، أو بجملة اسمية، أو فعلية فعلها مضارع، وذلك دليل على
أنها ليست حرف تعريف، فالأول (٢) كقوله:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةِ

الثاني كقوله:

مَنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

وزهد الأخفش وهو ثاني قول المازني - إلى أنها حرف تعريف" ، وتبعهما ابن
يعيش، وأبو علي الشلوبيني ، واستدلوا على حرفيتها بأنه: "لو كانت اسما، لكان لها موضع
من الإعراب، ولا خلاف أنه لا موضع لها من الإعراب." (٣)

قول ابن الناظم : « فلو أن الألف واللام بمعنى الذي واسم الفاعل معها قد سد مسد
الفعل لكان منع إعمال اسم الفاعل بمعنى المضي معها أحق منه بدونها». (٤)

(١) حاشية الدرر السنية : ٢٥٦.

(٢) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب : جمال الدين أبو محمد عبد الله الأنصاري ، تحقيق : د.مازن المبارك ومحمد علي ،
الناشر : دار الفكر - بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥ م : ١ / ٧١.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٩ ، مغني اللبيب : ١ / ٧١ ، شرح الرضي على الكافية : ٣ / ١١ ، شرح الأشموني
: ٧٤ / ١.

(٤) شرح ابن الناظم : ٥٩.

قال الأنصاري : « وجه الأحقية فيه إن الفعل اصل في العمل فلو لم يكن اسم الفاعل بمعنى الفعل ، والألف واللام موصولة ، لبعد عن العمل لقربه حينئذ بها من الجامد ، منع إعماله أحق منه بدونها» .^(١)

لهذا قال ابن مالك :

وَأِنْ يَكُنْ صِلَةً أَلْ فَفِي الْمَضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى

ويرجع الخلاف في إعمال اسم الفاعل المقترن بأل بدون شرط : ^(٢)

- ١- المشهور من قول النحويين : إعمال اسم الفاعل المقترن بأل بدون شرط .
- ٢- جماعة من النحويين ، منهم الرُّمَّانِي : إذا وقع اسم الفاعل صلة لأل فإنه لا يعمل إلا ماضيا ، ولا يعمل مستقبلا ، ولا حالا .
- ٣- زعم بعضهم : أنه لا يعمل مطلقا ، وأن المنصوبَ بعده منصوبٌ بإضمار فعل .
- ٤- زعم ابن الناظم بدر الدين : أنه يعمل ماضيا ، ومستقبلا ، وحالا باتِّفاق .

صلة الموصول :

قال ابن الناظم : « ولا يجوز أن تكون الصلة جملة طلبية ، لان الطلب غير محصل ، فلا يكون معهوداً ، ولا يصلح للتعريف » .^(١)

(١) حاشية الدرر السنية : ٢٥٨ .

(٢) شرح ابن عقيل : ٣ / ١١٠ ، أوضح المسالك : ٣ / ٢١٦ ، الفصل في صناعة الإعراب ، للزمخشري : ١ / ٧٢ ، حاشية حاشية الحضري : ٢ / ٧٦ .

قال الأنصاري : « وزاد بعضهم : ولا تعجبية ، وإلا تستدعي كلاماً قيده ، فلا يجوز : مررت بالذي ما أحسنه ، وان كانت عندهم خبرية لما في التعجب من الإبهام المنافي للتعريف ، ولا يجوز : جاء الذي حتى أبوه قائم ، لان فيه استعمال "حتى" من غير تقدم معنى ». (٢)

قال الأشموني في " شرحه للألفية " : « من شرط الجملة الموصول بها مع ما سبق أن تكون خبرية لفظاً ومعنى ، فلا يجوز جاء الذي أضربه أو ليته قائم أو رحمه الله خلافاً للكسائي في الكل وللمازني في الأخيرة ». (٣)

والمراد بالطلبية شمول الطلب للإنواع إعرابها، نحو: " بعث " بقصد الإنشاء ، وإلا فحقه أن يذكر الإنشائية أيضاً ويقتصر عليها تبع فيه والده. (٤)

بناء (الآن) :

اختلفوا كذلك في بناء كلمة (الآن) وإعرابها ، أمينية هي أم معربة ؟ فذهب أكثر النحاة إلى أنها مبنية على الفتح . وهذا القول هو مذهب ابن مالك ، وذهب آخرون إلى أنها معربة منصوبة على الظرفية ، وقد تكون مجرورة بمن ، والذين قالوا ببنائها اختلفوا في علّة البناء ، وذلك على النحو الآتي: (٥)

(١) شرح ابن الناطم : ٦٣ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٢٣٦ .

(٣) شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٣ ، شرح الأشموني : ١ / ٧٨ .

(٤) حاشية الدرر السنية : ٢٦٤ .

(٥) شرح ابن عقيل : ١ / ١٨٠ .

أ- عِلَّةُ الْبِنَاءِ تَضْمُنُهَا مَعْنَى (أَل) الْحَضُورِيَّةُ ، وَهَذَا الرَّأْيُ هُوَ الَّذِي نَقَلَهُ ابْنُ عَقِيلٍ
عَنْ ابْنِ مَالِكٍ . (١)

ب- عِلَّةُ الْبِنَاءِ شَبَّهَهَا بِالْحَرْفِ شَبَّهًا جُمُودِيًّا ؛ لِأَنَّهُ كَالْحَرْفِ لَا يُتَنَّى ، وَلَا يُجْمَعُ ، وَلَا
يُصَغَّرُ .

ج- عِلَّةُ الْبِنَاءِ تَضْمُنُهَا مَعْنَى الْإِشَارَةِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى هَذَا الْوَقْتِ ، وَهَذَا مَا قَالَ بِهِ ابْنُ النَّازِمِ
، وَلَمْ يَرْضَهُ الْأَنْصَارِيُّ وَنَقَلَ رَدَّ وَالِدَهُ عَلَيْهِ . (٢)

العلم الوضعي والاتفاقي :

قال ابن الناظم : « إن من المعرف بالإضافة أو الأداة ما الحق بالأعلام » . (٣)

قال الأنصاري : (٤) مثله جماعة منهم أبو حيان (٥) ، فقال : الصحيح إن هذه الأسماء
الأسماء جارية مجرى الأعلام ، وليست بأعلام ، لأنَّ تعريفها ليس بالوضع ، وصحَّح
المُرْدَائِي عكسه ، والخلاف لفظي ، إذ العلم نوعان : اتفاقي ووضع ، فالنافي أراد
الوضعي ، والمثبت أراد الاتفاقي ، والتعريف بالأداة في ذلك قبل الغلبة وتعريف عهد كما
ذكره ابن هشام في "مغنيه" قال : « أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه،
وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين.

(١) المصدر نفسه : ١ / ١٨٠ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٢٧٧ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٨٠ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٧٢ .

(٤) حاشية الدرر السنية : ٢٨١ .

(٥) التذييل التكميل : ٣٢٢ .

الثاني : أن تكون حرفَ تعريفٍ ، وهي نوعان : عَهْدِيَّة ، وَجِنْسِيَّة ، وكل منهما ثلاثة أقسام .» (١)

ونقل أبو حيان عن ابن عصفور وعن بعض الأسيخ قولهم : إن هذه الأسماء الغالبة جارية مجرى الأعلام ، مع أنها ليست بأعلام إذ تعريفها ليس بوضع اللفظ على المسمى بل بالإضافة أو الألف واللام ، إلا أنه رُدَّ عليه بأن هذه الأسماء من باب توقيف العبارة على بعض احتمالاتها ، فمن حيث التوقيف كانت أعلاماً ، وقد يكون لاسم واحد عبارتان ، يُعَبَّرُ بهما عنه بطريق العلمية ؛ لأنه لا يُعْنَى بالعلمية إلا وضع الاسم على الشخص للفرق بينه وبين ما شابهه . (٢)

(١) معني اللبيب : ١ / ١٨ .

(٢) التذييل والتكميل : ٣٢٣ ، ٣٢٢ .

المسألة (٦) : الابتداء

تعريف الابتداء :

عرف ابن الناظم الابتداء : « هو كون الاسم كذلك ». (١)

أي كونه مجرداً عن العوامل اللفظية ، الآن اعترض عليه بان التجريد عدمي فلا يؤثر في الوجودي وهي العلامة. (٢)

أجاب ابن الناظم في باب : « إعراب الفعل باناً لا نسلم إن التجريد عدمي ؛ لأنه استعمال الفعل على أول أحواله ، وذلك ليس بعمدي ». (٣)

قال الأنصاري : « بانّ العوامل في كلام العرب علامات لا مؤثرات ، والعدم المخصوص يصح كونه علامة ، ورد كل منهما بما لا يجدي ». (٤)

واستشهد ابن الناظم في الابتداء غير المعتمد على نفي أو استفهام ، وهذا الوجه في العربية قبيح مع جوازه : (١)

(١) شرح ابن الناظم : ٧٤.

(٢) حاشية الدرر السنية : ٢٨٤

(٣) شرح ابن الناظم : ٧٤.

(٤) حاشية الدرر السنية : ٢٨٤.

خبر بنو لهب فلا تك ملعياً مقالة لهي إذا الطير مرت

قال الأنصاري : قد أُجيب عنه بأنه ذلك جائز فيه بالابتداء ، بوزن فعيل ، و فعيل يستوي فيه المفرد المذكر وضمهما فهو على حد قوله تعالى : ﴿ وَأذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾ [الأنفال/ ٢٦] ، وقوله : ﴿ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [التحريم/ ٤] ، أي معينون (٢) .

العامل في المبتدأ والخبر :

نقل ابن الناظم قول البصرة في أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأما الخبر فالصحيح انه مرفوع بالمبتدأ. (٣)

على هذا القول يكون العامل في المبتدأ معنوي ، وفي الخبر لفظي ، إلا إن الأنصاري طرح اعتراضاً وهو اعتراض الأشموني في " شرحه " في كون المبتدأ يرفع فاعلاً نحو : " القائم أبوه ضاحك " ، لو كان يرفع الخبر لأدى إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً بدون إتباع ولا نظير له ، وبأن المبتدأ قد يكون جامداً كزيد ، والعامل إذا كان متصرف لم يجز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم خبره عليه. (٤)

قبل الإجابة على الاعتراض لا بُدَّ من معرفة شروط المبتدأ الذي يرفع فاعلاً يُغني عن الخبر هي :

١- أن يكون المبتدأ وصفاً . والمقصود بالوصف : المشتق كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم التفضيل .

(١) شرح ابن الناظم : ٧٥ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٢٨٧ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٧٦ .

(٤) حاشية الدرر السنية : ٢٨٨ .

٢- أن يَعْتَمَد الوصف على استفهام ، أو نفي . وهذا الشرط على مذهب البصريين إلا الأخفش ، وليس شرطاً كذلك عند الكوفيين .

٣- أن يكون مرفوعه اسماً ظاهراً ، أو ضميراً منفصلاً .

٤- أن يتمّ الكلام بمرفوعه .

قال الاشموني في "حاشيته" : « وأجيب عن الأول بأنّ الخبر عين المبتدأ في المصادق فقط ، أما في المفهوم فمختلفان على أن اختلاف اللفظ يكفي .
وعن الثاني بأن جهة طلبه للفاعل مخالفة لجهة طلبه للخبر .

وعن الثالث بأنّ ما ذكر فيه إنّما في العاملِ المحمولِ على الفعلِ والمبتدأ ليس عمله في الخبر بالحمل على الفعل بل بالأصالة .» (١)

وكذلك أجاب الابذي في " شرح الجزولية " و رداً على حجة ابن عصفور، قال : « فإنما ذلك فيما كان من العوامل محمولاً على الفعل ومُشتبهاً به والمبتدأ ليس من ذلك القبيل ؛ لأنّ عمله متأصل ؛ لأنّ إنّما يعمل فيه لطلبه له كما يعمل الفعل في الفاعل لطلبه له ، ولذلك لا اثر للتقدم هنا لهذا المعنى .» (٢)

قال ابن الناظم : « إن تكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى ، كقولك : نطقي الله حسبي .» (٣)

(١) حاشية الصبان : ١ / ٣٩٨ ، حاشية الدرر السنية : ٢٩١ .

(٢) شرح الجزولية : ٨٦٥ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٧٨ .

وأعربَ ابن عقيل في " شرحه" الجملة فـ "نظقي" مبتدأ أول والاسم الكريم مبتدأ ثان و"حسبي" خبر عن المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول واستغنى عن الرابط لأن قولك الله حسبي هو معنى نظقي وكذلك قولي لا إله إلا الله. (١)

ومثل سيبويه هذه المسألة بقوله أول ما أقول أني أحمد الله وخرج الكسر على الوجه الذي تقدم ذكره وهو أنه من باب الإخبار بالجملة وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين كالمبرد والزجاج والسيرافي وأبي بكر بن طاهر وعليه أكثر النحويين. (٢)

ونقل الأنصاري قول المرادي قال : « والذي يظهر _ والله اعلم _ في هذا ونحوه إنه ليس من الإخبار بالجملة ، إنما هو من الإخبار بالمفرد ؛ لأنَّ الجملة في نحو لك ، إنما قصد لفظها كما قصد حين أخبر عنها ، في نحو : " لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة " فليتأمل »ـ. (٣)

وما قاله ظاهر ، وللأول أيضاً وجه ، وهو أنه وإن كان الإخبار باعتبار اللفظ فيطلق عليه جملة باعتبار أنه مركب إسنادي ، أو غايته التجوز ، وهو جائز. (٤)

قال الصبان في " حاشيته " : « إنَّ التحقيق إن الخبر في نحو " نظقي الله حسبي " من قبيل الخبر المفرد ، فاستبعاد البعض كون مفعول القول مفرداً في المعنى غير متجه»ـ. (٥)

(١) شرح ابن عقيل : ٢٠٤ / ١ .

(٢) شرح ابن عقيل ١ / ٣٦٢ .

(٣) توضيح المقاصد : ٤٧٧ ، حاشية الدرر السنية : ٢٩١ .

(٤) حاشية الدرر السنية : ٢٩١ .

(٥) حاشية الصبان : ٩١ / ١ .

إعراب الجار والمجرور في الجملة :

قال ابن الناظم : « مما يخبر عن المبتدأ الجار والمجرور نحو : " الحمد لله " ، وهذا القول تبعاً لطائفة من النحاة »^(١) ، إلا أن ابن هشام ردَّ هذا القول قال : « والصحيح إنَّ الخبر في الحقيقة مُتَعَلِّقُهُمَا المحذوف ، وأنَّ تقديره كأنُّ أو مستقرُّ لا كان أو استقرَّ وأنَّ الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور ».^(٢)

وقال جماعة : الصحيح تنه معمول المحذوف ، وقال آخرون : الصحيح إنَّه مجموعهما ؛ لأنَّ المقصود الإخبار بوجود الشيء في الظرف إلا أنَّهم حذفوا بعضه ، لزوماً وسمو الباقي باسم الخبر مجازاً.^(٣)

قال الأنصاري : « وقد يقال : الخلاف لفظي » ، لأنَّ القائل بأنه المحذوف نظر إلى العامل الذي هو الأصل ، وهو مقيد بقيد لأبد من اعتباره ، والقائل بأنه مجموعهما نظر إلى المعنى المقصود ، وكان شيخنا الإمام العلامة الكمال بن الهمام يختاره تبعاً للرضي ، واعلم أن الظرف الشامل للجار والمجرور نوعان : مستقر ولغو ، لأنه إن كان عامله مصرحاً به فلغو ، وإلا فمستقر ، وشرطه ليكون خبراً أن يكون تاماً كما علم من قوله : والخبر المتم الفائدة فخرجت الأسماء المقطوعة عن الإضافة ونحو فلا يجوز " الأمر قبل " و " لا زيد عنك " .^(٤)

(١) شرح ابن الناظم : ٧٩ .

(٢) أوضح المسالك : ١ / ٢٠١ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ٢٩٤ .

(٤) حاشية الدرر السنية : ٢٩٤ .

قال الرضي في شرح " الكافية " : « لأنَّ الجار والمجرور متعلق به ، والمجرور وحده يتعلق بعامله ؛ لأنَّ الجار ليس بمتعلق في الحقيقة، بل بسبب تعلق المجرور بعامله القاصر». (١).

وذكر الأنصاري جملة من الخلاف في الجار والمجرور ومتعلقهم ، ومتعلقهما (العامل) محذوف وجوباً . واختلفَ في نوعه على النحو الآتي : (٢)

١- أجاز قوم منهم ابن مالك أن يكون المحذوف اسماً ، نحو : كائِن . ويجوز أن يكون فعلاً ، نحو : استقرَّ . فإن قَدَّرْتَ (كائن ، أو مُستقرِّ) كان من قبيل الخبر المفرد ، وإن قَدَّرْتَ (استقرَّ) كان من قبيل الخبر الجملة .

٢- ذهب أبو بكر بن السَّرَّاج إلى أن كلاً من الظرف ، والجار والمجرور قِسْمٌ قائمٌ بذاته ليس من قبيل المفرد ، ولا من قبيل الجملة .

واختلف النحويون في كون المتعلق المحذوف من قبيل المفرد ، أو من قبيل الجملة ، وذلك على النحو الآتي :

أ- ذهب الأخفش إلى أن المحذوف اسم فاعل ، والتقدير : زيدٌ كائنٌ عندك ، أو مستقرٌّ عندك ، أو مستقر في الدار ؛ فيكون من قبيل الخبر المفرد . وقد نسبَ هذا لسيبويه .

(١) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٦١ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٢٩٥ ، شرح ابن الناظم : ٧٩ ، ٨٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢١٢ ، ٢١٠ ، حاشية الصبان : ١ / ٢٠ ، الأزهري ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : خالد بن عبدالله ، تحقيق : د.عبدالكريم مجاهد ، الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م : ١ / ص ٨٢ ، الفوزان ، دليل السالك شرح ألفية ابن مالك : عبد الله ؛ الناشر : دار المسلم ؛ سنة النشر : ١٩٩٩م : ١ / ١٣٥ .

ب- نُسبَ إِلَى جَمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَإِلَى سَبِيئِيهِ : أَنَّ الْمَحْذُوفَ فِعْلٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : زَيْدٌ اسْتَقَرَّ ، أَوْ اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ ، أَوْ فِي الدَّارِ ؛ فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ الْجَمَلَةِ .

ج- ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى جَوَازٍ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبِيلِ الْمَفْرَدِ ، وَالتَّقْدِيرُ : زَيْدٌ مُسْتَقَرٌّ ، أَوْ كَائِنٌ عِنْدَكَ ، أَوْ فِي الدَّارِ .

وَذَهَبُوا إِلَى جَوَازٍ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبِيلِ الْجَمَلَةِ ، وَالتَّقْدِيرُ : زَيْدٌ اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ ، أَوْ فِي الدَّارِ .

وَقُوعُ الظَّرْفِ خَبْرًا :

مِثْلُ ابْنِ النَّازِمِ لِمَسْأَلَةِ وَقُوعِ الظَّرْفِ خَبْرًا ، بـ " اللَّيْلَةُ الْهَالِلُ " ، أَي : حَدَثَ الْهَالِلُ (١) .

ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ فِي " التَّسْهِيلِ " إِنَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ لَا يَقَعُ خَبْرًا عَنِ الْجَثَّةِ إِلَّا إِذَا أَفَادَ ، نَحْوُ : اللَّيْلَةُ الْهَالِلُ ، فَلَا تَقْدِيرَ وَالسَّبَبُ قَالَ الْأَنْصَارِيُّ : لِأَنَّهُ يَشْبَهُ اسْمَ الْمَعْنَى فِي الْحَدُوثِ وَقْتًا دُونَ وَقْتٍ ، فَأَفَادَ الْإِخْبَارَ عَنْهُ . (٢)

أَمَّا إِذَا لَمْ يُفِدْ فَيَمْتَنِعُ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنِ الْجَثَّةِ ، نَحْوُ : زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

وَمَذْهَبُ جَمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ مَنَعَ وَقُوعَ ظَرْفِ الزَّمَانِ خَبْرًا عَنِ الْجَثَّةِ ، وَمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ ، كَالْأَمْتَلَةِ السَّابِقَةِ فَإِنَّهَا تُؤَوَّلُ ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ : طُلُوعُ الْهَالِلِ اللَّيْلَةَ ، وَالتَّقْدِيرُ الْمِثَالِ الثَّانِي : وَجُودُ الرُّطْبِ شَهْرِي رَبِيعٍ . (٣)

(١) شرح ابن الناظم : ٨٠ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٢٩٨ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ٢٩٨ ، ابن السراج ، الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل النحوي ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨ م : ٦٣/١ ، أسرار العربية للأنباري : ٣٨ / ١ ،

قال المبرد : « فأما قولهم : الليلة الهلال ، فمعناه : الحدوث ، ولولا ذلك لم يجز ؛
كما لا تقول : الليلة زيداً » . (١)

عود الضمير للخبر :

أورد الأنصاري كلاماً لابن الناظم من نسختين ، وليس بينهما فرق كبير إلا أنه يبقى
الأولوية في التعبير ، وأصلحها للتمثيل .

قال ابن الناظم : « ومنها أن يعود على الخبر أو ما اتصل به من ضمير مع المبتدأ
، وفي نسخة أخرى : أن يكون مع المبتدأ ضمير عائد على ما اتصل بالخبر » . (٢)

ذهب الأنصاري إلى أن الأولى الأول وأما كلامه في النسخة الثاني أوفق وأصلح
للمثيل ، بنحو : ملء عين حبيبها زيداً ، قد الخبر وهو (ملء عين) على المبتدأ (حبيبها)
؛ لأن المبتدأ يشتمل على ضمير يعود على المضاف إليه (عين) المتصل بالخبر .

لا يصلح التمثيل بهذا المقام بنحو : " على التمرة مثلها زُبدًا ، وعند زيد صاحبه " إذ
الضمير فيهما لم يعد على الخبر بل على جزئيه ، قال الاشموني : « لما فيه من عود
الضمير على متأخر لفظاً ورتبة » . (١)

الانباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري
، الناشر : دار الفكر - دمشق : ١ / ٦١ ، أوضح المسالك : ١ / ٢٠٣ ، ابن جنى ، اللمع في العربية : أبو الفتح عثمان ، تحقيق
: فائز فارس ، الناشر : دار الكتب الثقافية الكويت ، ١٩٧٢م : ١ / ٢٨ .

(١) المبرد ، المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، نشر عالم الكتب - بيروت الطبعة : الثالثة ، سنة
: ١٩٩٤م : ٢ / ١٢٨ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٨٦ .

إلا أن الأنصاري مع تصحيحهما قال : « وأولى من ذلك كله أن يقال : إذا عاد الضمير ، على ما أشتمل عليه الخبر إذ الخبر في نحو : هذين في الحقيقة مجموع الكلمتين لا الثانية فقط التي عاد عليها الضمير ، ولا ريب إن المجموع مشتمل على جزئية » . (٢)

حذف المبتدأ والخبر :

استدل ابن الناظم على حذف المبتدأ ، والخبر معا في قوله تعالى : ﴿ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةٌ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ ﴾ [الطلاق/٤] ، وحذف هذا لدلالة ما قبله عليه ، وتتمته قوله : ﴿ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةٌ أَشْهُرٍ ﴾ [الطلاق/٤] . (٣)

قال أبو حيان في "البحر المحبب" : « وقدروا خبره جملة من جنس خبر الأول ، أي عدتهن ثلاثة أشهر ، والأولى أن يقدر مثل أولئك أو كذلك ، فيكون المقدر مفرداً جملة » . (٤)

وذهب الأنصاري إلى أن الأولى في تقديره واللائي لم يحضن كذلك ، ليكون الخبر مفرداً لا جملة فيكون اقل حذفاً ، قال ابن هشام في "المغني" : « والأولى أن يكون الأصل :

واللائي لم يحضن كذلك » . (١)

(١) شرح الأشموني : ١ / ١٠٥ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٣٠٨ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٨٦ .

(٤) البحر المحيط : ١٠ / ٢٨٩ .

ونقل أيضاً قولاً أنه لا حذف في الآية ، وإنما فيها تقديم وتأخير ، أي : (واللائي
يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم) .^(٢)

ولجواز الأوجه الثلاثة في الآية كان الأولى بالتمثيل لحذف المبتدأ والخبر ، بنحو
قولك : نَعَمْ ، لمن قال لك : أزيد قائمٌ " ؟ إذ التقدير : نعم . زيد قائمٌ حذف الخبر وجوباً

وذكر ابن الناظم مواضع حذف المبتدأ وجوبا منها : أن يكون الخبر صريحاً في
القسم ، : في ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنَّ ، أي : في ذمتي يمين ، كأنه أخذ تبعاً لأبيه في "تسهيله" نحو ما
حكاه عن الفارسي من كلامهم .^(٣)

وقدر ابن هشام في "أوضح المسالك" قولهم : « في ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنَّ » ، أي في ذمتي
ميثاقٌ أو عَهْدٌ^(٤) ، أي أو عهد أو ميثاق أو متعلق ذلك، وهو مضمون الجواب لأنه الذي
يستقر في الذمة لا اليمين والعهد، وإنما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه، وسده مسده لكونه
واجب التأخير، والجواب في محله .^(٥)

وقال ابن مالك في "شرح التسهيل" : فاقترضوا في هذا القسم على خبر المبتدأ
، والتزموا حذف المبتدأ ، كما فعلوا عكس ذلك قولهم : لعمر ك لا فتعلن .^(٦)

(١) مغني اللبيب : ١ / ٢٣٤ ، حاشية الدرر السنية : ٣٠٨ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٣٠٩ .

(٣) شرح التسهيل ٢٨٦ ، وينظر شرح ابن الناظم : ٨٦ .

(٤) أوضح المسالك : ١ / ٢١٩ .

(٥) حاشية الخصري : ١ / ٢٥٣ .

(٦) شرح التسهيل : ٢٨٨ .

قوله : (صريحاً في القسم) ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف، ومثاله لا صراحة فيه قطعاً .

وذهب الأنصاري وتبعه الخصري في "حاشيته" اعتبار الصراحة في وجوب الحذف مما يأتي في وجوب حذف الخبر ، وفي اعتبارها هنا نظر ، كيف والمثال المذكور وليس صريحاً قطعاً؟! إذ كونه قسماً إنما فهم من ذكر جوابه ، وغيره قيد الصراحة ، واتى بالمثال المذكور ، لا يقال : يلتزم التقييد بالصراحة ، ويمثل لها بقولهم : لعمر ك لافتعلن ، على رأي ابن عصفور ، حيث جوز تبعاً للكوفيين أن يكون المحذوف هو المبتدأ ، لانا نقول : القائل بالتقييد لا يرى ذلك ، وإنما وجب الحذف في ذلك ، لئلا يكون الجمع بين العوض والمعوض ، لان جوابه دال عليه فهو كالقائم. (١)

ذكر ابن الناظم من جملة المواضع التي يكون فيها حذف الخبر وجوباً أن يقع بعد " لولا " وهو الغالب تبعاً لأبيه في النظم وقال به ابن عقيل في شرحه نحو : لولا زيدٌ لأتيتك ، والتقدير : لولا زيدٌ موجودٌ لأتيتك ، وإطلاق الناظم (غالباً) احترازاً عما ورد ذكره شذوذاً وهذا المذهب الأول في المسألة. (٢)

المذهب الثاني : أن حذفه واجبٌ دائماً ، وما ورد فهو مؤول ، فإن لم يمكن تأويل الشاهد فهو شاذ. (٣)

المذهب الثالث : أن الخبر إما أن يكون كوناً عاماً مُطلقاً ، وإما أن يكون كوناً خاصاً مُقيّداً ، فإن كان كوناً مُطلقاً وجب حذفه ، نحو : لولا زيدٌ لكانت الحربُ (أي : لولا زيدٌ موجود) ، فموجود : خبر ، وهو عام مطلق. (١)

(١) حاشية الدرر السنية : ٣١٠ ، حاشية الخصري : ١ / ٢٥٣ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٨٧ .

(٣) شرح ابن عقيل : ١ / ٢٥٠ .

وإن كان كونا مقيداً فإما أن يدل عليه دليل أولاً ، فإن دل عليه دليلٌ جاز إثباته ، وحذفه ، نحو أن يُقال: هل زيدٌ مُحسنٌ إليك ؟ فتقول: لولا زيدٌ لهلكت أي : لولا زيدٌ مُحسنٌ إليَّ لهلكت ، فمحسن : خبر خاص مقيدٌ دلّ عليه السؤال ، فإن شئتُ حذفت الخبر ، وإن شئتُ ذكرته .

قال الأنصاري : « لا ريب أنها هنا وفيما مر ، تعلق ذلك كما مرت الإشارة إليه ، لكن فيما مر النسبة المطلقة ، وهنا النسبة المقيدة بأمر خاص ، ومن هنا عبر غيره فيما مر : " بان يكون الخبر كونا مطلقاً ، وفي هذا بان يكون كونا مقيداً والكون المطلق هو مجرد الوجود والحصول والاستقرار ونحوها ، والمقيد : هو الوجود كقيام وقعود وركوب ومنع ، وحادثة عهد ، وهذا هو المراد بغير الغالب المشار إليه في النظم" . (٢)

والموضع الثاني الذي تعقب الأنصاري ابن الناظم من وجوب حذف الخبر ، أن يكون المبتدأ مصدراً ، وبعده حال سدّت مسدّ الخبر ، ولا تصلح أن تكون خبراً ، نحو : ضربني العبدُ مُسيئاً . فضربي : مبتدأ وهو مصدر ، والعبدُ : مفعول نه عامله المصدر ، ومُسيئاً : حال سدّت مسدّ الخبر ، والخبر محذوف وجوباً ، والتقدير : ضربني العبدُ إذا كان مُسيئاً ، هذا إذا أردت الاستقبال ، فإن أردت الماضي ، فالتقدير : ضربني العبدُ إذ كان مُسيئاً ، فظرف الزمان (إذا كان ، أو إذ كان) ظرف نائب عن الخبر ، ومُسيئاً : حال من الضمير المستتر في كان العائد إلى العبد .

والحال في قولك : ضربني العبدُ مُسيئاً ، لا تصلح أن تكون خبراً ؛ إذ لا يُقال : ضربني مُسيئاً ؛ لأن الضرب لا يوصف بأنه مُسيئ ، أما إذا صلحت الحال أن تكون خبراً فحينئذ لا يكون حذف الخبر واجباً ، نحو ما حكى الأخف من قولهم : زيدٌ قائماً ، فزيدٌ :

(١) المصدر نفسه : ١ / ٢٥٠ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٣١٣ ، دليل السالك : ١ / ١٤٦ .

مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : ثَبَّتَ قَائِمًا ، وهذه الحال تصلح أن تكون خبرًا ؛ فنقول : زيدٌ قائمٌ ، ففي مثل هذا المثال يجوز ذكر الخبر ، وحذفه .^(١)

وإنَّ المضاف إلى المصدر حكمه كحكم المصدر في مسألة حذف الخبر وجوباً إذا وقعت بعده حال سدّت مسدّ الخبر ، ولا تصلح أن تكون خبراً ، وأورد على ذلك هذا المثال : أتمّ تبيني الحقّ منوطاً بالحكم . فأتَمَّ : مبتدأ وهو مضاف ، وتبيني : مضاف إليه ، والحقّ : مفعول به عامله تبيني ، ومنوطاً : حال سدّت مسدّ خبر أتمّ ، والتقدير : أتمّ تبيني الحقّ إذا كان منوطاً ، أو إذا كان منوطاً بالحكم .^(٢)

قال الأنصاري : « وما ذكر من تقدير الخبر بزمان مضاف إلى فعل صاحب الحال هو مذهب سيبويه والجمهور ، واختار ابن مالك مذهب الاخفش : انه يقدر بمصدر مضاف لصاحب الحال ، أي : صربي العبد ضربه قائماً ، لقلّة الحذف ، ولكن يلزم عليه حذف المصدر وإبقاء عمله ، وقد نص سيبويه والأكثر على منعه ، وفي كلام سيبويه في موضع ما يشعر بجوازه » .^(٣)

تعدد الخبر :

استشهد ابن الناظم على تعدد الخبر بقول الشاعر^(٤) :

(١) شرح ابن عقيل : ١ / ٢٥٣ ، حاشية الدرر السنية : ٣١٧ ، حاشية الخضري : ١ / ٢٥١ ، حاشية الصبان : ١ / ٤٥١ .

(٢) شرح ابن عقيل : ١ / ٢٥٣ ، حاشية الخضري : ١ / ٢٥١ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٨٩ .

(٤) حاشية الدرر السنية : ٣١٧ .

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرٌهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

وردَّ عليه ابن هشام في كون هذا البيت ليس من تعدد الخبر ؛ لأنَّ " يداك " في قوة مبتدأين لكل منهما خير، وقال الاشموني : « كون يداك ونحوه في قوة مبتدأين لا ينافي كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحداً إذ النظر إلى كون المبتدأ واحداً أو متعدداً إنما هو إلى لفظه لا إلى معناه وهو واضح لا خفاء فيه » . (١)

وهذا مردودٌ قال الأنصاري : « بأنَّ ابن الناظم لم يطلق ذلك ، بل ذكر ما اعترض به عليه ، فانه بعد إن قسم الخبر إلى ثلاثة أقسام : قسم يجب فيه العطف ، وقسم يجب فيه تركه ، وقسم يجوز فيه الأمران » . (٢)

قال الصبان في " حاشيته " : « والمفهوم من اعتراض الموضح قصر تعدد الخبر على تعدده لفظاً ومعنى مع اتحاد المبتدأ لفظاً ومعنى، وابن الناظم لا يقصره على ذلك » . (٣)

« (٣)

ثم مثلَّ ابن الناظم بـ(الرمان حلو حامض) (٤) ورده ابن هشام ؛ لأنهما بمعنى خبر واحد أي : مُرٌّ ولهذا يمتنع العطف على الأصح وأن يتوسط المبتدأ بينهما (٥) .

قال الأنصاري : « وهو مردودٌ بأنَّ ابن الناظم لم يطلق ذلك ، بل ذكر عين ما اعترض به عليه ، فانه قال فيه : " والثاني : ما تعدد في اللفظ دون المعنى ، وضابطه إن

(١) شرح الأشموني : ١ / ١١١ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٣١٨ .

(٣) حاشية الصبان : ١ / ٤٥٦ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٩٠ .

(٥) أوضح المسالك : ١ / ٢٣٠ .

لا تصدق الأخبار ببعض عن المبتدأ " ثم مثل له بالمثال المذكور ، فعلم انه قائل بأنهما
خبران في معنى خبر واحد « . (١)

المسألة (٧) : النواسخ

معنى ليس :

قال ابن الناظم : « " معنى " ليس " نفي الحال " قال الزمخشري في " المفصل " :
وليس معناه نفي مضمون الجملة في الحال ، تقول ليس زيد قائماً الآن ، ولا تقول ليس زيد
قائماً غداً « . (٢)

قال الأنصاري : « هو قول الأكثرين ، ونسب لسيبويه إن معناها للنفي المطلق ،
وذهب طائفة من النحاة « . (٣)

قال ابن الناظم : « ما تصرف من هذه الأفعال وغيرها ، وللمضارع منه والأمر ما
للماضي من العمل « . (٤)

(١) حاشية الدرر السنية : ٣١٩ ، شرح ابن الناظم : ٩٠ .

(٢) المفصل في صناعة الإعراب : ١ / ٨٦ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٩٣ ، حاشية الدرر السنية : ٣٢٤ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٩٤ .

تصرف كان وخوااتها :

تعقب الأنصاري ابن الناظم في مسألة تصرف هذه الأفعال وهي ثلاثة أقسام :

أولاً : ما لا يتصرف بحال ، وهو (ليس) بانفاق ، (ودام) عند الفراء وكثير من المتأخرين ، وصححه المرادي ووجه بأنه الغرض مما يتصرف منها حاصل بها نحو : أكرمك ما دمت محسناً ، وبأنها صلة (ما) الظرفية ، وكل فعل وقع صلة لـ (ما) التزم مضيه ، وأما يدوم ، ودم ، ودائم ، ودوام فمن تصرفات التامة .

وثانياً : وما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال وأخواتها ، فأنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر ، و (دام) عند الأقدمين فأنهم لها اثبتوا لها مضارعاً فقط .

ثالثاً : وما تصرف تصرفاً تاماً ، وهو الباقي (١) .

قال السيوطي في "همع الهوامع" : « جميع هذه الأفعال تتصرف فيأتي منها المضارع والأمر ، والمصدر والوصف ، إلا إن الأمر لا يتأتى صوغه من المستعمل منفياً إلا ليس فمُجمَعٌ على عدم تصرفها ، وأما داوم فنص كثير من المتأخرين على أنها لا تتصرف ، وهو مذهب الفراء ، وجزم ابن مالك » . (٢)

قال ابن الدهان (٤٤٧هـ) : « لا يستعمل في وضع دام : يدوم ؛ لأنه جرى كالمثل عندهم » . (٣)

(١) حاشية الدرر السنية : ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

(٢) همع الهوامع : ٣٦٣/١ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٦٣/١ .

وعلل ابن الخباز في عدم تصرفها ؛ لأنها للتوقيت والتأييد ، فتقد المستقبل ، ونقل
السيوطي عن أبي حيان قوله : « وما ذكر من عدم تصرفها لم يذكره البصريون » . (١)

توسط الخبر :

ذهب ابن الناظم على جواز توسط جميع أفعال الناسخ بين الخبر واسمها بجملة
الشواهد ولكن ينق لنا الخلاف في (ليس) و(أدام) ، قال ابن هشام في "أوضح المسالك":
« وتوسط أخبارهنّ جائز خلافاً لابن دُرُسْتُوَيْه في ليسَ ولاين مُعْطٍ في دام » . (٢)

قال ابن عقيل في " شرحه " : « قوله وكل سبقه دام حذر إلى أن كل العرب أو كل
النحاة منع سبق خبر دام عليها وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على ما المتصلة
بها نحو لا أصحابك قائما ما دام زيد فمسلم وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على دام وحدها نحو
لا أصحابك ما قائما ما دام زيد وعلى ذلك حمله ولده في شرحه ففيه نظر والذي يظهر أنه لا
يتمتع بتقديم خبر » . (٣)

ومن جملة شواهد ابن الناظم قول القائل : (٤)

لا طيب للعائش مادامت منغصةً لذاتهُ بادكار الموت والهَرَمِ

(١) المصدر نفسه : ٣٦٣/١ .

(٢) أوضح المسالك : ١ / ٢٤٢ .

(٣) شرح ابن عقيل : ١ / ٢٧٥ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٩٦ .

قال الأنصاري معقباً لاستشهاده قال : « يحتمل أن يكون من باب التنازع بإعمال الثاني ، والإضمار في الأول ، فيكون الضمير المستتر في (دام) اسمها ، وهو مقدم على الخبر ، و(لذاته) نائب الفاعل بمنغصة الذي هو خبر (دام) فلا شاهد فيه» . (١)

فعلى هذا فلا يكون في هذا البيت شاهد للردّ على ابن معط ، ومن يرى رأيه .

ومنع الكوفيون في الجميع ؛ لأنّ الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه ومنعه ابن معط في دام ورد بأنه مخالف للنص السابق وللقياس كسائر أخواتها وللإجماع ومنعه بعضهم في ليس تشبيها ب ما وهو محجوج بالسماع والخلاف في ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ولم يظرف نه ابن مالك فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعاً للفارسي وابن الدهان وابن عصفور. (٢)

وكذلك تعقبه في قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [مرد/٨] ، استشهد به على تقديم معمول خبر ليس عليه ، فقال : قد يقال : لا دليل في الآية بجواز أن يكون العامل في (اليوم) محذوفاً دل عليه الكلام ، إي : لا يصرف عنهم العذاب يوم يأتئهم .

قال أبو حيان : « وقد استدل نه على جواز تقديم خبر ليس عليها قالوا : لأن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل ، ونسب هذا المذهب لسببويه ، وعليه أكثر البصريين » . (٣)

وزهب الكوفيون والمبرد إلى أنه لا يجوز ذلك ، وقالوا : لا يدل جواز تقدم المعمول على جواز تقدم العامل. (١)

(١) حاشية الدرر السنية : ٣٣٠ .

(٢) جمع الهوامع : ١ / ٢٨٩ .

(٣) البحر المحيط : ٦ / ٣٧٦ .

زيادة (كان) :

قال ابن الناظم تبعاً للنظم : « قد تأتي كان بلفظ الماضي زائدة لا عمل لها » . (٢)

قال الأنصاري : « لا عمل لها العمل المشهور ، وألا فقد تعمل في الفاعل » ،

كقوله:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

قال بعضهم وردت كان زائدة سماعاً بين الموصوف (جيران) والصفة (كرام) ، وقال الرضي في " الكافية " : (كانوا) فيه ، ليست بزائدة ، كما ذهب إليه المبرد ، وإنما قال ذلك لثبوت فاعلها ، و(لنا) خبرها ، أي : جيران كرام كانوا لنا ، وقال سيبويه : « هي زائدة مع الفاعل » ، لأنه كالجاء منها ، والأول أولى ، لأفادتها ، معنى ، وعملها لفظاً ، ثم اعلم أن الزائدة ، والمجردة للزمان ، أعني غير العاملة ، لا تقعان أولاً ، لأن البداية تكون باللوازم والأصول ، والمجردة للزمان كالزائدة ، فلا يليق بهما (٣) .

وتعقب الأنصاري كلام ابن الناظم في مسألة تعين تتعين زيادة كان إذا وقعت في

حشو الكلام (٤) .

(١) المصدر نفسه : ٦ / ٣٧٦ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٩٩ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٩٩ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٩٣ .

قال الأنصاري : « إي يشترط زيادتها أن تكون في حشو الكلام فلا تزداد في أوله ولا آخره ، لأن ما ذكر اولاً يكون معني بشأنه ، وما ذكر اخراً ويكون محط الفائدة ، وكلاهما ينافي الزيادة ، وهذا قول الجمهور ، الا فبعضهم جوز زيادتها في غير الحشو كقوله تعالى : ﴿ كَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيْزًا ﴾ [الأحزاب/٢٥] ، و كان بناؤه على ان زيادتها لا تمنع عملها». (١)

واستثنى ابن هشام الجار والمجور ، فلا تزداد (كان) بينهما ، لشدة الاتصال بينهما ، فكأنهما كلمة واحدة قال : تختص (كان) بأمرٍ منها جَوَّاز زيادتها بشرطين : أحدهما كونها بلفظ الماضي...

والثاني : كونها بين شيئين متلازمين ليساً جاراً ومجوراً نحو : ما كان أحسنَ زيداً. (٢)

والشارح تبع ظاهر النظم ، فيجوز ذلك ، واستشهد له بقول الشاعر :

سَرَاةٌ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

حيث وردت كان زائدة بين حرف الجر(على) ومجروره (المسومة) ، وذهب ابن عقيل والرضي والاشموني على كونها جاءت شذوذاً (٣) .

ما الحجازية :

(١) حاشية الدرر السنية : ٣٣٦.

(٢) أوضح المسالك : ٢٥٧ / ١.

(٣) شرح ابن عقيل : ١ / ٢٩١ ، شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٩٠ ، شرح الأشعري : ١ / ١٢٣.

قال ابن الناظم : « وألحق أهل الحجاز ما النافية بليس » . (١)

قال الانباري في " أسرار العربية " : « وجه الشبه بينهما من وجهين :

أحدهما : أن ما تنفي الحال كما أن ليس تنفي الحال.

والوجه الثاني أن ما تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر » . (٢)

ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرهما فوجب أن تعمل عملها وهي لغة

القرآن قال الله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف/٣١] ، و ذهب الكوفيون إلى أن الخبر

منصوب بحذف حرف الجر وهذا فاسد. (٣)

قال الأنصاري : « أشار به إلى إلحاقها بها بالجامع الذي ذكره ، فان قلت : هذا

قياس في اللغة ، وهو ممتنع ، قلت : لا نسلم انه قياس لجواز أن يكون ذلك من قبيل

الاستقراء ، وما ذكره محقق له ، ولو سلم فلا نسلم انه ممتنع ، لكنه لا يمتنع مطلقاً بل في

المدلولات ، إما الأحكام كما هنا فلا يمتنع نبه على ذلك العز ابن جماعة » . (٤)

قال ابن الناظم : « فلذلك لم تعمل حال تقدم خبرها على الاسم » (٥) ، أي وان كان

الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً هذا هو المشهور .

(١) شرح ابن الناظم : ١٠٣ .

(٢) أسرار العربية : ١ / ٦٩ .

(٣) أسرار العربية : ١ / ٦٩ .

(٤) حاشية الدرر السنية : ٣٤٢ .

(٥) ابن الناظم : ١٠٤ .

وقد ذهب بعض النحاة إلى جواز إعمال (ما) عمل ليس مع تقدّم خبرها وهو ليس بشبه جملة ، و نقل ابن عصفور عن أكثر البصريين إن المرفوع في نحو: "ما في الدار زيد" اسم لما ، وما قبله في محل نصب على الخبرية وهو قياس ما ذكره في معمول الخبر ، ولأول أن يفرق بان الخبر عمدة ومعموله فضلة ، ويتوسع في الفضلة ما يتوسع في العمدة^(١) ، واستشهدوا بقول الشاعر :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بِشَرِّ

فقد قدّم الشاعر الخبر (مثلهم) على اسم ما (بشر) مع كون الخبر ليس ظرفاً ، ولا جاراً ومجروراً .

والجمهور يرفضون ذلك قال سيبويه في الكتاب : « وهذا لا يكاد يعرف »^(٢) ، ويردّون على هذا البيت بما يلي :

توجيه الانباري و العبكري في نصب مثل على أربعة أوجه :^(٣)

أحدها : أنه غلط من الفرزدق لأنّ لغته تميمية وهم لا ينصوبه بحال لكنّه ظنّ أنّ أهل الحجاز ينصبون خبرها مؤخراً ومقدّماً .

والثاني : أنها لغة ضعيفة .

(١) حاشية الدرر السنية : ٣٤٤ .

(٢) سيبويه ، ، الكتاب سيبويه : ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيقي : عبد السلام محمد هارون ، الناشر: دار القلم ، سنة : ١٩٦٦م : ١ / ١٢ .

(٣) العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، الناشر : دار الفكر - دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م : ١ / ١٧٧ ، أسرار العربية : ١ / ٦٩ .

والثالث : أنه حال تقديره (إذ ما في الدنيا بشرٌ مثلهم) فلمَّا قدَّم صفة النكرة نصبها وهذا ضعيف لأنَّ العامل في الحال إذا كان معنى لا يحذف ويبقى عمله إلاَّ أنه سوَّغه شبه (مثل) بالظرف .

والرابع : أنه ظرف تقديره (وإذ ما مكانهم بشر) أي في مثل حالهم إلاَّ أنه سوَّغه شبه مثل بالظرف .

أفعال المقاربة :

قال ابن الناظم : « أفعال المقاربة على ثلاثة اضرب ، لأنَّ منها ما يدل على رجاء الفعل ... ومنها ما يدل على مقاربتة في الإمكان»^(١).

اعترض الأنصاري واجب في كون المسمى بهذا الاسم على التجوز ينقسم إلى ثلاثة ، فلا يقال يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره ، ولا جعل قسم الشيء قيس له وحصره الأول فيهما ذكره صحيح ، وفي الثاني ناقص ، فقد زاد في " التسهيل " هلل ، والم ، وأولى ، وأما حصره الثالث فيما ذكره فجرى عليه المرادي وغيره^(٢) ، وهو ممنوع ، ومن ثم قال ابن هشام : « فيه وهو كثير ومنه " أنشأ وطفق وجعل وعلق وأخذ" »^(٣).

وقوله : « لأنَّ منها لا يخفى إن لا يفيد الحصر في الاضرب الثلاثة ، وأما تعبيره (في الإمكان) الأولى في الوقوع » .^(٤)

(١) شرح ابن الناظم : ١١٠ .

(٢) توضيح المقاصد : ٥١٥ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ٣٥١ ، أوضح المسالك : ١ / ٣٠١ .

(٤) شرح ابن الناظم : ١١٠ .

معنى حرف (لكن) :

ذكر ابن الناظم لـ(لكن) معنى الاستدراك وهو المشهور قال : ولكن للاستدراك ، وهو تعقب الكلام برفع الكلام ما يتوهم عدم نفيه ^(١) ، إلا إن الأنصاري نقل عن ابن هشام معنى التوكيد قوله : " لَكِنَّ " وهو للاستدراك والتوكيد فالأول نحو : زَيْدٌ شَجَاعٌ لَكِنَّهُ بِخَيْلٌ ، والثاني نحو : لَوْ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ لَكِنَّهُ لَمْ يَجِيءَ . ^(٢)

وفي نسخة وقف عليها الأنصاري قال ابن الناظم بدل (نفيه) ذكر (ثبوته) وفي نسخة أخرى (ثبوته أو نفيه) وهي أحسن. ^(٣)

جاء في هامش حاشية الدرر كما نقله المحقق : قوله : « (وهو أحسن) في صحته نظر فضلاً عن حسنه ، قال الشيخ الشنواني في بعض حواشيه هذا قسم لم يوجد له مثال في الخارج ، فليطلب من هذا القائل مثال ، قال شيخنا ابراهيم اللاقاني : ولعل في هذا الكلام حذفاً والتقدير : ثبوت ما يتوهم نفيه». ^(٤)

كسر همزة إن :

من المواضع التي يجب فيها كسر همزة إن وهي إذا وقعت في صدر جملة مَحْكِيَّةٍ بالقول ، نحو : قُلْتُ : إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ .

وقال ابن الناظم : « أَوْ حُكِّيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ

فإن لم تُحَكَّ بالقول وأُجْرِيَ القول مُجْرَى الظَّنِّ فُتِحَتْ ، نحو : أُنْقَوْلُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ؟

(أي : أُنظَنَ) ففي هذا المثال فُتِحَتْ همزة إن ؛ لأن القول فيه بمعنى الظَّنِّ « . ^(٥)

(١) شرح ابن الناظم : ١١٦ .

(٢) أوضح المسالك : ١ / ٣٢٨ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ٣٥٩ .

(٤) حاشية الدرر السنية : ٣٥٩ .

(٥) شرح ابن الناظم : ١١٨ ، الجنى الداني في حروف المعاني : ١ / ٦٨ .

تعقب الأنصاري الناظم والشارح في هذا المقام أشار به إلى إن الأولى أن يقال حكي بها القول كما عبر به قبل عكس ما عبر به والده ، لان المحكي به في الحقيقة ليس "قال" في المثال الذي ذكره ، بل ما بعدها من حيث انه قول الحاكي بمعنى مقوله والمحكي : هو ما بعدها أيضاً من حيث انه قول المحكي ، بمعنى مقولة فالمحكي والمحكي به متحدان لفظاً ومعنى ، مختلفان اعتباراً. (١)

ولفظ الناظم بالقول هنا لا يخفى ما في ذلك من التكلف الناشئ من جعل الباء ، فالأوجه جعلها للسببية الداخلة على الآلة ، والمعنى : أو حكيت "إن" مع معمولها بالقول وهو "قال" في المثال ، فالمحكي هي ومعمولاها ، والمحكي به : قال فالتعبير بما في النظم أولى من عكسه ، ويؤيده ذلك تقييده القول بتحرده من معنى الظن مع قوله : " واحترزت بالمجرد من معنى الظن من نحو : تقول أنك فاضلٌ " ، وخرج بكل من عبارتي الناظم والشارح ما لو وقعت (إن) بعد قول للتعليل نحو: أخصك بالقول أنك ذكي ، أي : لأنك ذكي فإنه يجب فتحها ، وما لو وقعت بعده للاستئناف نحو قوله تعالى : ، فإنه يجب كسر لذلك ، لا لكونها محكية بالقول. (٢)

لام الابتداء :

ذكر ابن الناظم شرط دخول لام الابتداء على الخبر ، وهو في عدم تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان المعمول ليس ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً. فلا يجوز قولك: إن طعامك زيذاً آكلٌ ؛ لأن (طعام) معمول للخبر آكل ، وهو ليس ظرفاً ، ولا جاراً ومجروراً . (٣)

(١) حاشية الدرر السنية ٣٦٣ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٣٥٣ .

(٢) حاشية الدرر السنية ٣٦٣ ، حاشية الصبان : ١ / ٥٤٨ .

(٣) شرح ابن الناظم : ١٢٢ .

قال الصبان في "حاشيته": « بشروط أربعة تأخره عن الاسم، وكونه مثبتاً، وغير ماض متصرف، وغير جملة شرطية بأن كان مفرداً أو مضارعاً ولو مقروناً بحرف تنفيس خلافاً للكوفيين أو ماضياً غير متصرف أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو جملة اسمية وأول جزأها أولى باللام، فقولك أن زيداً لوجهه حسن أولى من أن زيداً وجهه لحسن بل في البسيط أنه شاذ لا عدم تقدم معمول الخبر عليه خلافاً لابن الناظم بدليل: ﴿ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ ﴾ [العاديات/ ١١] .» (١)

ووهمه ابن هشام كما نقله الأنصاري (٢) ، معمول الخبر، إذا توسط بينه وبين الاسم، نحو: إن زيداً لطعامك أكل . وشرطه أن يكون الخبر صالحاً للام ، فلو كان ماضياً متصرفاً ، نحو: إن زيداً طعامك أكل ، لم تدخل اللام على معموله ، لأن دخولها عليه فرع دخولها على عامله (٣) .

وفي دخولها على معمول الخبر إذا كان متوسطاً بين الاسم والخبر وهو ظرف أو مجروراً فيه أقوال ذكرها السيوطي في "الهمع" : (٤)

أحدها : الجواز مطلقاً وإن دخلت على الخبر أيضاً وعليه المبرد وصححه ابن مالك وأبو حيان.

والثاني : المنع مطلقاً .

والثالث : وهو الأصح عندي تبعاً للسيرافي وابن عصفور الجواز إن لم تدخل على الخبر.

(١) اللباب علل البناء والإعراب : ١ / ١٧٧ ، حاشية الصبان : ١ / ٥٥٥ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٣٧٠ .

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني : ١ / ٢١ .

(٤) همع الهوامع : ١ / ٣٤٣ .

ثم إن قول ابن الناظم : « وقد تدخل اللام ما في محل الخبر » ^(١) ، فيه ما فيه وإن كان الانسب بما مر أن يقول "وأما ما في محل الخبر فقد تدخل عليه اللام ، وكان قصد الاختصار ، ولدخولها على معمول الخبر ثلاثة شروط " كما قاله الأنصاري. ^(٢)

واشترط ابن الناظم تأخر اسم إن عن الخبر ، وذلك إذا كان ظرفاً ، أو جاراً ومجوراً ، نحو : إن عندك لزيداً ، أو إن في الدار لعمراً ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ [النازعات : ٢٦]. ^(٣)

قال الأنصاري : « ليس بشرط ، بل الشرط إن لا يلي (إنّ) لئلا يجمع بين حرفين لمعنى واحد فيصدق بتأخره عن الخبر : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ [النازعات/٢٦] ، وتأخره عن معمول الخبر نحو : إن فيك لزيداً محب ». ^(٤)

ذهب ابن الناظم تبعاً لأبيه يجوز الفصل بين أن المخففة وخبرها وتركه ، والأحسن الفصل ، ونقل الأنصاري الوجوب عن ابن هشام ، وهو مذهب الفراء ، وابن الأنباري ، والفاصل أحد أربعة أشياء ، هي : (قد ، سين و سوف ، النفي ، لو). ^(٥)

استشهد ابن الناظم بوجوب ذكر خبر (لا) إذا لم يعلم ببيت ونسبه لحاتم، وهو من شواهد الكتاب، قال : ^(٦)

وردَ جازرُهُم حَرْفًا مُصَرِّمَةً ولا كَرِيمَ مِنَ الْوَالِدَانِ مَصْبُوحُ

(١) شرح ابن الناظم : ١٢٣ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٣٧١ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٢٣٤ .

(٤) حاشية الدرر السنية : ٣٧٢ .

(٥) شرح ابن الناظم : ١٨٩ ، حاشية الدرر السنية : ٣٨١ ، وينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٣٨٦ ، شرح الأشعري : ١٥٤/١ .

(٦) الكتاب : ١ / ١٥٢ ، شرح ابن الناظم : ١٤٠ .

قال الخضري في "حاشيته": قيل إنه لحاتم، وقيل لشخص من بني نبيت اجتمع هو وحاتم والنابعة عند امرأة، تسمى مارية خاطبين لها فقدمت حاتماً.^(١)
 إلا إن الأنصاري قال: ركب فيه صدر بيت على عجز آخر، وليس البيت لحاتم، بل هو لرجل من بني النبيت، فتزوجته، فقال الرجل هذه الأبيات:^(٢)

عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ (٢)
 فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحُ
 وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوُلْدَانِ مَصْبُوحُ

الأفعال المقاربة:

قسم ابن الناظم الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ثلاثة أنواع:

الأول: ما يفيد الخبر يقيناً.

الثاني: ما يفيد فيه رجحان الوقوع.

الثالث: ما يفيد فيه تحويل صاحبه إليه.^(٣)

لم يستحسن الأنصاري تقسيمه، بل فضل تقسيم ابن هشام، فقال: «أحسن منه صنعة ابن هشام، فانه قسمها إلى خمسة: القلبية منها أربعة ما يفيد في الخبر يقيناً، ما

(١) حاشية الخضري: ١ / ٣٣٣.

(٢) حاشية الدرر السنية: ٣٩٧.

(٣) حاشية الدرر السنية: ٤٠٠.

يفيد فيه رجحاناً ، ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين ، ما يرد بهما والغالب كونه للرجحان ، والخامس : وهو غير قلبي ما يفيد تحويلاً « . (١)

مع أن تقسيم ابن هشام في "أوضح المسالك" أربعة أقسام ، وهي : (٢)

أحدها: ما يفيد في الخبر يقيناً وهو أربعة: (وَجَدَ ، وَأَلْفَى ، وَتَعَلَّمَ ، بِمَعْنَى ، أَعْلَمَ ، وَدَرَى).

والثاني : ما يفيد في الخبر رُجْحَاناً وهو خمسة : (جَعَلَ ، وَحَجَا ، وَعَدَّ ، وَهَبَ ، وَزَعَمَ . (

والثالث : ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان : (رَأَى ، وَعَلِمَ) .

والرابع : ما يرد بهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة : (ظَنَّ ، وَحَسِبَ ، وَخَالَ) .

الظاهر أن الأنصاري نظر لعموم الباب في التقسيم لا عين هذه الفقرة فعد التقسيم الخامس .

وابن هشام حصر الأول في أربعة : وجد وألفى ، وتعلم ، - بمعنى : اعلم - ودري.

والثاني في خمسة : جعل وحجا وعد وهب وزعم .

والثالث : في اثنين : رأى وعلم .

والرابع في ثلاثة : ظن وحسب ، وخال ، وبذلك علم ما في تعبير الشارح بعد في النوع الأول والثاني مما ذكره. (١)

(١) شرح ابن الناظم: ١٤١ .

(٢) أوضح المسالك : ٣١ / ٢ .

ذهب ابن الناظم تبعاً لأبيه في عدم تصرف (تَعَلَّمَ) بمعنى اعلم ، وذهب إلى هذا القول كثير من النحاة ، وأصحاب المعاجم . (٢)

ونقل الأنصاري عن المرادي تصرفها (٣) ، قال السيوطي في الهمع : « قال ابن مالك : وهي جامدة لا يستعمل منها إلا الأمر ، قال أبو حيان وتابع فيه الأعلام وليس بصحيح ؛ لأنَّ يعقوب حكى : تعلمت فلانا خارجاً ، بمعنى : علمت أما تعلم لا بمعنى اعلم من تعلم يتعلم فمتصرف بلا نزاع .» (٤)

فإن كانت أمراً من (تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ) فهي متعدية إلى مفعول واحد ، نحو : تَعَلَّمَ النَّحْوَ . فَتَعَلَّمَ التي تنصب مفعولاً واحداً مُتَصَرِّفَةً ، وأما التي من أخوات ظنَّ فجامدة لا تتصرف . (٥)

و قال ابن الناظم : « والرؤيا مصدر رأى النائم ، خاصة بمعنى حلم .» (٦)
فظاهر كلامه خصص الرؤيا بمصدر بالحملية ، وهذا لم يرضه الأنصاري ، ونقل عن ابن هشام خلافه . (٧)

(١) حاشية الدرر السنية : ٤٠٠ .

(٢) شرح ابن الناظم : ١٤٢ ، أوضح المسالك : ٣١ / ٢ ، تاج العروس : ٧٨٢٦ / ١ ، حاشية الخضري : ٣٣٧ / ١ ،

شرح ابن عقيل : ٤٤ / ٢ ، شرح الرضي على الكافية : ١٥٠ / ٤ ، ابن منظور ، لسان العرب : محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، الناشر : دار صادر - بيروت ، الطبعة الأولى : ١٢ / ٤١٦ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ٤٠٢ .

(٤) همع الهوامع : ١ / ٣٦٩، ٣٧٠ .

(٥) تحقیقات محي الدين على شرح ابن عقيل .

(٦) شرح ابن الناظم : ١٥١ .

(٧) حاشية الدرر السنية : ٤١٨ .

قال الصبان في "حاشيته": « في تعبيره باليقظة دون البصرية إشعار بأن الرؤيا قد تكون مصدراً لرأي العلمية والبصرية ، هذا ومذهب الحريري والمصنف أن الرؤيا لا تكون إلا مصدر الحلمية وعليه لا إشكال ». (١)

قال ابن هشام في " أوضح المسالك " : « ولا تختصُّ الرؤيا بمصدر الحامية بل تقع مصدراً للبصرية خلافاً للحريري وابن مالك ، بدليل : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ ﴾ [الإسراء/٦٠] ، قال ابن عباس هي رؤيا عين ». (٢)

المسألة (٨) : الفاعل

تعريف الفاعل :

تعقب الأنصاري ابن الناظم في (حد الفاعل) ، قال ابن الناظم : الفاعل : هو الاسم المسند إليه فعل مقدم. (١)

(١) حاشية الصبان : ١ / ٦٣٨ .

(٢) أوضح المسالك : ٢ / ٥٠ .

وزاد ابن هشام بتام اصلي المحل ، ليخرج بالأول : الناقص ككان ، وبالثاني : قائم زيد ؛ لأنَّ المسند وهو (قائم) أصله التأخير ؛ لأنه خبر ، ولا يسمى مرفوعهما فاعلاً ، وان سُمِّيَ نه في الأول مجازاً كما مر ، وقد احترز عنه الشارح قبل هذا على أن الثاني مردود ، لان المسند إلى زيد ليس (قائم) بل هو مع ضمير المستتر فيه. (٢)

وعرفه الأنباري في "أسرار العربية" : « كل اسم ذكرته بعد فعل ، و أسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ». (٣)

وعرف الزمخشري "الفاعل" : « هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبدأً ». (٤)

استشهد ابن الناظم ببيت ، فيما كان المسند إليه حقيقي التأنيث مفصلاً بغير (إلا) (٥) ، قال الشاعر :

إِنَّ امْرَأَةً مِّنْكَ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدِكَ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ

واحدة (أي امرأة واحدة) ، فاعل حقيقي التأنيث ، لكن فصل بينه وبين فعله بهاء الضمير ، فضلاً على الجار والمجرور : (منكن) ، فكانت المطابقة غير واجبة ، وجاز التأنيث والتذكير . ولولا أن ينكسر الوزن لجاز أن يقول الشاعر أيضاً : غرته منكن واحدة . (٦) ونقل ابن هشام عن المبرد قوله : « يخص ذلك بالشعر » . (٧)

(١) شرح ابن الناظم : ١٥٧

(٢) حاشية الدرر السنية : ٤٢٩ ، أوضح المسالك : ٢ / ٨٣ .

(٣) أسرار العربية : ٤٠ / ١ ، اللمع في العربية : ٣١ / ١ .

(٤) المفصل في صنعة الإعراب : ٣٨ / ١ .

(٥) شرح ابن الناظم : ١٦٢ .

(٦) قواعد اللغة العربية للصيداوي : ١ / ٥٤ .

(٧) شرح شذور الذهب : ١ / ٢٢٤ .

إلا أنَّ الأنصاري قال : لا شاهد فيه ؛ لأنَّ التأنيث مجازي^(١) ، والعجيب غالب النحاة يقولون بأنه حقيق التأنيث ، منهم ابن جني في " الخصائص " ^(٢) ، والأنباري في " الإنصاف " ^(٣) ، وابن هشام في " شذور الذهب " ^(٤) ، والسيوطي " الهمع " ^(٥) ذهب ابن الناظم إلى أن جمع المؤنث السالم جواز حذف التاء وإثباتها فنقول : قامت الهندات ، وقام الهندات. ^(٦)

قال الأنصاري : « هذا مذهب الكوفيين ، وبعض البصريين ، وأما مذهب جمهور البصريين فجمع المؤنث السالم كواحدة ، تلزم فيه التاء » ^(٧) ، وصححه المرادي ، وغيره ، واستثنوا منه ما يكون واحدة مذكراً أو مغيراً ، قال : وأما المؤنث السالم فإما أن يكون واحدة مذكراً كـ(طلحات) أو مغيراً وهو (بنات) فحكمه أيضاً في جواز الأمرين حكم التفسير. ^(٨)

وأما أن يكون غير ذلك ق(الهندات) فحكمه حكم واحده ، فلا يقول : " قام الهندات " إلا من يقول " قام فلانة " وهذا هو الصحيح ، واليه ذهب ذهب في " التسهيل " ^(٩).

وجوب تقديم الفاعل :

(١) حاشية الدرر السنية : ٤٣٣.

(٢) ابن جني ، الخصائص : أبو الفتح عثمان ، تحقيق : محمد علي النجار ، الناشر : عالم الكتب - بيروت : ٢ / ٤١٤.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٧٤.

(٤) شرح شذور الذهب : ١ / ٢٢٤.

(٥) همع الهوامع : ٣ / ٢٣٣.

(٦) شرح ابن الناظم ١٦٢.

(٧) حاشية الدرر السنية : ٤٣٥.

(٨) توضيح المقاصد : ٥٩٢.

(٩) شرح التسهيل : ١١٢.

قال ابن الناظم : « إذا خيف التباس الفاعل بالمفعول لعدم ظهور الإعراب ، وعدم قرينة
 وجب تقديم وجب الفاعل » ، وقال ابن عقيل : « هذا مذهب الجمهور » .^(١)
 وخالفهم ابن الحاج محتجاً بأنَّ العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمري ،
 وبأنَّ الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنَّه يجوز "ضرب احدهما الآخر" ، وبأنَّ تأخير البيان
 لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق ، وشرعاً على الأصح ، وبأنَّ الزجاج نقل الاتفاق على أنه
 يجوز في نحو : فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ [الأنبياء/١٥] ، كون (تلك) اسمها و (دعواهم)
 خبرها والعكس .

قال ابن عقيل : « وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه قال ؛ لأنَّ العرب
 لها غرض في الالتباس كما لها غرض في » .^(٢)
 وقد أخطأ ابن الحاج الجادَّة في قوله هذا إذ لا يمكن أن يكون الإلباس من مقاصد
 البلغاء ؛ لأن من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ، ولم توضع اللغة إلا
 للإفهام .
 ويجوز تقديم المفعول ، وتأخيره إذا وُجِدَتْ قرينة تبين الفاعل من المفعول . وهذا معنى
 قول ابن مالك في الألفية: " وأخَّرَ المفعولَ إنْ لَبِسَ حُذْرٌ " وذلك نحو : أَكَلَ الكُمَّثْرَى موسى
 . والقريضة نوعان : ^(٣)

أ- معنوية ، نحو : أَرْضَعْتَ الصَّغْرَى الكبرى .

(١) شرح ابن عقيل : ٢ / ٩٩ .

(٢) شرح ابن عقيل : ٢ / ٩٩ ، أوضح المسالك : ٢ / ١١٩ ، حاشية الدرر السنية : ٤٣٦ .

(٣) ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى : أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ،
 القاهرة ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٣٨٣م : ١ / ١٨٤ ، أوضح المسالك : ٢ / ١١٩ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ /
 ٣٦ .

ب- لفظية ، وهي ثلاثة أنواع :

- أ- أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب، نحو: ضربَ موسى العاقلُ عيسى، فإنَّ (العاقل) نعت لموسى ، فإذا رُفِعَ كان موسى فاعلاً ، وإذا نُصِبَ كان موسى مفعولاً مقديماً .
- ب- أن يتصل بالمتقدِّمَ منهما ضمير يعود على المتأخر ، نحو : ضرب غلامه موسى ، فهنا يتعيَّن أن يكون (غلامه) مفعولاً ؛ إذ لو جعلته فاعلاً ، وموسى مفعولاً لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهذا لا يجوز ، بخلاف ما لو جعلته مفعولاً فإنَّ الضمير حينئذ يعود على متأخر لفظاً متقدِّم رتبة وهذا جائز ، فيجوز أن تقول : ضرب موسى غلامه .
- ج- أن يكون أحدهما مؤنثاً ، وقد اتصلت بالفعل علامة التانيث ، نحو : أكرمت موسى سلمى ، وهنا يجوز تقديم المفعول ، وتأخيره .

المسألة : (٩) : المبنى للمجهول

قال ابن الناظم : « وبعض العرب ينقل ويشير إلى الضم ، مع التلفظ بالكسر ، ولا يغير الياء ، ويسمى ذلك اشماماً» .^(١)

(١) شرح ابن الناظم : ١٦٨ .

قال الأنصاري : معناه هنا : شوب الكسرة شيئاً من صوت الضمة ، ولهذا قيل :
ينبغي أن يسمى روماً مع أن الفراء عبر نه. (١)

وقال ابن الوراق في "علل النحو" : والفصل بين الروم والإشمام أن الإشمام إنما يفهمه البصير دون الضيرير ؛ لأنه عمل بالشفة بعد الفراغ من الحرف ، فأما الروم فهو الاختلاس للحركة. (٢)

وقال المرادي في "توضيح المقاصد" : شوب الكسرة شيئاً من صوت الضمة ، ولهذا أن يسمى روماً ، قلت : وقد عبر عنه بعض القراء بالروم ، فان قلت : ما كيفية اللفظ بهذا الإشمام ؟

قلت : ظاهر كلام كثير من النحويين والقراء انه يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة ممتزجة من حركتين ضمة وكسرة على سبيل الشيوخ.

والأقرب ما حرره بعض الماخرين ، فقال : كيفية اللفظ ، أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إقراراً لا شيوخاً .

جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر ، ومن ثم تمحضت الياء ، وهذه اللغة _ اعني الإشمام _ فصيحة على لغة الكسر في الفصل. (٣)

نيابة المفعول الثالث في باب أرى:

نقل ابن الناظم و ابن أبي الربيع و الخضرأوي ، الاتفاق على منع نيابة المفعول الثالث في باب أرى عن النائب عن الفاعل ، وليس الأمر كما زعموا فقد نقل غيرهما جواز

(١) حاشية الدرر السنية : ٤٤١ .

(٢) الوراق ، علل النحو : أبو الحسن محمد بن عبد الله ، دار النشر : مكتبة الرشد - تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، ١٤٢٠ هـ - الطبعة : الأولى ، ١٩٩٩ م : ١ / ١٥٦ .

(٣) توضيح المقاصد : ٦٠١ .

نيابة المفعول الثالث بشرط أمن اللبس ، وقد وهمه النحاة كما ذكر الأنصاري عن ابن هشام والمرادي . (١)

مع أن المشهور عند النحويين أن الذي ينوب عن الفاعل إذا كان الفعل متعدياً لثلاثة مفاعيل ، أو لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر يجب نيابة المفعول الأول عن الفاعل ، ويمتنع نيابة المفعول الثاني في باب (ظن) وكذلك يمتنع نيابة الثاني ، والثالث في باب (أرى) وأخواتها : كأعلم ، وأنبأ ، ونبأ ... وهذا هو المشهور عند النحويين .

فلا اعتراض على نقل ابن الناظم الاتفاق وليس هنا اتفاق ، وقد غلطه ابن هشام قال : وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه ، ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكي الإجماع على الأمتناع . (٢)

قال ابن الناظم : « لأنَّ الفعل الظاهر كالبديل من اللفظ به ، ولا يجمع بين البديل والمبدل منه » . (٣)

ونقل الأنصاري استشكل ، وأجاب عنه ، وهو بأنه أن أريد أنه لا يجوز ذلك على جهة التأسيس ، فمُسلم ، أو جهة التذلل . فممنوع ، وبأنه كيف يستقيم ذلك والمحقق في الواقع الجمع بين البديل والمبدل منه لغة وبلاغة ، ويرد الأول بأن الحذف ينافي التأكيد ، والثاني بأن المستشكل التبس عليه التعويضي مما حذف بالبديل التابع المقصود بالحكم ، والمراد هنا الأول لا الثاني . (٤)

(١) شرح ابن الناظم : ١٧١ ، أوضح المسالك : ٢ / ١٥٢ ، حاشية الدرر السنية : ٤٤٥ .

(٢) أوضح المسالك : ٢ / ١٥٤ .

(٣) شرح ابن الناظم : ١٧٢ .

(٤) حاشية الدرر السنية : ٤٤٨ .

وان البديل أشبه بالمبديل منه من العوض بالمعوض منه وإنما يقع البديل في موضع
المبديل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك ... فالبديل اعمّ تصرفاً من العوض فكل عوضٍ بديل
وليس كل بديل عوضاً. (١)

المسألة (١٠) : الاشتغال

المشتغل عنه :

(١) شرح ابن النازم : ١٧٣.

الاسم المشتغل عنه في باب الاشتغال له حالات إعرابية ما بين الرفع والنصب ،
منها ما يوجب نصيه ، وما يرجحه ، وما يسوى بين الرفع والرفع والنصب ، بقت حالة
الرفع وهي التي ذكرها ابن الناظم قال : « وحاصله أن يمنع من نصب الاسم المشغول
عنه الفعل بضمير شيئين » .^(١)

ونقل الأنصاري كلام ابن هشام في كون إن حد الاشتغال لا يصدق عليه ، لأنَّ
العامل في المشغول بت لو تفرَّغ من الضمير وسلَّط على الاسم السابق لعمل فيه ، والحدود
معتبرة في الفنون وقد حده في "أوضح المسالك" : اشتغل فعلٌ متأخراً بنصبه لمحلِّ ضميرٍ
اسمٍ متقدِّم عن نصبه للفظ ذلك .^(٢)

ترجيح النصب على الرفع في باب الاشتغال إلا في الاستفهام ن(هل) نحو : هل
زيداً رأيتُهُ ؟ فانه يتعين فيه النصب ، هذا ما نصه ابن الناظم وتبعه في ذلك المرادي في
"توضيح المقاصد" قال : وأدوات الاستفهام إلا الهمزة ، فان النصب بعدها راجح لا واجب
.^(٣)

قال الأنصاري : « لكن بعضهم كشرح الحاجبية على أن (هل) كالهزمة إلا إن
الرفع بعدها اضعف منه بعد الهمزة ؛ لأنَّ الخبر في الجملة الاسمية إذا كان فعلاً جاز
استعمالها ، ولم يجز استعمال (هل) إلا شذوذاً ، لا يقال : هل زيد قام ؟ لأنَّ أصلها بمعنى
(قد) ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ ﴾ [الإنسان/١] ، فكما لا يقال : قد زيد
خرج ، ولا يقال : هل زيد خرج ؟ ، والشرط في الهمزة إن لا تتفصل ، فان فصات ،

(١) حاشية الدرر السنية : ٤٤٩ .

(٢) أوضح المسالك : ١٥٨ / ٢ ، ١٦١ .

(٣) توضيح المقاصد : ٦١٣ ، شرح ابن الناظم : ١٧٤ .

فالمختار الرفع نحو : أنت زيد تضربه ؟ إلا في نحو : اكل يوم زيدا تضربه ، لان الفصل بالظرف كلا فصل؟»^(١).

المسألة (١١) : باب التنازع

ذهب ابن الناظم إلى عدم الجواز تقديم المفعول الأول من ظن في باب التنازع وهو ظاهر كلام أبيه في التسهيل كما قاله الأنصاري ، قال ابن مالك في "التسهيل" : « ويجوز حذف المضمرة غير المرفوعة ما لم يمنع مانع ولا يلزم حذفه أو تأخير معمولاً للأول خلافاً لأكثرهم ، بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدماً ولا يحتاج غالباً إلى تأخره إلا في باب ظن»^(٢).

ونقل كذلك عن ابن هشام أربعة أوجه في هذه المسألة، وهي :^(٣)

أحدها: إضماره مؤخراً، قال الخضري في "حاشيته":

لأنه عمدة لا يحذف، وقوله مؤخراً أي خلافاً لما في التسهيل تبعاً لابن عصفور من تقديمه لما فيه من الإضمار قبل الذكر مع كونه بصورة الفضلة.^(٤)

ثانياً : إضماره مقدماً .

وثالثها: إظهاره.

رابعاً: حذفه ، لدلالة المفسر عليه ، وصححه ، قال ابن عصفور : « إنه أسد المذاهب ، لسلامته من الإضمار قبل الذكر ، ومن الفصل».

(١) حاشية الدرر السنية : ٤٥٠

(٢) شرح التسهيل : ١٧١ / ٢.

(٣) شرح ابن الناظم : ١٨٨ ، حاشية الدرر السنية : ٤٧١ ، حاشية الخضري : ١ / ٤١٠ ، همع الهوامع : ٣ / ٧٥ ، شرح

ابن عقيل : ١٦٦ / ٢ ، أوضح المسالك : ٢ / ٢٠٤ .

(٤) حاشية الخضري : ١ / ٤١٠ .

إِضْمَارُ مَفْعُولٍ فِي بَابِ ظُنٍّ:

قال ابن الناظم : « وإن منع من إضمار مفعول في باب ظن ، مانع تعين الإظهار »^(١).

وجه الاعتراض في كون الكلام حثيئذ خرج من باب التنازع ، لأن كلاً من العاملين طالب لغيره ، ما يطلبه الآخر^(٢)، وقد نبه عليه ابن هشام في "أوضح المسالك" قال : « إذا احتاج العاملُ المَهْمَلُ إلى ضميرٍ وكان ذلك الضميرُ خبراً عن أسم ذلك الاسم مخالفاً في الأفراد والتذكير أو غيرهما للاسم المُفسَّر له - وهو المتنازع فيه - وجب العدولُ إلى الإظهار نحو " أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ " . وذلك لأن الأصل " أَظُنُّ وَيَظُنُّنِي " الزيدين أخوين فأظن يطلب الزيدين أخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدين " فاعلا و " أخوين " مفعولا " فأعمنا الأولَ فنصبنا الاسمين " الزيدين أخوين " وأضمرنا في الثاني ضمير الزيدين " وهو الألف ، وبقي علينا المفعولُ الثاني يحتاج إلى إضماره وهو خبر عن ياء المتكلم والياء مخالفة لأخوين الذي هو مُفسَّر للضمير الذي يُؤْتَى به فإن الياء للمفرد و " الأخوين " تثنية فدار الأمرُ بين إضماره مُفْرَداً لِيُؤَافِقَ المخبَرَ عنه وبين إضماره مُثَنَّى لِيُؤَافِقَ المُفسَّرَ وفي كل منهما محذور فوجب العدولُ إلى الإظهار »^(٣).

(١) شرح ابن الناظم : ١٨٨ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٤٧٢ .

(٣) أوضح المسالك : ٢ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

المسألة (١٢) : أبواب المفاعيل

المفعول المطلق :

ذهب ابن الناظم إلى أنّ الناصب في قولك : افرح الجدل ، وقوله تعالى : ﴿ وَتَبَّتْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ [المزمل/٨]، وقوله : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [توح/١٧] ، هو الفعل المذكور^(١).

قال الأنصاري : « وهو مذهب المازني ، ولكن مذهب الجمهور : إن نصبه بفعل من لفظ مقدر »^(٢).

وأشار لهذه المذاهب السيوطي في "الهمع"^(٣) إن كان من غير لفظه فثلاثة مذاهب :

أحدها : وعليه الجمهور أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه.

والثاني : أنه منصوب بالفعل الظاهر لأنه بمعناه فتعدى إليه كما لو كان من لفظه وعليه المازني.

والثالث : وعليه ابن جني التفصيل ، قال المرادي : وزعم ابن خروف انه مذهب سيبويه ، وفصل بعضهم بين المرادف نحو : " قعدتُ جلوساً " فنصبه بالظاهر ، وبين المغاير نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [توح/١٧] ، فنصبه بالمقدر ، وهو قول حسن^(٤).

(١) شرح ابن الناظم : ١٩٢ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٤٧٦ .

(٣) همع الهوامع : ٥٦ / ٢ .

(٤) توضيح المقاصد : ٦٤٧ .

وقال ابن عصفور : « الأمر في التأكيد ما ذكر ن وأما الذي لغير التأكيد فإن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمَر أيضا».(١)

وهذا المذهب توفيق بين المذاهب ، ففي المرادف "العقود" و "الجلوس" بمعنى واحد ، والثاني تقديره : فنبتم نباتاً ، لان النبات ليس بمعنى الإنبات فلا يصح توكيده به.

قال ابن الناظم : « وأما للبناء على إن المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص».(٢)

قال الأنصاري : « أي بأنّ تجعل المصادر المذكورة مصادرة نوعية ، فيجعل له مخصصاً محذوفاً تقديره : سقياً عظيماً أو نافعاً أو نحوه ، فيخرج عن محل النزاع وما رد به على أبيه » (٣) ، ووافق ابن هشام في "توضيحه" قال : « اتفقوا على أنه يجوز لدليل - مقالى أو حالى - حذف عامل المصدر غير المؤكد كأن يقال " مَا جَلَسْتَ " فتقول " بَلَى جُلُوساً طَوِيلاً " أو " بَلَى جَلَسْتَيْنِ " وكقولك لمن قَدِمَ من سفر " قُدُوماً مُبَارِكا " ، وأما المؤكّد فزعمَ ابنُ مالك أنه لا يُحذفُ عاملُه لأنه إنما جيءَ به لتقويته وتقرير معناه والحذفُ مُنافٍ لهما وَرَدَهُ ابْنُهُ بأنه قد حُذِفَ جوازاً في نحو " أَنْتَ سَيِّراً " ووجوباً في " أَنْتَ سَيِّراً سَيِّراً " وفي نحو " سَقِيّاً وَرَعِيّاً " .(٤)

لكنه أشار إلى رده في "مغنيه" بأنه بمنع حذفه (منع حذفه) في غير ما استثنى ، مما ناب مناب الفعل ، ورده أيضاً ابن عقلي وغيره ، بأن سقياً ورعياً ونحوهما ليست من التأكيد في شيء بل هو بمثابة ، اسق ، لأنه واقع موقعه ونائب عنه ، ولهذا لا يجمع بينهما

(١) همع الهوامع : ٢ / ٥٦ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٢٠٠ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ٤٧٨ .

(٤) أوضح المسالك : ٢ / ص ٢١٦

بأنَّ المصدر المؤكّد لا يعمل بلا خلاف، والنائب عن الفعل يعمل على الصحيح ، فـ(زيداً) في ضرباً زيداً منصوب بـ(ضرباً) . (١)

قال العكبري في "اللباب": « وربّما وقع في كلام بعض النحويين أنّ (ضرباً) هذا هو العامل وذلك تجوّز من قائله » . (٢)

وبالجملة : ما قاله الشارح ممنوع ، لأنه إذا اقتضى القياس منع حذف عامل المؤكّد وأمكن حمل الوارد من ذلك على غير التأكيد ، فحمله عليه أولى للجمع بين الأمرين ، ولا ريب إن الحذف مناف لمقصود التأكيد ،فقوله : "وهو دعوى على خلاف الأصل ، ولا يتقضيها فحوى الكلام" ممنوع كسائر مقدماته ، وبذلك علم أن المصدر مؤكّد ومبين للنوع أو العدد وبدل من اللفظ بالفعل (٣) .

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلاً ، ونياية المصدر عن ظرف المكان سماعيّة لا يُستعمل منه إلا ما ورد عن العرب ، وأقيم المضاف إليه مقامه فأعربَ بإعرابه ، وهو النصب على الظرفية ، ولا يُقاس عليه (٤) .

أما نياية المصدر عن ظرف الزمان فكثير ، وهذا ربما لا خلاف فيه وليس محل الإشكال إنما الإشكال جعل المصدر ظرفاً ، دون تقدير مضاف ، كقولهم : زيدٌ هَيْئَتُكَ ، والجارية جلوتها ، إي زيد في هَيْئَتُكَ ، والجارية في جلوتها ، وهذا ما ذهب إليه ابن الناظم واعترض عليه الأنصاري (٥) .

قال ابن هشام : « فأمام "زيد هَيْئَتُكَ" فليست الهيئة مصدراً ، لأنها بمنزلة الشكل والصورة ، وذلك ليس باسم حدث ، فهذا عندي نوع آخر ، واستعمل فيه مصدراً ما ليس

(١) شرح ابن عقيل : ٢ / ١٧٦ .

(٢) اللباب علل البناء والإعراب : ١ / ٤٤٨ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ٤٧٨ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢ / ٢٠٠ .

(٥) شرح ابن الناظم : ٢٠٣ ، حاشية الدرر السنية : ٤٩٢ ، ينظر : شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٠٠ .

حقه ذلك ، وعد ابن الناظم ذلك من المصادر مشكلاً ، انتهى نقلاً من "حاشية الدرر" ولم اعثر عليه في عند ابن هشام هذا النص « (١).

المفعول معه :

عرف ابن الناظم المفعول معه : « هو الاسم المذكور بعد واو بمعنى مع » (٢).

إلا أن هذا التعريف غير مرضي عند الأنصاري وقال : « فيه قصور » (٣)، واستحسن ما حده ابن هشام في "توضيحه" قال : « وهو اسمٌ فضلةٌ تالٍ لواوٍ بمعنى مَع تاليةٌ لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كـ "سِرْتُ وَالطَّرِيقَ" و "أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلَ" فخرج باللفظ الأول نحو : "لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبْنَ" ونحو : "سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ" فإن الواو داخلة في الأول على فعل وفي الثاني على جملة وبالتالي نحو : "اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُوٌ" وبالتالي نحو : "جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ" وبالرابع نحو : "جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُوٌ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ" ، وبالخامس نحو : "كُلُّ رَجُلٍ وَضِيْعَتُهُ" فلا يجوز فيه النصبُ خلافاً للصَّيْمَرِيُّ وبالسادس نحو : "هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ" فلا يتكلم به خلافاً لأبي على فإن قلت : فقد قالوا "مَا أَنْتَ وَزَيْدًا" و "كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا" « (٤).

(١) حاشية الدرر السننية : ٤٩٢ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٢٠٤

(٣) حاشية الدرر السننية : ٤٩٥ .

(٤) أوضح المسالك : ٢ / ٢٣٩ .

المسألة (١٣) : باب الاستثناء

الناصب بعد إلا:

قال ابن الناظم : « جاء الصالحون وغيرهم إلا الطالحين ».^(١)

بين به إن الاستثناء فيه منقطع ، لأنه من مقدر افهمه المذكور ، وفيه نظر ، لأن غير الصالحين هم الطالحون ، فيكون الاستثناء فيه مستغرباً فلا يصح ، و(لعله) لوحظ فيه استثناء من مجموع المقدر والمذكور ، ولكنه خلاف الفرضي.^(٢)

للحاجة في عامل النَّصْب في المستثنى الواقع بعد (إِلَّا) خلاف طويل ، والمشهور أربعة أقوال :^(٣)

١- أن النَّاصِب هو الفعل الواقع قبل (إِلَّا) بواسطة (إِلَّا) . وهذا هو مذهب السِّيرافي ، وقال الشُّلُوبِين : إنه مذهب المحققين ، وقال ابن عقيل : « إنه هو الصحيح من مذاهب النحويين ».^(٤)

٢- أن النَّاصِب هو (إِلَّا) نفسها ، وهذا مذهب ابن مالك ، وزعم أنه مذهب سيبويه .

٣- أن النَّاصِب هو الفعل الواقع قبل إلا باستقلاله لا بواسطة إلا ، كما قال أصحاب المذهب الأول ، ونُسب هذا القول لابن خروف .

٤- أن النَّاصِب هو فعل محذوف تدل عليه إلا، تقديره: أُسْتَثْنِي .

(١) شرح ابن الناظم : ٢٠٤ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٤٩٢ .

(٣) الأصول في النحو : ٢ / ٢٣١ ، شرح ابن الناظم : ٢١٥ ، حاشية الدرر السنية : ٥٠٩ ، الجنى الداني في حروف المعاني : ١ / ٨٨ ، الخصائص : ٢ / ٢٧٦ ، الباب علل البناء والإعراب : ١ / ٢٨٠ ، شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٨٢ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢١١ .

(٤) شرح ابن عقيل : ٢ / ٢١١ .

نَقَلَ السِّيْرَافِي : أَنَّهُ مَذْهَبُ الْمَبْرَدِ ، وَالزَّرَجَّاجِ .

بعد أن ذكر ابن الناظم هذه المذاهب قال : « فإذا بطلت هذه المذاهب تيعن القول بان الناصب للمستثنى هو (الا) لا غير »^(١).

لم يرتض الانصاري الحسم في مثل هذه المسألة لصعوبة الترجيح مع قوة المذاهب النحوية فيها ، قال : « انما يتعين لو لم يكن ثم مذهب اخر ، وقد ذهب الكسائي الى ان النصب بـ(ان) مقدره بعد (الا) محذوفة الخبر فتقدير (قام القوم الا زياداً) : قام القوم الا ان زياداً لم يقيم »^(٢).

وهذا القول حكاه السيرافي عن الكسائي^(٣).

وهناك اقوال اخر ذكرها المرادي منها ، أن الناصب إن المكسورة المخففة ، مركباً منها ومن لا إلا حكاه السيرافي أيضاً عن الفراء .
وقول: أن الناصب له مخالفته للأول . ونقل عن الكسائي .

وقول آخر: « وهو أن المستثنى ينتصب عن تمام الكلام . فالعامل فيه ما قبله من الكلام ، بدليل قولهم: القوم إخوتك إلا زياداً . وليس ههنا فعل ، ولا ما يعمل عمله . قال: وهو مذهب سيوييه ، وهو الصحيح »^(٤).

قال المرادي "الجنى الداني" : « وهذه أقوال ، أكثرها ظاهر البعد . وأظهرها الأول والثاني »^(٥).

(١) شرح ابن الناظم : ٢١٥ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٥٠٩ .

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني : ١ / ٨٨ .

(٤) المصدر نفسه : ١ / ٨٨ .

(٥) المصدر نفسه : ١ / ٨٨ .

توهم ابن الناظم تبعاً لأبيه في الاستشهاد بحديث : أن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ قال أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة (١) ، وبتعه النحاة. (٢)

وجه اعتراض الأنصاري في كون الحديث ظنه من كلام النبي ، وذلك غير مُتَعَيِّنٍ ، بل يجوز أن يكون من كلام الراوي .

والثاني : جعل (ما) مصدرية ، والصحيح (ما) نافية ، وحاشا : ليست الاستثنائية ، بل فعلٌ ماضٍ مُتَصَرِّفٌ (٣) .

قال الخضري في "حاشيته" : « تبع الشارح ابن المصنف في جعل ما في الحديث مصدرية، وحاشا استثنائية جامدة بناء على أنها من كلامه _ صلى الله عليه وسلم _ ، فاستدل به على أنه يقال: قام القوم ما حاشا زيدا، وليس كذلك بل ما نافية وحاشا فعل ماض متصرف متعدٍ من قولك: حاشيته أحاشيه إذا استثنيته ... وأنه صلى الله عليه وسلم قال : أسامة أحب الناس إليّ ولم يستثن فاطمة (٤) ، ويرده رواية " ما حاشى فاطمة ولا غيرها" ، ودليلُ تصرفه» . (٥)

ودافع الشاطبي عن موقف ابن مالك وبدر الدين في " المقاصد الشافية " قال : « والجواب انه اراد لا تصحب (ما) قياساً ، وسكت عن السماع الأتي ، فلم ينفه ولا أثبته ، ولو أراد نفي السماع لقال : لم تأت بما ، أو لم ترد بما ، أو ما أشبه ذلك ، فعبارة تنبيهه لا إشكال فيها » . (٦)

فيكون التوجيه على قول ابن مالك كما نقل الصبان عن الدماميني في "حاشيته" :

(١) مسند أحمد ، رقم (٥٧٠٧) : ٩ / ٥١٨ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٢٢٥ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٣٩ ، الجنى الداني في حروف المعاني : ١ / ٩٦ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ٥٢٢ .

(٤) حاشية الخضري : ١ / ٤٧١ .

(٥) مغني اللبيب : ١ / ٤٦ .

(٦) المقاصد الشافية : ٣ / ٤١٥ .

« وعلى هذا يكون المعنى أسامة أحب الناس إليّ إلا فاطمة فليس أحب إليّ منها فيحتمل أن تكون هي أحب إليه ويحتمل أن يتساويان في الحب ». (١)

المسألة (١٤) : باب الحال

تجدد صاحب الحال :

استشهد ابن الناظم بقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾ [الأنعام/١١٤]

على تجديد صاحب الحال . (٢)

قال الأنصاري وان ما قاله الشارح صحيح باعتبار نزول القرآن الكريم ، فهو كقوله تعالى

: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ ﴾ [الأنبياء/٢] ، وقوله : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ

الرَّحْمَنِ مُحَدَّثٍ ﴾ [الشعراء/٥] . (٣)

ونقل كلام ابن هشام في إن التمثيل بها وهم قال في "أوضح المسالك" : ولا ضابط

لذلك بل هو موقوف على السماع ووهم ابن الناظم فمثل بمفصلا في الآية للحال التي تجدد

صاحبها. (٤)

والذكر هنا ما ينزل من القرآن شيئاً بعد شيء ... وصفه بالحدوث إذا كان القرآن

لنزوله وقتاً بعد وقت ، وسئل بعض الصحابة عن هذه الآية فقال محدث النزول محدث

المقول. (٥)

إي : حدوثها بالنسبة إلى نزولها علينا ، وقدمها بالنسبة إليه تعالى ن ولكن كلامه سبحانه

قديم النوع حادث الأحاد ، والكلام عن هذه المسألة كتب الاعتقاد.

(١) حاشية الصبان : ١ / ٩٠٨ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٢٢٨ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ٥٢٧ .

(٤) أوضح المسالك : ٢ / ص ٢٩٧ .

(٥) البحر المحيط : ٨ / ١٣٩ .

تعرض ابن الناظم لمسألة وهي ما الحالة الإعرابية الواقع بعد (أما) في صيغة الحال وأصل المسألة اختلف النحاة في جواز القياس على ما ورد فيها من وقوع الحال مصدراً ، فسيبويه ، والجمهور : لا يُجيزون القياس ، والمبرد : اختلف نقل العلماء عنه ، فمنهم من نقل أنه يُجيزُ القياس على ما ورد عن العرب مطلقاً ، ونقل آخرون أنه يُجيزُ القياس فيما كان المصدر نوعاً من الفعل ، و ابن مالك ، ومن وافقه ، أجازوا القياس على ثلاثة أنواع من المصدر المنكر ، هي : (١)

١- أن يكون المصدر المنصوب واقعا بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال.

٢- أن يقع بعد خبر يُشَبَّه به مبتدؤه

٣- أن يقع بعد أما الشرطيّة ، نحو : أمّا علماً فعالمٌ .

هنا موطن الخلاف واعتراض الأنصاري ، سيبويه يجعل هذا المصدر الواقع بعد أمّا حالاً بتأويله بالمشتق ، وعامله مقدّر نابت عنه أمّا . (٢)

فمثل بقولهم : أمّا علماً فعالمٌ ، والأصل في هذا إن رجلاً وُصف عنده رجل علم وغيره ، فقال : للواصف : أمّا علماً فعالمٌ ، يريد مهما يذكر إنسان في حال علم فالذي ذكرتُ عالم ، كأنه منكر ما وصفه نه من غير العلم ، فصاحب الحال على هذا التقدير مرفوع بفعل الشرط المحذوف ، وهو ناصب الحال ، ويجوز أن يكون ناصبه ما بعد الفاء ، والحال على هذا مؤكدة ، والتقدير : مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم ، تبعه فيه المرادي (٣) .

(١) الكتاب : ٧٧ / ١ ، شرح ابن الناظم : ٢٣٢ ، أوضح المسالك : ٣٠٨ / ٢ ، الجنى الداني في حروف المعاني : ١ / ٨٩ ، شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٤٧٠ ، حاشية الدرر السنية : ٥٣٣ ، همع الهوامع : ٢ / ١٨٤ ، ٣٩٩ ، ١٨٥ ، حاشية الحضري : ١ / ٤٨٤ ، حاشية الصبان : ١ / ٩٢٢ .

(٢) الكتاب : ٧٧ / ١ ، همع الهوامع : ٢ / ١٨٤ ، ٣٩٩ ، ١٨٥

(٣) توضيح المقاصد : ٦٩٨ ، شرح ابن الناظم : ٢٣٢ .

قال الأنصاري : « لك مناف لقول التفتازاني ، إن معمول ما بعد فاء الجزاء لا يتقدم عليه ، وبتقدير عدم المنافاته له ، فشرط كما قال المرادي : إن لا يكون بعد الفاء ما لا يعمل بعده فيما قبله ، فان كان بعدها ذلك كما في نحو : (أما علماً) فلا علم له ، (وأما علماً) فانه له علماً ، (وأما علماً) فهو دو علم ، تعين النصب بفعل الشرط المحذوف ». (١)

وضعف الأنصاري قول الاخفش حيث جعل المنصوب مصدراً مؤكداً في التعريف والتنكر ، والسبب لان المصدر المؤكد لا يكون معرفاً ودعوى الزيادة خلاف الأصل. (٢)

مسوِّغات تنكير صاحب الحال:

من مسوِّغات تنكير صاحب الحال أن يُخَصَّصَ صاحب الحال النكرة بوصف ، أو إضافة . ما تَخَصَّصَ بوصف فمثل ابن الناظم تبعاً لأبيه بقوله تعالى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ (٤) أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ﴾ [الدخان/٤، ٥] ، وتابعه ابن عقيل في "شرحه" والرضي في "شرح الكافية" (٣) .

قال الأنصاري : « وجه بان الحال إنما يجيء من المضاف إليه إذا كان المضاف عاملاً في الحال ، أو كان جزء المضاف إليه أو كجزئه ، وليس شيء منها موجوداً في الآية ، فنصف (أمراً) فيها بالحالية من الضمير في (حكيم) أو من (كل) ، أو من ضمير الفاعل أو المفعول في (أنزلناه) أو بالاختصاص ، أو بأنه مفعول له ، أو بالمصدرية من معنى : (يفرق) أو بأنه مفعول (منذرين) ، وجوز السفاقي مع أكثر ذلك كونه حالاً من (أمر) كما عليه الناظم وابنه ، ويجب عن الإيراد بمنع كونه حالاً إن المضاف هنا ليس

(١) حاشية الدرر السنية : ٥٣٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٥٣٣ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٢٣٣ ، حاشية الدرر السنية : ٥٣٣ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٥٨ .

كجزء المضاف إليه ، بل هو كجزء من حيث إن لفظ : (كل) هنا بمعنى : الأمر ، لأنها بحسب ما تضاف إليه .» (١)

واعترض ابن هشام على ابن الناظم في التمثيل قال: « ليست الآية من ذلك خلافاً للناظم وابنه». (٢)

مع أن ابن هشام قال في شذور الذهب: « (ف) أمراً) إذا أعرب حالاً فصاحب الحال إما المضاف فالمسوغ أنه عام أو خاص أما الأول فمن جهة أنه أحد صيغ العموم». (٣)

وتوهم ابن الناظم في نسبت البيت حيث نسبوه إلى الطرمح (٤) ، قال الأنصاري: وغلط الشارح في عزو البيت له ، فان قائله إنما هو قطري بن الفجاءة الخارجي (٥) ، قال : لا يركنن أحد إلى الإجمام يوم الوغا متخوفاً لحمام

الشاهد من مسوغات تنكير صاحب الحال .

وزاد الأنصاري ثلاثة من المسوغات غير ما ذكر تبعاً للنحاة : (٦)

أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، لرفعها توهم الصفة .

(١) حاشية الدرر السنية : ٥٣٤ .

(٢) أوضح المسالك : ٣١٤ / ٢ .

(٣) شرح شذور الذهب : ٣٢٧ / ١ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٢٣٤ .

(٥) حاشية الدرر السنية : ٥٣٥ .

(٦) حاشية الدرر السنية : ٥٣٧ ، الكفوي ، كتاب الكليات : أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي ، تحقيق :

عدنان درويش - محمد المصري ، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م : ٤ / ٤٠ ، شرح ابن عقيل :

٢٦٣/٢ ، حاشية الخضري : ٤٨١ / ١ .

ثانياً : أن يكون الوصف به على خلاف الأصل ، نحو : هذا خاتم حديداً ، والمشهور عن سيبويه إن المنصوب في هذا ونحوه منصوب ، تميزاً لا حالاً .
ثالثها : أن تشترك المعرفة والنكرة في الحال نحو : (هواء ناس وعبد الله منطلقين).

تقديم الحال على صاحبها :

ومثل ابن الناظم تبعاً لأبيه بقولهم : (منقاداً لعمرو صاحبه) في جعل هذا مثالاً لما يجب فيه تقديم الحال على صاحبها ، لإضافته إلى الضمير ما لا بسها .

قال الأنصاري : « فيه نظر : إذ لا مانع من أن يقال : انطلق لعمرو صاحبه منقاداً » .^(١)

و استشهد ابن الناظم بقول الشاعر :

مشغوفة بك قد شغفت وإنما حتم الفراق فما إليك سبيل

حيث وقع (مشغوفة) حالاً من الضمير في (بك) متقدماً عليه ، ونقل الأنصاري عن ابن هشام في "أوضح المسالك" قوله : والحق أن البيت ضرورة^(٢) ، ولكن لا داعي للتعسف في تأويل ما ورد أو الحكم عليه بأنه ضرورة لمسايرة قول الجمهور ، فقد ورد شواهد متعددة تؤيد ذلك ، فإن الذين أجازوا التقديم معهم النص من القرآن الكريم والسمع عن العرب ، وليس مع المانعين سوى التعليل^(٣) .

(١) شرح ابن الناظم : ٢٣٥ ، حاشية الدرر السنية : ٥٣٧ ، همع الهوامع : ٢ / ١٩٣ .

(٢) أوضح المسالك : ٢ / ص ٣٢٤ ، ينظر : شرح ابن الناظم ٢٣٥ ، حاشية الدرر السنية : ٥٣٩ .

(٣) دليل السالك : ١ / ٣٦١ .

قالوا : لأنَّ تعلق العامل بالحال تابع لتعلقه بصاحبه ، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إلى الحال بتلك الوساطة ، ولما كان الفعل لا يتعدى بحرف واحد مع التصريح به إلى شيئين استعاضوا عن ذلك بالترام تأخير الحال ليكون في حيز الجار ، وقد ردَّ ذلك ابن مالك في "التسهيل" (١) .

قال أبو حيان في "البحر" : « وإذا جاز تقديمها على المجرور والعامل ، فتقديمها عليه دون العامل أجوز ، وعلى أن كافة حال من الناس ، حملة ابن عطية وقال : قدمت للاهتمام » (٢) ، مع أن الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه سواء كان مرفوعا أم مجرورا بحرف زائد نحو ما جاء عاقلا من أحد وكفى معينا بزيد أو أصلي ، و هذا هو الأصح في الجميع أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه كعرفت قيام هند مسرعة فلا يقدم (مسرعة) على (هند) لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه ولا على (قيام) الذي هو المضاف لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فلا يقدم عليه شيء من معمولاته (٣) ، ولكنه نقل عن بعض النحويين وقال المنع عندي أولى ومنع أكثر النحويين منهم البصريين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد سواء كان ظاهرا أو ضميرا فمنعوا مررت ضاحكة بهند ومررت ضاحكا بك وتأولوا الآية بأن (كافة) حال من الكاف ... وجوز الكوفية التقديم إن كان صاحب الحال ضميرا أو ظاهرا والحال فعل نحو مررت تضحك بهند ومنعوه إذا كان ظاهرا وهي اسم. (٤)

(١) شرح التسهيل : ٣٣٩/٢ .

(٢) اخرج الوجيز : ٣٥١/٥ ، البحر الخيط : ٢١٠/٩ .

(٣) همع الهوامع : ١٩٢ / ٢ .

(٤) شرح التسهيل : ٣٣٩/٢ ، همع الهوامع : ١٩٢ / ٢ .

مجيء الحال من المضاف إليه :

يرى ابن الناظم تبعاً لأبيه في "التسهيل" من امتناع مجيء الحال من المضاف إليه ما ليس جزءاً ، ولا كجزء مما ليس بمعنى الفعل ، فانه لا سبيل إلى جعله صاحب حال بلا خلاف ، وهذا الحكم وهو الاتفاق ، وهذا ليس بصحيح بل نقل الأنصاري فيه الخلاف. (١)

قال ابن عقيل في "شرحه" : « وقول ابن المصنف _ رحمه الله تعالى _ إن هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف ليس بجيد فإنَّ مذهب الفارسي جوازها كما تقدم وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري في أماليه ». (٢)

وأصل المسألة اشترط النحاة مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا تحقَّق في المضاف أحد الشروط الثلاثة الآتية : (٣)

١- أن يكون المضاف عاملاً في المضاف إليه ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، ونحوها مما تضمَّن معنى الفعل.

٢- أن يكون المضاف جزءاً حقيقياً من المضاف إليه.

٣- أن يكون المضاف بمنزلة الجزء الحقيقي من المضاف إليه ، فيصح حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه فلا يتغيَّر المعنى العام .

(١) شرح ابن الناظم : ٢٣٨ ، حاشية الدرر السنية : ٥٤٠ .

(٢) شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٦٩ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٩ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٦٧ ، شرح شذور الذهب : ٣٢١ / ١ ، كتاب الكليات _

لأبي البقاء الكفومي : ١ / ١٦٢٨ ، همع الهوامع : ٢ / ١٩٠ ، حاشية الخضري : ٣ / ٢٠ ، حاشية الصبان : ١ / ٢١٢ ، ٩٢٩ ،

. ٩٣٠ .

فإذا لم يكن المضاف واحداً من الأمور الثلاثة المذكورة لم يَجْزُ أن يجيء الحال منه - خلافاً للفارسيّ ، وهو مذهب سيبويه ، ومن وافقه: إلى أنه يجوز أن يجيء الحال من المضاف إليه مُطلقاً .

ذهب غيره من النحاة ، ومنهم الأخفش ، وابن مالك : إلى أنه إذا تحقّق أحد الشروط الثلاثة جاز مجيء الحال من المضاف إليه ، وإن لم يتحقّق أحدها لم يَجْزُ .
والسبب في خلافهم : هل يجب أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحب الحال ، أم لا يجب ذلك ؟

فذهب سيبويه : إلى أنه لا يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحداً ، ويجوز أن يكون مختلفاً ، وعلى ذلك أجاز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً (١) .

وذهب غيره : إلى أنه لا بدّ من أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبها ، وعلى ذلك أجازوا مجيء الحال من المضاف إليه إذا تحقّق واحد من الشروط السابقة . (٢)

قال ابن هشام في "المغني" : قولهم يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وهذا مشهور في كتبهم وعلى ألسنتهم، وليس بلازم عند سيبويه (٣)

(١) الخصائص : ٢٠ / ٢ ، اللباب علل البناء والإعراب : ٢٩١ / ١ ، حاشية الصبان : ٦٠ / ١ ، همع الهوامع : ١٩٠ / ٢ .

(٢) الخصائص : ٢٠ / ٢ ، حاشية الصبان : ٩٣٠ / ١ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٤ / ٢ ، حاشية الصبان : ١٦٦٠ / ١ .

(٣) مغني اللبيب : ٢٥٠ / ١ .

المسألة (١٥) : باب التمييز

تمييز المفرد :

مثل ابن الناظم في تمييز المفرد غير العدد فحقه النصب ، ويجوز فيه جره بإضافة المميز إليه ، إلا أن يكون مضافاً إلى غيره ، مما لا يصح حذفه بقولهم : هو أحسن الناس رجلاً ، و هو أحسن رجل . (١)

قال الأنصاري : « مثل به لتمييز المفرد المقابل لتمييز النسبة الأتي بيانه في كلامه ، وهو فاسد ، لأنه مثل بمثله لذاك فيما افعل التفضيل بعضه من نحو : (زيد أكرم رجل) مع أن حكم التمييزين مختلف ، لان تمييز المفرد جره بالإضافة إليه جائز كنصبه ، نحو شبر ارض ، شبر أرضاً ، وتمييز نسبة فيما ذكره جره بتا واجب : كزيد أكرم رجل ، إذ لا يقال : زيد اكره رجلاً ، وأما نصبه في نحو : زيد أكرم الناس رجلاً ، فلإضافة إلى غيره .» (٢)

جر التمييز بـ(من) :

(١) شرح ابن الناظم : ٢٥١ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٥٦٠ .

قال ابن الناظم: «يجوز في كل ما ينصب على التمييز أن يُجر بـ(من) ظاهرة إلا تمييز العدد والفاعل بالمعنى». (١)

الآن أن الأنصاري نقل عن ابن هشام في "توضيحه" انه استثنى كغيره مع هذين التمييز المحول عن المفعول ، قال : ويجوز جر التمييز بمن كـ "رَطْلٍ مِنْ زَيْتٍ" إلا في ثلاث مسائل إحداها تمييز العدد كـ "عِشْرِينَ دِرْهَمًا" الثانية : التمييز المحوّل عن المفعول كـ "غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجْرًا" ومنه "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدْبًا" ، بخلاف "مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا" الثالثة : ما كان فاعلا في المعنى إن كان مُحَوَّلًا عن الفاعل صناعةً كـ "طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا" ، أو عن مضاف غيره نحو : "زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا" إذ أصله "مَالٌ زَيْدٌ أَكْثَرُ" بخلاف "لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا". (٢)

قال الخضري في "حاشيته" : «ظاهره كالمثنى أنه يسمى تمييزاً عند جره» ، وقال ابن هشام بخلافه، وإنما يجوز الجر إذا أريد بالشبر ونحوه نفس الشيء المقدر من البر والأرض مثلاً، فإن أريد به الآلة التي يقدر بها وجب الجر لكن هذا ليس تمييزاً أصلاً، لأنه على معنى اللام لا من. ولذا لم يتعرض له المصنف والشارح. (٣)

وأم (من) الجارة هي البيانية على أصح الأقوال كما رجحه الاشموني في "حاشيته". (٤)

والسيوطي في "الهم" نقل قولين أحدهما أنه للتبعيض وصححه ابن عصفور ، ظاهر قول سيبويه، وذهب إليه الأنصاري في "الحاشية"، تبعاً للمراي . (٥)
والثاني : أنها زائدة قال في الارتشاف . (١)

(١) شرح ابن الناظم : ٢٥٢ ، أوضح المسالك : ٢ / ٣٦٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٩٢ .

(٢) أوضح المسالك : ٢ / ٣٦٧ ، حاشية الدرر السنية : ٥٦٢ .

(٣) حاشية الخضري : ١ / ٤٩٨ .

(٤) حاشية الصبان : ١ / ٩٦٥ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢٢٥ / ٤ . حاشية الدرر السنية : ٥٦٢ ، توضيح المقاصد : ٧٣٤ ، همع الهوامع : ٢ / ٢١٩ .

ذهب بعض النحاة أنها لبيان الجنس. (٢)

تمييز العدد:

ذهب ابن الناظم إلى أن لا يجوز تمييز العدد ، و أما الأنصاري تبع المرادي في عدم صحة استثناء تمييز العدد ، و قال المرادي : « لانسلم صحة استثناء الشارح ، لان التمييز في نحو : "لله درُّه فارساً" و "ونعم المرء من رجل تهامي" تمييز مفرد لتمييز جملة ، والمنقول عن الفاعل لا يكون إلا تمييز جملة ، ويلزم الشارح جاوز الجر بمن في نحو : "زيد أحسن (به) وجهاً" لانه في تعجب ، وقد نص غير المصنف على منعه ». (٣)

(١) ارتشارف الضرب : ٧٨٩ ، همع الهوامع : ٢ / ٢١٩ .

(٢) ينظر : وشرح الأشموني : ٢ / ٢٠٠ ، والبهجة المرضية : ١ / ٣٥٩ ، و همع الهوامع : ٢ / ٢٦٥ ، وحاشية ياسين على التصريح : ٣٩٥ / ١ .

(٣) توضيح المقاصد : ٧٣٤ ، شرح ابن الناظم : ٢٥٢ ، حاشية الدرر السنية : ٥٦٣ .

المسألة (١٦) : باب الإضافة

نقل ابن الناظم عن سيبويه - رحمه الله - قوله : مررت برجل صالح إلا صالحاً
فطالح. (١)

قال الأنصاري: " لا شاهد فيه "، لان كلامه حول الجر بالإضافة في "كم"
الاستفهامية ، وإنما ذكره توطئة لما فيه الشاهد لهذه المسألة. (٢)

التوجيه في قوله تعالى : إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ [الأعراف/٥٦] :

عبر ابن الناظم : بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [الأعراف/٥٦] ، عن
الإمكان لما فيه من إطلاق المذكر على الله تعالى ولا يخفى ما فيه ، لان فيه أقوالاً آخر ،
منها أن (قريباً) بوزن فعيل وهو يستوي فيه المذكر والمؤنث. (٣)

قال ابن جني في "الخصائص" : « إنه أراد بالرحمة هنا المطر . ويجوز أن يكون
التذكير هنا (إنما هو) لأجل فعيل» (١) ، ولم يقل قريبة، لأنه أراد بالرحمة الإحسان،

(١) شرح ابن الناظم : ٢٧١ ، ينظر : الكتاب : ١ / ٢٦١ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٥٩٥ .

(٣) الفصل في صناعة الإعراب : ١ / ٥٩ ، شرح ابن الناظم : ٢٧٧ ، حاشية الدرر السنية : ٦٠٥ .

ولأن ما لا يكون تأنيثه حقيقيا جاز تذكيره. وقال الفراء: إذا كان القريب في معنى المسافة يذكر ويؤنث، وإذا كان في معنى النسب يؤنث، بلا اختلاف بينهم.^(٢)

وذهب الكفوي في "الكليات" : « إحصان الله والقول بأن تأنيثه غير حقيقي ليس بجيد إلا مع تقديم الفعل وفي التأخير لا يجوز إلا التأنيث و قيل لاكتساب المضاف تذكيرا من المضاف إليه ويبعده ﴿ لعل الساعة قريب ﴾ ، ولأن تأنيثها غير حقيقي». ^(٣)

قال الخصري في "حاشيته" : « قيل إنما حذف التاء لتأويل الرحمة بالغفران، أو على حذف مضاف أي أثر رحمة الله قريب، وقيل غير ذلك ». ^(٤)

وذهب ابن عقيل في "شرحه" إن (رحمة) مؤنث واكتسبت التذكير بإضافتها إلى الله تعالى. ^(٥)

أنواع الملازمة للإضافة :

ذكر ابن الناظم ثلاثة أنواع الملازمة للإضافة: ^(٦)

أحدها : ما لازم الإضافة إلى المضمَر .

والثاني : ما يضاف إلى الظاهر والمضمَر .

والثالث : ما لازم الإضافة إلى الجمل .

نبه الأنصاري للنوع الرابع ، وقد صرح به ابن هشام وغيره ، قال : « وما يختص بالظاهر كـ "أولى ، و "أولات ، و "ذى " و "ذات " قال الله تعالى : ﴿ نَحْنُ أَوْلُو قُوَّةٍ ﴾ ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ ﴾ ﴿ وَذَا النُّونِ ﴾ و ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾ . ^(٧)

(١) الخصائص لابن جني : ٢ / ٤١٢ .

(٢) الجوهري ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل بن حماد ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى القاهرة : ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م : ٢ / ٦ .

(٣) الكليات لأبو البقاء الحسيني : ١ / ٣٥٩ .

(٤) حاشية الخصري : ٣ / ١٢٧ .

(٥) شرح ابن عقيل : ٣ / ٥١ .

(٦) شرح ابن الناظم : ٢٧٧ .

(٧) أوضح المسالك : ٣ / ١١٢ ، حاشية الدرر السنية ٦٠٦ .

الشهر والنهار من الأزمنة المحدودة :

جعل ابن الناظم الشهر والنهار من الأزمنة المحدودة ، وأجرى عليه أحكام منها وجبَ إضافته إلى المفرد ، ولا يُضاف إلى الجملة.^(١)

وهذا غير مرضي عند الأنصاري من جعل النهار كشهر محدوداً ، واليوم غير محدود ، ولا يخفى ما فيه ، لاتحادهما ، فان فرقوا بينهما بان الإضافة إلى الجملة مسموعة في اليوم دون النهار ، قلنا : ذلك لا يقتضى كون النهار محدوداً دون اليوم فالأوجه إن النهار غير محدود كالיום ، وذهب المرادي بغير المحدود ما يعم ما لا يختص بوجه ما كـ : وقت وحين ومدة ، وما يختص بوجه دون ، وجه كنهار وصباح ومساء وبالمحدودة ، وما يدل على عدد دلالة صريحة كيومين وأسبوع وشهر ، وخرج بالصريحة ، نحو : النهار واليوم ، إذ دلالتها على اثنتي عشرة ساعة ، ولا تستحضر بذكرهما كاستحضر عدد أيام الأسبوع بذكر الأسبوع وعدد أيام الشهر بذكر الشهر.^(٢)

قال السيوطي في "الهمع الهوامع" : « ومنه المحدود والمعدود والموقت كيومين وليلتين وأسبوع وشهر وسنة فلا يضاف شيء من ذلك إلى الجمل على الصحيح عند ابن مالك ». ^(٣)

تعقبات لاستشهاد ابن الناظم :

استشهد ابن الناظم ^(٤) بحالة إذا حذف المضاف إليه ، ولم ينو لفظه ، ولا معناه ، فتكون نكرة منونة ؛ لأن المضاف إليه غير منوي ، وهذه الحالة يجوز فيها كذلك النصب ، والجر قال الشاعر :

(١) شرح ابن الناظم : ٢٨٠.

(٢) حاشية الدرر السنية : ٦١١ ، الأصول في النحو : ١ / ١٩١ ، حاشية الخضري : ٢ / ٤٣ ، حاشية الصبان : ١ / ١٠٥٧.

(٣) همع الهوامع : ٢ / ١٣١.

(٤) شرح ابن الناظم : ٢٨٦.

فساغ لي الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الحميم

وأشكل الأنصاري على لفظ الحميم وان الصحيح (الفرات) لان الأول من الأضداد ،
والرواية الثانية أدق ، إي : العذب السائغ وهو الأنسب ، لان الحميم يطلق على الحار وكما
قلنا ليس مراداً. (١)

واستشهد ابن الناظم بقراءة ابن جمار : تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ
[الأنفال/٦٧] إي عمل الآخرة ، وفيه الشاهد. (٢)

وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جره والمحذوف ليس مماثلاً للملفوظ
بل مقابل له كقوله تعالى : ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ [الأنفال/٦٧] ، في
قراءة من جر الآخرة والتقدير والله يريد باقي الآخرة ومنهم من يقدره والله يريد عرض
الآخرة فيكون المحذوف على هذا مماثلاً للملفوظ به والأول أولى وكذا قدره ابن أبي الربيع
في شرحه للإيضاح. (٣)

قال الأنصاري : « لكن المضاف ليس مثل المطوف عليه لفظاً ، وأيضاً المعطوف
جملة فيها المضاف لا نفس المضاف ». (٤)

وقد نبه عليهما ابن هشام ، فقال : « وقد يبقى على جره وَشَرَطُ ذَلِكَ فِي الْغَالِبِ :
أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ مَعْطُوفًا عَلَى مُضَافٍ بِمَعْنَاهُ كَقَوْلِهِمْ مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ وَلَا أَخِيهِ يَقُولَانِ
ذَلِكَ » (٥)

(١) حاشية الدرر السنية : ٦٢١ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٢٨٨ .

(٣) شرح ابن عقيل : ٧٨ / ٣ .

(٤) حاشية الدرر السنية : ٦٢٤ .

(٥) أوضح المسالك : ١٦٨ / ٣ .

وليس من العطف على مماثل قراءة ابن جمار ، لأن المضاف المحذوف ليس معطوفاً وليس مماثلاً للمذكور بل هو مقابلاً (دير من قدر : باقي الآخرة ، أو ثواب الآخرة ، أو عمل الآخرة أما من قدره : عرض الآخرة على سبيل التقابل فهو مماثل للمذكور ، لكنه ليس معطوفاً عليه وإنما هو بعض المعطوف ، وهو الجملة . ووجه نزع المضاف في الآية وإبقاء المضاف إليه مجروراً يوضحه ابن جني بأنه لما " جرى ذكر العرض صار كأنه أعاده. (١)

ألف عاصا في لغة هذيل:

قال ابن الناظم : وأما الألف فتبقى ساكنة ، والياء بعدها مفتوحة ، ولا فرق بين الألف المقصورة وغيرها في لغة هذيل ، فيقال في نحو ، عاصا ومسلمان : عاصاي ومسلماي. (٢)

ونقل الأنصاري قول المرادي انه قال : ينبغي إن يستثنى من ذلك ألف (لدى) و (على) الاسمية ، فانالكثر فيه القلب مع ياء المتكلم.

فان قلت : فهل يجوز للقلب ألف المثني في لغة من التزمها مطلقاً ؟ . (٣)

قلت : قال في الارتشاف في جوازه إلى سماع. (٤)

وقال : قلبها في لدى وإلى وعلى الاسمين أكثر وأشهر في اللغات من السلامة نحو

لدى وعلى الشيء وإلى وبعض العرب يقول لداعي وعلاي. (٥)

(١) نزع الخافض في الدرر النحوي : ١ / ٤٨٦ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٢٩٥ .

(٣) توضيح القاصد : ٨٣٦ ، حاشية الدرر السنوية : ٦٣٦ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٩١٠ .

(٥) همع الهوامع : ٢ / ٣٦١ .

المسألة (١٧) : المصدر

إعمال المصدر :

استدل ابن الناظم بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوَضوءُ ».

ومحل كلام النحاة في إعمال المصدر حيث عمل المصدر (قبلة) في (امرأته).
وغالب النحاة يمثلون بهذا الباب قوله تعالى : وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا [آل عمران/٩٧] ^(١)

وأجاب الأنصاري عن سبب العدول من الاستدلال به قال : « نكتة العدول إلى الاستدلال نه عن بأية ... احتمال كون (من استطاع) في الآية - بدلاً من الناس ، وفساد المعنى ، إذ المعنى حينئذ والله على الناس - مستطيعهم وغير مستطيعهم إن يحج البيت المستطيع ». ^(٢)

والآية فيها ثلاث توجيهات إعرابية: ^(٣)

١- قد جعل بعض النحاة هذه الآية شاهداً على إضافة المصدر إلى المفعول ، ثم رفعه الفاعل ، فَأَعْرَبَ (مَنْ) فاعلاً بالمصدر (حِجُّ) على أن (البيت) مضاف إليه ، أصله (المفعول به) .

(١) شرح ابن الناظم : ٢٩٨ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٦٤٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٢ ، الباب علل البناء والإعراب : ١ / ٤١٣ ، اللمع في العربية : ١ / ٨٩ ، أسرار العربية : ١ / ١٢٨ ، أوضح المسالك : ٣ / ٢١٤ ، الأصول في النحو : ٢ / ٤٧ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ١٠٣ .

مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : مَنْ استطاع منهم فَعَلَيْهِ ذلك .
 وردّ على هذا القول بأنه يصير المعنى : والله على جميع الناس أَنْ يَحْجَّ البيتَ المستطیع ،
 وهذا المعنى ليس بسديد ؛ لأنه يلزم تأثيم جميع الناس إذا ترك مُسْتطِيعٌ واحدًا الحج .
 ٢- ومن النحاة مَنْ أعرب (مَنْ) مبتدأ، والخبر محذوف ، والتقدير : مَنْ استطاع منهم
 فَعَلَيْهِ ذلك .

٤- ومن النحاة مَنْ أعرب (مَنْ) بدل بعض من (الناس) والتقدير : والله على الناسِ
 مُسْتطِيعُهُمْ حَجُّ البيت ، حكم تابع المجرور بالمصدر .

اشتباه في التمثيل :

مثل ابن الناظم (يا طالعا رجلا ،) و (يا حسنا وجهه) باب اسم الفاعل ، إنما هو في (يا
 طالعا جبلا) ، وأما تمثيله بـ (يا حسنا وجهه) فليس يحسن ، لان حسنا صفة مشبهة كما
 ذكره اسم فاعل. (١)

ذكر ابن الناظم مما يحتج به الكسائي في إعمال الموصوف (٢) قول الشاعر:
 إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمان في الخيط المزايل

وفيه الشاهد حيث عمل فيه (فاقد) بعد وصفه بـ(خطباء).
 وذهب الأنصاري تبعاً للصبان في "حاشيته" بأنه المنصوب بإضمار فعل يفسره
 (فاقد) ، إي : فقدت فرخين ، أو بـ(رجعت) بإسقاط حرف الجر ، أي : رجعت على
 فرخين رجعت ، فصل بينهما بالنعته، و قوله (إذ فرخين) علة للنفي في قوله ولا حجة. (٣)

مجىء (فَعَلَل) على وزن (فِعْلَل) :

(١) شرح ابن الناظم : ٣٠٢ ، حاشية الدرر السنية ٦٤٨ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٣٠٦ .

(٣) حاشية الصبان : ١١٢٠/١ : حاشية الدرر السنية : ٦٥٥ .

ذهب ابن الناظم إذا كان الفعل على وزن (فَعَّلَ) قد يجيء على وزن (فعلال) وهو عندهم بعضهم نقيس مطلقاً^(١) ، قال ابن عقيل في "شرحه" : « وهو المقيس فيه ».^(٢)
قال الأنصاري : « كلام والده في التسهيل يقتضي اعتماده ، وكلامه هنا بخلافه ».^(٣)

قال ابن هشام في "أوضح المسالك" : « وقياس فعلل وما ألحق به فعلله كدحرج
دحرجة وزلزل زلزلة وبيطر بيطرة وحوقل حوقلة وفعلال - بالكسر - إن كان مضاعفا
كزلزال ووسواس وهو في غير المضاعف سماعي كسرهف سرهافا ».^(٤)
ورجح السيوطي في "الهمع الهوامع" قال : « الأصح أنه سماع لا قياس فإن كان
مضاعفا كزلزال ففعلال بالفتح لهم مطرد كزلزال ».^(٥)

مجىء اسم الفاعل من (فَعَّلَ) :

قال ابن الناظم : الذي كثر في اسم الفاعل من (فَعَّلَ) حتى كاد يطرد : أن يجيء
على (فَعَّلَ أو فَعِيلَ) نحو : ضَخَمَ فهو ضَخْمٌ...^(٦)
إلا إن الأنصاري أشكل على كلامه قال : كلامه يقتضي أن فعلاً وفعيلاً غير
قياسيين.^(٧)

قال المرادي : إن هذين الوزنين أولى به من غيره نحو : (ضخم فهو ضخم وجمل
فهو جميل) فان قلت : فهل ينقاس عليهما .
قلت : أما فعيل فنقيس ، وقال في شرح "التسهيل" ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع
فهو مصيب.^(١)

(١) شرح ابن الناظم : ٣١٢ ، الأصول في النحو : ٣ / ٢٣٠ .

(٢) شرح ابن عقيل : ٣ / ١٣١ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ٦٦٢ ، شرح التسهيل : ٣ / ٤٧٢ .

(٤) أوضح المسالك : ٣ / ٢٣٩ ، الأصول في النحو : ٣ / ٢٣٠ .

(٥) همع الهوامع : ٣ / ٢٢٥ .

(٦) شرح ابن الناظم : ٣١٥ .

(٧) حاشية الدرر السنية : ٦٦٧ .

فكلام والده يخالف كلام ابن الناظم كما بينه المرادي وتبعها في ذلك الأنصاري. (٢)

بما تختص الصفة المشبهة :

قال ابن الناظم : « ومما تختص به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل استحسان جرّها الفاعل بالإضافة ... فان ذلك لا يسوغ في اسم الفاعل إلا إن أمن اللبس، فقد يجوز على ضعف وقلة في الكلام نحو : زيد كاتب الأب ». (٣)

و نقل الأنصاري عن المرادي اعتراضه من هذه المسألة ليست على إطلاقها بل إن قصد ثبوت اسم الفاعل ، فان كان من لازم عوامل معاملة الصفة المشبهة فتقول : (زيد قائم الأب) بالرفع والنصب والجر على حد الحسن الوجه ، وان كان متعدد بحرف جر ، فكذلك عند الاخفش ، ونقل المنع عن الجمهور ، وان كان من متعد إلى واحد ، عند المصنف بشرط أمن اللبس وفاقاً للفارسي وذهب كثير إلى منعه ، وفصل قوم فقالوا : إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز ، وألا فلا. (٤)

وان كان من متعد إلى أكثر من واحد لم يجز (جعله) كالصفة المشبهة .
وفي تمثيله بـ(قائم الأب) بالنظر إلى الجر نظر يعرف مما يأتي في نحو : (زيد كاتب أبوه) . (٥)

قال ابن هشام بعد ذكره التعريف الذي ذكره الناظم ، قال: « فخرج نحو: زيدٌ ضاربٌ أوهُ ، فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة لئلا تُوهَمَ الإضافة إلى المفعول ونحو: زيد كاتب أبوه ، فإن إضافة الوصف فيه وإن كانت لا تمتنع لعدم اللبس لكنها لا

(١) توضيح المقاصد : ٨٦٩.

(٢) توضيح المقاصد : ٨٦٩ ، حاشية الدرر السنية : ٦٦٧.

(٣) شرح ابن الناظم : ٣١٨.

(٤) حاشية الدرر السنية : ٦٧١ توضيح المقاصد : ٨٧٣.

(٥) توضيح المقاصد : ٨٧٣ .

تحسن لأن الصفة لا تُضَافُ لمرفوعها حتى يُقَدَّرَ تحويلُ إسنَادِهَا عنه إلى ضمير موصوفها
بدليلين :

أحدهما: أنه لو لم يقدر كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه .
والثاني : أنهم يُؤنثون الصفة في نحو : هُنْدٌ حَسَنَةٌ الْوَجْهِ ، فهذا حسن أن يقال : زيد
حسن الوجه ، لأن مَنْ حَسُنَ وَجْهُهُ حَسُنَ أَنْ يَسُنْدَ " الْحُسْنُ " إلى جملة مجازاً وَقَبْحُ أَنْ
يقال : زيد كاتب الأب ، لأن مَنْ كَتَبَ أَبُوهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ تُسْنَدَ الْكِتَابَةُ إِلَيْهِ إِلَّا بِمَجَازٍ بَعِيدٍ .
(١)

والذي قاله هو الموافق لمفهوم قوم النظم وصوغها من لازم». (٢)

العلم بالمعرف يجب تقدمه على العلم بالمعرف :

وقال ابن الناظم : « وأنت تعلم إن العلم بالمعرف يجب تقدمه على العلم بالمعرف ،
فلذلك لم أعول في تعريفها على استحسان إضافتها إلى الفاعل». (٣)
وهذا وهم منه ، قال ابن هشام : وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة موقوف على
النظر في معناها لا على معرفة كونها صفة مُشَبَّهَةٌ وحينئذ فلا دَوْرَ في التعريف المذكور
كما توهمه ابن الناظم (٤)

(١) أوضح المسالك : ٣ / ٣٤٧ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٦٧٢ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٣١٨ .

(٤) أوضح المسالك : ٣ / ٣٤٧ .

المسألة (١٨) : التعجب

قال ابن الناظم : « ما أحسن زيدا ! » فـ(ما) فيه عند سيبويه نكرة غير موصوفة ، في موضع رفع بالابتداء ، وساغ الابتداء بالنكرة ، لأنها في تقدير التخصيص .
لم يرض الانصاري هذا التوجيه ونقل اعتراض المرادي وانه قوله ، فيه نظر ، لانه خلاف الظاهر ، وان المسوغ الصحيح هو قصد الابهام»^(١).

وقد ذكره والده في "التسهيل" ، قال : « إن قصد المتعجب الإعلام بان المتعجب منه ذو مزية أدركها جلي ، وسبب الاختصاص بها خفي ، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك إن تفتتح بنكرة غير مختصة ، ليحصل بذلك إيهام متلوّ بإفهام ، ولا ريب إن الإفهام حاصل بإيقاع (أفعل) على المتعجب منه إذ لا يكون إلا مختصا ، فيتعين كون الثاني مقتضياً للإيهام وهو (ما) فلذلك اختير القول بتكثيرها ، ولا يمتنع الابتداء بها وان كانت نكرة غير مختصة»^(٢).

قال ابن الناظم : « إذا أردت التعجب من فعل فقد بعض الشروط المصححة للتعجب من لفظ فجيء بـ(أشد أو اشدد) أو ما جرى مجرهما »^(٣).

(١) حاشية الدرر السنية : ٦٨٣ ، توضيح المقاصد : ٨٨٦.

(٢) شرح التسهيل : ٣١/٣.

(٣) شرح ابن الناظم : ٣٣٠.

قال الأنصاري : لا يختص هذا العمل بما فقد ذلك ، بل يجوز في مستوفيتها نحو ما أشد ضرب زيد ، وهو ظاهر ، وهو قضية قوله الأتي قبل قول الناظم : (وبالنذر احكم) ولو امن اللبس جاز ايلأؤه المصدر الصريح. (١)

التعجب من الجامد غير المشتق :

ذهب ابن الناظم وتبعه المرادي إن الجامد والذي لا يتفاوت يمكن إن يتعجب منه بواسطة ، ومثلوا له : مات زيد ، ما افجع موته ، وافجع بموته وهو ظاهر . (٢)
إلا إن الأنصاري نقل عن ابن هشام خلافة من إن الجامد والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما البتة : لا بناءً ولا توصلًا كنعَمَ ، وبئس. (٣)
لأن الجامد لا مصدر له فَيُنصَبَ أو يُجَرَّ ، والذي لا يتفاوت معناه ليس قابلاً للتفاضل، فلا يتحقق معنى التعجب ، والفعل الجامد ضعيف في ذاته لا يتصرف في نفسه. (٤)

تقديم معمول فعل التعجب عليه:

نفى ابن الناظم أن يكون هناك خلاف في امتناع تقديم معمول فعل التعجب عليه ، ولا في امتناع الفصل بينه وبين المتعجب منه بغير الظرف ، والجار والمجرور ، كالحال ، والمنادى . (٥)

(١) حاشية الدرر السنية : ٦٩٠.

(٢) شرح ابن الناظم : ٣٣١.

(٣) أوضح المسالك : ٣ / ٢٧٠ ، حاشية الدرر السنية : ٦٩١.

(٤) حاشية الخضري : ٢ / ١١٠ ، شرح الأشموني : ١ / ١٦٦ ، تعجيل الندى بشرح قطر الندى لعبد الله الفوزان : ١ / ٢٨٣.

(٥) شرح ابن الناظم : ٣٣١.

فلا تقول : زِيداً ما أَحْسَنَ ، ولا : ما زِيداً أَحْسَنَ ، ولا : زِيدِ أَحْسِنُ ؛ ذلك لأنَّ فعل التعجّب جامد غير متصرف ، والفعل الجامد ضعيف في ذاته لا يتصرّف في نفسه ولذلك لا يتصرّف في معموله لا بتقديمه عليه ، ولا بالفصل بينه وبين معموله .

ونقل الأنصاري ما ذكره المرادي من انه تبع والده في نفي الخلاف ، وليس كما زعما ، فقد ذهب الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين إلى انه يجوز الفصل بينهما بالحال ، وأما الفصل بالمنادى فقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جوازه ، كقول علي رضي الله عنه : اعزز عليّ أبا اليقضان أن اراك صريعاً مجدلاً ، قاله ل عمار بن ياسر حين راه مقتولاً مجدلاً ، اي مرمياً على الجدالية بالفتح وهي الأرض. (١)

المسألة (١٩) : باب نعم وبئس

قال ابن الناظم : « فعند أكثر النحويين أن (ما) في موضع نصب على التمييز للفاعل المستكن (٢) ، في قولهم (نعم ما صنعت) .

استشكل الأنصاري كيف يصح جعل (ما) تمييزاً للفاعل المستكن مع مساواتها له في الإبهام ؟

أجاب الأنصاري بقوله : بان المراد من (ما) شيء له عظمة أو حقارة أو نحوهما بحسب المقام ، فهو في قوة النكرة المختصة ، فهو اخص من الفاعل». (٣)

مثل ابن الناظم بـ (العلم نعم المقتني والمقتنى) تبع فيه والده ، ونقل الأنصاري اعتراض ابن هشام عليه من الذي مثل نه من باب تقديم المخصوص لا من باب تقديم ما يشعر به، إي : فحذف المخصوص بالمدح ؛ لتقدّم ما يُشعر نه ويدلّ عليه. (٤)

(١) توضيح المقاصد : ٨٩٩ ، حاشية الدرر السنية : ٦٩٢ ، همع الهوامع : ٣ / ٢٨ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٣٣٦ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ٧٠١ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٣٣٧ ، حاشية الدرر السنية : ٧٠٣ .

قال ابن هشام: « وقد يتقدّم المخصوصُ فيتعين كونه مبتدأ نحو: زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ ، وقد يتقدّم ما يُشعر به فيحذف نحو: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ ﴾ أي : هو وليس منه : العلمُ نِعَمَ الْمُقْتَنَى ، إنما ذلك من التقدم.» (١)

وعبارته هنا وفي الكافية توهم منع تقديم المخصوص وأن المتقدم مشعر به فقط ، وإن صلح له حيث قال أولاً: ويذكر المخصوص بعد ثم قال: وإن يقدم الخ ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لكونه مخصوصاً إذا أخرج لأن العلم مبتدأ خبره بالجملة بعده وهو خلاف ما صرح به في التسهيل من جواز تقديمه، واختاره الموضح بشرط صلاحيته للتأخير. ولذا اعترض مثال المتن بأنه من تقديم المخصوص لا المشعر به إلا أن يجعل العلم مفعولاً بمحذوف أي الزم العلم أو خبر المحذوف أي الممدوح العلم أو عكسه، وجملة: نعم المقتنى، مستأنفة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص لعدم صلاحيته للتأخر كونه من جملة أخرى. ويراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالباً، وقوله وإن يقدم مشعر به أي بمعناه كفى عن ذكره مؤخراً أعم من كون المتقدم مخصوصاً إن صلح أو غيره إن لم يصلح، وإذا قدم المخصوص كان مبتدأ خبره الجملة بعده قولاً واحداً، ولا يأتي فيه الخلاف المتقدم. (٢)

تنبيهان: الأول توهم عبارته هنا وفي الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وأن المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به وهو خلاف ما صرح به في التسهيل. الثاني حق المخصوص أمران: أن يكون مختصاً أو أن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس، فإن باينه أول نحو: ﴿ بئس مثل القوم الذين كذبوا ﴾ [الجمعة/٥]، أي مثل الذين كذبوا. (٣)

(١) أوضح المسالك : ٣ / ٢٨٠ .

(٢) ينظر : حاشية الخصري : ٢ / ١١٧ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ١٦٧ .

(٣) شرح الأشموني : ١ / ١٧٧ .

المسألة (٢٠) : اسم التفضيل

نفى ابن الناظم أن يكون لـ(أص) فعلاً له بمعرض كلامه بباب اسم التفضيل انه لا يبنى من وصف لا فعل له فمثل بقولهم : (هو الصُّ من شَطَاظ) ^(١) فبنوه من لص ، ولا فعل له . ^(٢)

إلا أن اعترض الأنصاري عليه قال : فقد حكى ابن القطاع : لصصت الشيء لصاً ، جعلته في ستر ، ومنه اللص . ^(٣)
و ذهب ابن الناظم إلى أن (من) في باب التفضيل هي لابتداء الغاية ، ونقل الأنصاري الخلاف في المسألة. ^(١)

(١) المثل في : مجمع الامثال مجمع الامثال : الميداني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، الناشر دار القلم ، بيروت : ٢٥٧/٢ ، وجمهرة الامثال ١٨٠/٢ .

(٢) السعدي ، كتاب الأفعال : أبو القاسم علي بن جعفر ، الناشر : عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ م . : ٣ / ١٤٤ ، شرح ابن الناظم : ٣٤١ ، حاشية الدرر السنية : ٧٠٨ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٣٤١ .

اختلف في معنى (من) :

الأول : ذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لابتداء الغاية وإليه ذهب سيبويه (٢)، لكن أشار إلى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعية فقال في هو أفضل من زيد: فضله على بعض ولم يعم.

الثاني : ذهب في "شرح التسهيل" إلى أنها بمعنى المجاوزة وكأن القائل زيد أفضل من عمرو قال، جاوز زيد عمراً في الفضل.

قالوا ولو كان الابتداء مقصوداً لجاز أن يقع بعدها، إلى قال: ويبتل كونها للتبعية أمران:

أحدهما : عدم صلاحية بعض موضعها والآخر كون المجرور بها عاماً نحو: الله أعظم من كل عظيم ، قال المرادي : الظاهر كونها لابتداء الغاية ، ولا تفيد معنى التبعية (٣)، وما رد به الناظم ليس بلازم لأن الانتهاء قد يترك الإخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الإخبار به ويكون ذلك أبلغ في التفضيل إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء. (٤)
الثاني : أكثر ما تحذف من ومجرورها إذا كان أفعل خبراً ، ويقل إذا كان حالاً. (٥)

قال ابن هشام في "المغنى" : « وزعم ابن مالك أن من في نحو زيدٌ أفضلٌ من عمرو للمجازة، وكأنه قيل: جاوز زيد عمراً في الفضل، قال: وهو أولى من قول سيبويه وغيره إنها لابتداء الارتفاع في نحو أفضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شرٌّ منه إذ لا يقع بعدها إلى». (٦)

(١) شرح ابن الناظم : ٣٤٣ ، حاشية الدرر السنية : ٧١٠.

(٢) الكتاب : ٢٢٤.

(٣) توضيح المقاصد : ٩٣٤.

(٤) شرح الأشموني : ١ / ١٨٢ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ .

(٥) توضيح المقاصد : ٩٣٤ ، شرح الأشموني : ١ / ١٨٢ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، التحفة الوفية بمعاني حروف العربية : إبراهيم بن

محمد بن إبراهيم السفاقي : ١ / ١٠ ، همع الهوامع : ٢ / ص ٣١٩.

(٦) مغني اللبيب : ١ / ١٢١.

الإفراد والتذكير في أفعال التفضيل :

ذهب ابن الناظم تبعاً لأبيه في النظم من لزوم أفعال التفضيل المجرد الإفراد والتذكير وكذلك المضاف إلى نكرة وهي أن يكون مضافاً فإن أضيف إلى نكرة امتنع وصله بمن الجارة ، ويجب فيه الإفراد والتذكير. (١)

قال الأنصاري : « وقد أجاز تأنيثه وتثنية تقول : هند فضلى امرأة تزورنا ، و الهندان فضليان امرأتين تزورنا ، لكن المشهور الأول ، لأن معنى : زيد أفضل رجل ، أفضل من كل رجل ، فحذفت " كل " و " من " ، وأضيف " فعل " إلى ما كانت " كل " مضافة فلزم ترك المضابفة لشبهه بالمجرد في التنكير ، ولإمكان ظهور (من) . » (٢)

قال السيوطي في " همع الهوامع " : « يلزمه الإفراد والتذكير إن جرد أو أضيف لنكرة سواء كان تابعاً لمذكر أم مؤنث لمفرد أم مثنى أم مجموع نحو زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من دعد والزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو والهندان أفضل من دعد والهندات أفضل من دعد ونحو زيد أفضل رجل وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجال وهي أفضل امرأة وهن أفضل نساء خلافاً للفراء في الثاني حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناة من المعرفة فصله واقتضى حينئذ أن يؤنث ويثنى نحو هند فضلى امرأة تقصدنا والهندان فضلتا امرأتين تزوراننا . » (٣)

شروط رفع أفعال التفضيل الاسم الظاهر :

(١) شرح ابن الناظم : ٣٤٤ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ١٧٨ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٧١٣ .

(٣) همع الهوامع : ٣ / ٥٨ .

ذكر ابن الناظم من شروط رفع افعال التفضيل الاسم الظاهر إذا ولي نفيًا أو استفهام ، وان يكن مرفوعه أجنبيًا مُفضَّلًا على نفسه باعتبارين ، فإذا تحقَّق ذلك رفع الاسم الظاهر كثيراً في كلام العرب . (١)

قال الأنصاري : « ألحق به والده في "شرح التسهيل" النهي والاستفهام الذي بمعنى النفي نحو : لا يكن غيرك أحب إليه الخبر منه إليك ، و هل في الناس رجل أحق به الحمد من بمحسن لا يمن ، واعم من ذلك قول الرضي : لا منع أن يستعمل في لك ما يفيد النفي ، وان لم يكن صريحاً فيه ، نحو : قلما رايت رجلاً أحسن .» (٢)

والمراد بالأجنبي هنا : الأجنبي من الموصوف ، مع انه لا حاجة لذكره ، لان ماخرج حينئذ من نحو أبوه في : ما رأيت رجلاً أحسن من أبوه ، يخرج بما بعده ، ولهذا لم يذكره المرادي . (٣)

المسألة (٢١) : النعت

اعتراض الناظم على أبيه :

اعترض ابن الناظم على النظم في قوله :

وأنعت بمشتق كصعب وذرب وشبهه كذا وذى والمنتسب

قال : فلو قال : « وأنعت بوصف مثل صعب وذرب ، كان امثل ، لان من المشتق أسماء الزمان والكان والآلة ، ولا ينعت بشيء منها ، إنما ينعت بما كان صفة ... » . (٤)

وجه الأنصاري كلام الناظم قال : « أجيب عنه بان المراد بالمشتق عند النحاة ، إذا أطلق الصفات الأربعة اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وافعل التفضيل ، وان كان هو عند (التصريفيين) ما اخذ من لفظ المصدر .» (١)

(١) شرح ابن الناظم : ٣٤٦ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٧١٦ ، شرح التسهيل : ٦٨/٣ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ٧١٧ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٣٥٢ .

قال ابن عقيل في "شرحه" : « لا ينعت إلا بمشتق لفظاً أو تأويلاً ، والمراد بالمشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعال التفضيل ، والمؤول بالمشتق كاسم الإشارة نحو مررت بزيد هذا أي المشار إليه وكذا ذو بمعنى صاحب والموصولة نحو مررت برجل ذي مال أي صاحب مال وبزيد ذو قام أي القائم والمنتسب نحو مررت برجل قرشي أي منتسب إلى قریش ». (٢)

والمتبادر منه أنه يشترط في النعت كونه مشتقاً أو مؤولاً به وهو رأي الأكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب إلى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالاته على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية. (٣)

قال الأشموني فيء "شرحه" : « (وَأَنْعَتُ بِمُشْتَقٍّ) والمراد به ما دل على حدث وصاحبه وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبهة. (كَصَعَبٍ وَذَرِبٍ) وأفعال التفضيل كأقوى وأكرم، ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح ». (٤)

أما قول ابن الناظم : « ينعت بالمصدر كثيرا ، على تأوله بالمشتق ... كأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله : رجل ذو رضى ، وامرأة ذات رضى ». (٥)

قال الأنصاري : « مقيد بغير الميمي ، أما الميمي كمزار ، وميسر فلا ينعت به » كما نبه عليه المرادي في "المقاصد". (١)

(١) حاشية الدرر السنية : ٧٢٣.

(٢) شرح ابن عقيل : ٣ / ١٩٥.

(٣) حاشية الصبان : ١ / ١٢٨٠.

(٤) شرح الأشموني : ١ / ١٩٢.

(٥) شرح ابن الناظم : ٣٥٣.

وهل لفظ (كثيراً) يشعر بالاطراد ؟ ، قال المرادي : قلت : لا كما قال في الحال بكثرة ، وقد صرح بعدم اطراد وقوعه نعتاً وحالاً .
وقال أيضاً : فهل هما في الكثرة سواء ؟ ، قلت : لا ، بل جعل حالاً أكثر من جعله نعتاً ، ذكر ذلك في "شرح التسهيل" .^(٢)

وقوله : « على تأوله بالمشتق ... كأنهم قصدوا بذلك التنبيه » .^(٣)

أولاً : يكثر استعمال المصدر نعتاً ، نحو : مررت بقاضٍ عدلٍ ، ومررت بامرأةٍ عدلٍ ، فيلزم الإفراد والتذكير ، والنعت بالمصدر على خلاف الأصل ؛ لأنه جامد فهو يدل على المعنى لا على صاحبه .^(٤)

قال الأنصاري : « الشارح خلط بين القولين بالأخر حيث قال : كأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله : رجل ذو رضا ، وامرأة ذات رضا » .^(٥)
وإنما صحَّ النعت به ؛ لأنه مؤوَّل بأحد ثلاثة تأويلات :^(٦)

١- إمّا على تأويله بالمشتق ؛ فقولنا : رجلٌ عدلٌ ، مؤوَّل بـ (عادل) وهو مذهب الكوفة .

٢- وإمّا على تقدير مضاف محذوف ؛ فقولنا : رجلٌ عدلٌ ، تقديره : رجلٌ ذو عدلٍ ، فحذف (ذو) وأقيم المصدر مقامه ، وهو مذهب البصرة .

٣- وإمّا على المبالغة ، بجعل الذات نفس المعنى مجازاً ، أو ادّعاءً ؛ فقولنا : رجلٌ عدلٌ ، جعلنا الرجل نفسَ العدلِ (أي : هو العدلُ نفسه) إمّا على سبيل المجاز ، وإمّا ادّعاءً .

(١) توضيح المتناصد : ٩٥٧ .

(٢) المصدر نفسه : ٩٥٧ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٣٥٣ .

(٤) شرح ابن عقيل : ٢٠١/٣ ، شرح الأشموني : ١٩٣/١ .

(٥) شرح ابن الناظم : ٣٥٣ ، حاشية الدرر السنية : ٧٢٦ .

(٦) شرح ابن عقيل : ٢٠١/٣ ، شرح الأشموني : ١٩٣/١ ، حاشية الدرر السنية : ٧٢٦ ، شرح الأشموني : ١٩٣/١ .

وأكثر النحويين يرون أن النعت بالمصدر - مع كثرته - مقصور على السماع ، فلا يقاس عليه . لأنه على خلاف الأصل . لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه .
والصحيح أنه يجوز القياس عليه . لكثرة وروده في الكلام الفصيح لا سيما القرآن الكريم . ولأنه أبلغ في أداء الغرض من المشتق - كما مضى - ومن ذلك قوله تعالى: (وكانوا قوماً بوراً) . (١)

حذف الموصوف :

وحق الصفة أن تصحب الموصوف ، وقد يحذف الموصوف إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره . فحينئذ تقوم الصفة مقامه ، قال ابن الناظم : وهو مطرد في النفي . (٢)

قال الأنصاري : « إي بعد اسم مجرور ن(من) و (في) وقضية كلامه أن ذلك غير مطرد في الإيجاب ، وليس كذلك نبه عليه المرادي ، فمثال المنفي ذكره الشارح ، ومثاله في الإيجاب كقولهم : منا ظعن ، وما منا فريقٌ ظعن . » (٣)

المسألة (٢٢) : التوكيد

قال ابن الناظم : « أما توكيد الجمع فيجمعان على (أفعل) كقولك : جاء الزيدون أنفسهم ... وكذلك في توكيد المثني على المختار ، كقولك جاء الزيدان أنفسهما ، ولقتهما اعينهما ، ويجوز فيها الافرد والتثنية . » (٤)

قال الأنصاري : « تبع فيه والده وغيره ، فمن وهمه في لك فهو الواهم . » (٥)

(١) دليل السالك : ٢ / ١٣٦ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٣٥٦ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ٧٣١ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٣٥٧ .

(٥) حاشية الدرر السنية : ٧٣٣ .

وقد قال ابن هشام : « ويجب اتصالهما بضميرٍ مُطَابِقٍ للمؤكِّد وأن يكون لفظهما طَبِيقَةً في الإفراد والجمع وأما في التثنية فالأصحُّ جمَعُها على أَفْعُلٍ ويترجَّحُ إفرادهما على تثنيتهما عند الناظم وغيره بعكس ذلك». (١)

لفظ (عامّة) :

قال ابن الناظم: « بعد التنبيه على أن (عامّة) من ألفاظ التوكيد بقوله :

واستعملوا أيضا ككل فاعله من عم في التوكيد مثل النافلة

يعني به : إن عد (عامّة) من ألفاظ التوكيد مثل النافلة. »

قال الأنصاري : « والظاهر إن الناظم لم يرد هذا المعنى حتى يرتب عليه الشارح مارتبه عقبه ، وإنما أراد مثل النافلة في ملازمة التاء لها ». (٢)
وقال ابن هشام : « كذلك التوكيد بعامّة والتاء فيها بمنزلتها في النافلة فتصلح مع المؤنث». (٣)

وقال الصبان في "حاشيته": قول الشارح وعد هذا اللفظ مثل النافلة حل معنى ولم يجعله زائدا بل مثل الزائد نظرا لكون البعض قد ذكره، وحينئذ لا يرد الاستدراك الذي ذكره الشارح لأنه لم يجعله نافلة بل مثلها أفاده سم . (٤)
وأكثر النحويين لم يذكرها — مع أن سيبويه ذكرها وهو من أجلهم فليست زائدة وأيضا فجميع لم يذكره الجمهور، ولم ينبه عليه . (٥)

(١) شرح ابن الناظم : ٣٥٩.

(٢) حاشية الدرر السنية : ٧٣٥ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٠٠ .

(٣) أوضح المسالك : ٣ / ٣٢٨ .

(٤) حاشية الصبان : ١ / ١٣٠٦ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ٢٠٨ .

(٥) حاشية الحضري : ٢ / ١٤٢ .

لفظ (دكاً دكاً) :

ذهب ابن الناظم إن (دكاً دكاً) توكيد في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ [الفجر/٢١].

قال الأنصاري : « قيل ليس هذا تأكيد ، لان معناه دكاً بعد دك »^(١) ، وإنما هو حال لتأويله بمكرر أدكها كما أول ادخلوا رجلاً رجلاً بمتناوبين ، وعلمته الحساب باباً باباً بمجموع أبوابه ، ومثله صفاً صفاً.^(٢)

خلافاً لكثير من النحويين لأنه جاء في التفسير أن معناه دكا بعد دك وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثا وأن معنى صفا صفا أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن والإنس وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيداً للأول بل المراد به التكرير كما يقال علمته الحساب بابا بابا.^(٣)

وقال الرضي في "شرح الكافية" : « قرأت الكتاب سورة سورة ، وقوله تعالى : (وجاء ربك والملك صفا صفا) ، فليس في الحقيقة تأكيداً ، إذ ليس الثاني لتقرير ما سبق ، بل هو لتكرير المعنى ، لأن الثاني غير الأول معنى ، والمعنى : جميع السور ، وصفوفا مختلفة ».^(٤)

اشتباه في التمثيل :

مثل ابن الناظم : بـ(قام زيد قام زيد) على التأكيد الفعل بالفعل ، إلا إن الأنصاري تعقبه فقال : هذه الأمثلة لكونها من باب الجملة بالجملة لا تصلح أمثلة لتأكيد المفرد الذي الكلام فيه ، فالوجه أن يقال : نحو : (قام قام زيد) كما مثل به غيره.^(٥)

(١) حاشية الدرر السنية : ٧٤٠.

(٢) حاشية الحضري : ٢ / ١٤٤.

(٣) شرح قطر الندى : ١ / ٢٩٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٣٧٢ ، ٣٧٣.

(٥) حاشية الدرر السنية : ٧٦٣ ، شرح ابن الناظم : ٣٦٢.

الفرق بين النعت وعطف البيان :

قال ابن الناظم : والحاصل إن المقصود من النعت إلا إن الفرق بينهما إن النعت لا بد أن يكون مشتقاً . (١)

قال الأنصاري : « يؤخذ منه ما قاله غيره ، إن إيضاح عطف البيان للمتبوع إنما هو بيانه حقيقة المقصود منه لا بدلالته على معنى فيه أو في سببيه بخلاف النعت » . (٢)
أي أنه فارق النعت من حيث أنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى في المتبوع ولا في سببيه . (٣)

المسألة (٢٣) : العطف

الفرق بين التخيير والإباحة :

ذهب ابن الناظم إن الفرق بين التخيير والإباحة في مجيء (أو) في الجملة ، قال :
« والفرق بينهما : إن التخيير ينافي الجمع ، والإباحة لا تأباه » . (٤)

(١) شرح ابن الناظم : ٣٦٦ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٧٤٦ .

(٣) شرح الأشموني : ١ / ٢٠٧ ، حاشية الحضري : ٢ / ١٤٦ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٣٧٩ .

قال الأنصاري : « ليس الفرق رجعاً إلى لفظ (أو) بل إلى قرينة خارجة انضمت إلى الكلام ، إن التخيير يرد ما في أصله الحظر ، والإباحة عكسه» .^(١)
 أما الفرق عند ابن هشام ، امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير وجوازه في الإباحة.^(٢)

مجيء (أو) للتقسيم :

ذكر ابن الناظم مجيء (أو) للتقسيم وعبر والده في التسهيل بالتفريق المجرد^(٣) ، قال ابن هشام في "المغنى" : « التقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف ذكره ابن مالك في منظومته الصغرى وفي شرح الكبرى ، ثم عدل عنه في التسهيل وشرحه فقال : تأتي للتفريق المجرد من الشك والإبهام والتخيير» .^(٤)

قال في شرح التسهيل : « والتعبير عن هذا التفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم ، لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أولى من استعمال (أو) نحو : الكلمة اسم وفعل وحرف^(٥) وبعضهم عبر عنه بالتفصيل بالمهملة» .^(٦)

قال الأنصاري : « وقوله في "التسهيل" : (أولى) يقتضي انه يصح التعبير في الآية ونحوها بالتقسيم أيضاً ، وقد يقال في التعبير في الآية بكل منهما نظر ، لأنه يكون في الخبر لا في الطلب ، وهو في الآية في الطلب لا في الخبر في (قولوا) ، وهو خبر لا طلب^(٧) .»

(١) حاشية الدرر السنية : ٧٦٣ .

(٢) أوضح المسالك : ٣ / ٣٧٧ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٣٩٦ ، شرح التسهيل : ٣٥٧ .

(٤) مغني اللبيب : ٢٤/١ ، الجنى الداني في حروف المعاني : ١ / ٣٨ .

(٥) شرح التسهيل : ٣٦٣ .

(٦) حاشية الصبان : ١ / ١٣٦٨ .

(٧) حاشية الدرر السنية : ٧٦٤ .

ولكن هناك فرق بين الاصطلاحين ؟ ، جاء في هامش حاشية الدرر : توقف فيه بدر الرياشي قائلاً : لا ادري ما الفرق بين التفريق والتقسيم ، وناقشه السمين بما لا يجدي.

وفرق أبو هلال العسكري في "الفروق اللغوية" بينهما ونسبوه للشمني والى حواشي المغني على إن الفرق بين التفريق والتقسيم :
التقسيم جعل الشيء أقساماً، وذلك يستدعي تقدم ما يتناول الأقسام نحو: الكلمة: اسم وفعل وحرف.

والتفريق: قطع الاتصال بين شيئين أو أكثر لما عرفت وذلك لا يستدعي تقدم ما يتناول. (١)

مجىء (أما) للإبهام على السامع :

قال ابن الناظم : « (أما) للإبهام على السامع كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ/٢٤] » (٢)
نقل الأنصاري عن ابن هشام إن الشاهد في الآية (أو) الأولى ، والظاهر انه في الثانية أيضا. (٣)

وذهب أبو عبيدة إلى أن أو بمعنى الواو ، فيكون من باب اللف والنشر ، والتقدير : وإنا لعلى هدى ، وإياكم في ضلال مبين ، فأخبر عن كل بما ناسبه ، ولا حاجة إلى إخراج أو عن موضوعها. (٤)

والى هذا المعنى ذهب الأزهري في "تهذيب اللغة" : المعنى: إنا وإنكم، فعطف "إياكم" على الاسم في قوله "إنا" على النون والألف، كما تقول: إني وإياك. (٥)

(١) الفروق اللغوية للعسكري : ١ / ١٢٩ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٣٧٩ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ٧٦٥ .

(٤) المحرر الوجيز : ٥ / ٣٥٠ ، البحر المحيط : ٩ / ٢٠٨ .

(٥) الأزهري ، تهذيب اللغة : أبو منصور محمد بن أحمد ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي ، - بيروت - ، الطبعة : الأولى ٢٠٠١م : ٥ / ٢٤٤ .

وأحسن من تكلمهم عن المسألة الصبان في "حاشيته" قال : « في "المغني" الشاهد في الأولى^(١) ، ووجهه الشمي بأن اعتبار الإبهام في إحداهما يغني عن اعتباره في الثانية والأولى أولى بالاعتبار لسبقها وفيه نظر إذ لا مانع من اعتباره فيهما وإن كان اعتباره في الأولى أكد». (٢)

ونقل الصبان عن الدماميني في الأولى والثانية والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله تعالى وعبده فهو على هدى وإن من عبد غيره فهو في ضلال مبين ... وقال بعضهم الشاهد في الثانية لأن الشرط تقدم كلام خبري وهو إنما يتحقق بقوله : (على هدى) لأن ما قبله ليس كلاماً وقد يقال إنا على هدى أو في ضلال مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثاني أو بالعكس إذ لا يتعين كونه خبراً عنهما وإن صلح لذلك لأنه جار ومجرور وعلى كل وجد الشرط مع أنه قد يمنع اشتراطه وإنما خولف بين الحرفين الداخلين على الحق والباطل لأن صاحب الحق كأنه مستعل على جواد يركض به حيث شاء وصاحب الباطل كأنه منغمس في بحر لا يدري أين يتوجه، ومما ظهر لي أن الآية وإن كانت للإبهام ظاهراً إلا أنها ترمز إلى التعيين لاقتضاء التناسب صرف ما بعد أو الثانية لما بعد أو الأولى وصرف ما قبلها لما قبلها ولاقتضاء الترتيب أيضاً ذلك فاعرفه. (٣)

مجيء (أو) للإضراب:

حكى ابن الناظم عن الفراء تمثيله على معنى الإضراب لـ(أو) قال : اذهب إلى زيد ، أو دع ذلك فلا تبرج اليوم . (٤)

(١) مغني اللبيب : ٢٢/ ١ .

(٢) حاشية الصبان : ١ / ١٣٦٩ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ١٣٦٩ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٣٧٩ .

اعترض الأنصاري المثال ، قال : « هذا المثال يُشكل على جعله الإضراب من العطف ن (أو) في الخبر » .^(١)

(إمّا) الثانية:

ذكر ابن الناظم مانعين من موانع عطف (إمّا) الثانية في قولهم : أما ذي وإمّا النائبة ، قال : والذي يمنع من كونها عاطفة أمران :
أحدهما : تقدمها على المعطوف عليه .

وقوعها بعد الواو ، والعاطف لا يتقدم المعطوف عليه ، ولا يدخل على عاطف غيره .^(٢)
قال الأنصاري : « هذا لا يصلح مانعاً ، لان الكلام في (أما) الثانية ، وهي لا تتقدم المعطوف عليه ، وما ذكره إنما هو في الأولى ، وليست عاطفة بلا خلاف ... وكان الشارح أراد مطلق (إمّا) لابقيد كونها ثانية أو ، أراد ذلك بقوله بعد : (غالب الاستعمال أن تكون مكررة) »^(٣)

فهم مُنْفِقُونَ على أنّ (إمّا) الثانية بمعنى أو ، ومختلفون في كونها عاطفة أو غير عاطفة .
ولا خلاف بينهم في أنّ (إمّا) الأولى ليست عاطفة .^(٤)

مجيء (بل) للإضراب :

قال ابن الناظم : « ومن حروف العطف (بل) ومعناها الإضراب ، وحالها فيه مختلف ، فان كان المعطوف بها جملة فه لتبنيه على أنها غرض واستئناف غيره » .^(٥)

(١) حاشية الدرر السنية : ٧٦٦ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٣٨٠ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ٧٦٧ .

(٤) أوضح المسالك : ٣ / ٣٨٢ ، الجنى الداني في حروف المعاني : ١ / ٩٠ ، الباب علل البناء والإعراب : ١ / ٤٢٦ ، مغني اللبيب : ١ / ٢٢ .

(٥) شرح ابن الناظم : ٣٨٣ .

فادعى الناظم في شرح الكافية أنها لا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه^(١)، ولم يرض الأنصاري هذا القول ونقل توهيم ابن هشام له، قال في "المغني": «وإما الانتقال من غرض إلى آخر ووهم ابن مالك إذ زعم في شرح كافيته أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه ومثاله (قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا) ونحو (ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة) وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح ومن دخولها على الجملة». (٢)

قال الأنصاري معقباً: «فأفاد كلامه فيما إذا وقع بعد (بل) جملة أنها تكون للإبطال كما تكون للانتقال، وإنها لا تكون عاطفة، وكل منهما مخالف لكلام الشارح ووالده». (٣)
وقال المرادي في "الجني الداني": «ولا يكون في القرآن إلا على هذا الوجه ليس على إطلاقه». (٤)

فإن قلت: هل هي قبل الجملة عاطفة أو لا، قلت: ظاهر كلام ابن مالك أنها عاطفة. وصرح به ولده في شرح الألفية، وصاحب رصف المباني. وغيرهم يقول: إنها، قبل الجملة، حرف ابتداء، وليست بعاطفة. (٥)

(بل) تنقل حكم النفي والنهي إلى ما بعدها :

(١) شرح الأشموني: ١ / ٢٢١، حاشية الدرر السنية: ٧٧٢.

(٢) مغني اللبيب: ١ / ١٥٢.

(٣) حاشية الدرر السنية: ٧٧٢.

(٤) الجني الداني في حروف المعاني: ١ / ٣٩.

(٥) المصدر نفسه: ١ / ٣٩.

ذكر ابن الناظم عن المبرد انه أجاز في (بل) نقل حكم النفي والنهي إلى ما بعدها ،
و نقل السيوطي عن ابن مالك في "التسهيل" إن هذا الاستعمال خلاف ما أجازته العرب
(١)، قال الشاعر :

لو اَعْتَصَمْتَ بنا لم تَعْتَصِمْ بعِدَى بل أولياءَ كُفَاةٍ غَيْرِ أوْغَادِ

قال الأنصاري : « والشاهد فيه ، انه احتج به على المبرد في تجويزه ان تكون
(بل) ناقلة لحكم النفي او النهي لما بعدها ، وذلك لان نقل حكم الاول للثاني لما فيه من نفي
الاعتصام لا يناسب مقصور الشاعر ، و (اولياء) بالجر بالفتحة عطفاً على (عداً) ، وقيل :
بالرفع خبر مبتدا محذوف ، اي : نحن ولا شاهد فيه ، لان الكلام في عطف المفرد لا في
عطف الجملة ، ويرى بالنصب عطفاً على (بنا) ولا شاهد فيه أيضاً .» (٢)

حذف العاطف والمعطوف :

قال ابن الناظم : « وقد تحذف الفاء مع المعطوف بها إذا امن اللبس ، وكذلك الواو
فمن حذف الفاء مع معطوفها قوله تعالى : ﴿ فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ
لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة/٥٤] التقدير فامتثلتم فتاب عليكم
» (٣).

قال الانصاري : « اي معطوف على (فأقتلوا أنفسكم) بناءً على جواز على جواز
الخبر على الانشاء ، فالاستشهاد بذلك على هذا التقدير ، لكنه ليس بلازم لما قال السعد
التفتازاني كغيره يجوز ان يكون معطوفاً عليه فلا شاهد فيه .» (٤)

(١) شرح التسهيل : ٣٦٨ ، شرح ابن الناظم : ٣٨٤ ، همع الهوامع : ٣ / ١٤٤ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٧٧٤ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٣٨٨ .

(٤) حاشية الدرر السنية : ٧٨١ .

حذف المتبوع في باب العطف:

ذهب ابن الناظم تبعاً لأبيه في النظم من انه يستباح حذف المتبوع في باب العطف ، لان التابع مع العاطف يدل عليه. (١)

يعني : إذا بدا معناه كما صرح به في النظم ، كقولك لمن قال : الم تضرب زيداً ؟ بلى وعمراً ، واي : بلى ضربته وعمراً .

قال الأن (٢٣): « وظاهر كلامه كالنظم إن ذلك شائع في جميع حروف العطف ، وليس كذلك ، بل إنما ورد في الواو والفاء واو ، وهو ف (أو) قليل ، وهو يقتضى التشاوي في الواو والفاء ، لكنه في "التسهيل" (٢) صرح بتفاوتها حيث ، قال : ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيراً ، وبالفاء قليلاً وندر ذلك مع (أو) .» (٣)

المسألة (٢٤) : باب البدل

(١) شرح ابن الناظم : ٣٩٠ .

(٢) شرح التسهيل : ٣/٣٧٨ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ٧٨٣ شرح الرضي على الكافية : ٢ / ص ٩٦ ، دليل السالك : ٢ / ١٧٦ .

أنواع البديل :

قال ابن الناظم : « فبين إن البديل يجيء على أربعة اضرب » .
قال الأنصاري زاد بعضهم خامساً ، وهو بدل كل من بعض ، نحو : نظرت القمر فكله .

قال الاشموني " شرحه " : « زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله :

كَأَيِّ غَدَاةِ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمُّوْا لَدَى سَمْرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ

ونفاه الجمهور وتأولوا البيت» .^(١)

أجاب الأنصاري باننا لا نسلم صحة هذا التركيب ، وبتقدير صحته لانسلم إن الفلك كل للقمر ، إذ القمر وليس جزءاً منه بل مركز فيه كالقصر في الخاتم ، فالفلك ظرف له وهو مظروف ، والمظروف ليس جزء الظرف فيكون بدل اشتمال ، لما بينهما من الملابسه بغير البغضية والكلية ، ومنهم من حمله على بدل الغلط .^(٢)

قال السيوطي في "همع الهوامع" : « والمختار خلافا للجمهور إثبات بدل الكل من البعض لوروده في الفصح نحو قوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظَلَّمُونَ شَيْئاً ﴾ (٦٠) جَنَاتٍ عَدْنٍ ﴿ [مرم/٦٠، ٦١] ، فجئات أعربت بدلا من الجنة وهو بدل كل من بعض وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة » ، قال الشاعر :^(٣)

رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَّنُوها بِسِجِسْتَانِ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

بدل الاشتمال:

(١) شرح الأشموني : ١ / ٢٢٩ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٧٨٧ .

(٣) همع الهوامع : ٣ / ١٢١ .

مثل ابن الناظم على بدل الاشتمال بقوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ (٤) النَّارِ

﴿ البروج/٤، ٥. (١) ﴾

قال ابن حيان في البحر: «قرأ الجمهور: { النار } بالجـر، وهو بدل اشتمال، أو بدل كل من كل على تقدير محذوف، أي أخدود النار، وقرأ قوم النار بالرفع». (٢)

ذهب الالوسي في "روح المعاني" إن (النار) بدل اشتمال من الأخدود والرابط مقدر أي فيه أو أقيم إلى مقام الضمير أو لأنه معلوم اتصاله به فلا يحتاج لرابط وكذا كل ما يظهر ارتباطه فيما، ووصف رايابي حيان: (ليس بذاك) وقرأ قوم النار بالرفع ف قيل على معنى قتلتهم النار، ولعل الأولى في توجيه هذه القراءة أن النار خبر مبتدأ محذوف أي هي أو هو النار ويكون الضمير راجعاً على الأخدود وكونه النار خارج مخرج المبالغة كأنه نفس النار { ذاتِ الوقود } وصف لها. (٣)

ونقل المرادي عن الفراء وابن الطرواة: إلى إن النار بدل كل من كل. (٤)

ورجح ابن هشام في "أوضح المسالك" حذف مضاف. (٥)

قال الأنصاري: «قيل انه بدل إضراب، ونقل المرادي هذا القول عن ابن خروف». (٦)

بدل الغلط و النسيان:

لم يفرق ابن الناظم بين بدل الغلط و النسيان، ونبه عليه الأنصاري على هذا ونقل التفريق بينهما، فقال: البديل المباين انه ثلاثة أقسام، لأنه لا بد إن يكون مقصودا كما مر في الحد، ثم الأول إن لم يكن مقصوداً لكن سبق إليه اللسان فهو بدل (الغلط)، إي: بدل عن لفظ ذلك اللفظ غلط وان كان مقصودا، فان تبين بعده ذكره فساد قصده فيدل نسيان،

(١) شرح ابن الناظم: ٣٩٥.

(٢) البحر المحيط: ٤٥٨ / ١٠.

(٣) روح المعاني: ٢٢ / ٣٢٢.

(٤) توضيح المقاصد: ١٠٣٨.

(٥) أوضح المسالك: ٤٠٣ / ٣.

(٦) توضيح المقاصد: ١٠٣٨، حاشية الدرر السنية: ٧٨٩، حاشية الصبان: ١ / ١٤٠٨.

إي : بدل شيء ذكر نسياناً ، فالغلط متعلق باللسان ، والنسيان متعلق بالجنان ، وان كان قصد كل منهما صحيحاً فبدل الإضراب ، ويسمى أيضاً بدل البداء كما قال الشارح. (١)

قال السيوطي "همع الهوامع" : « (وأنكرهما) أي بدل البداء والغلط قوم وقالوا في الأول إنه مما حذف فيه حرف العطف وفي الثاني أنه لم يوجد قال المبرد على سعة حفظه بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله ولا في شعر ولا في كلام مستقيم وقال خطاب لا يوجد في كلام العرب لا نثرها ولا نظمها وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده وطالب غيري به فلم يعرفه وادعى أبو محمد بن السيد أنه وجد في قول ذي الرمة: (٢)

لَمِيَاءُ فِي شَفْتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ وَفِي اللَّثَاثِ وَفِي أُنْيَابِهَا شَنْبٌ

لعس بدل غلط لأن الحوة السواد بعينه واللحس سواد مشرب بحمرة .

ورد بأنه من باب التقديم والتأخير وتقديره في شفيتها حوة وفي اللثاث لعس وفي أنيابها شنب وجوز بعض القدماء وقوع الغلط في غير الشعر ومنعه في الشعر لوقوعه غالباً عن ترو فلا يقدر فيه الغلط وهذا نقيض القاعدة المشهورة أنه يغتفر في الشعر ما لا يغتفر في غيره». (٣)

بدل المضمّر من المظهر:

قال ابن الناظم : ويبدل المضمّر من المظهر نحو : رأيت زيدا إياه. (٤)

قال الأنصاري : مخالف لما قاله أبوه وغيره (٥)، فقد قال في "التسهيل" : ولا يبدل مضمّر من مضمّر ، ولا من ظاهر ، وأما أوهم ذلك جعل توكيداً ما لم يفد إضراباً. (١) إي :
: فان أفاد إضراباً جاز نحو إياك ، وإيائي قصد زيد .

(١) شرح ابن الناظم : ٣٩٥ ، حاشية الدرر السنية : ٧٩٠.

(٢) همع الهوامع : ٣ / ١٢٠.

(٣) المصدر نفسه : ٣ / ١٢١.

(٤) شرح ابن الناظم : ٣٩٦.

(٥) حاشية الدرر السنية : ٧٩١.

قال الزمخشري في "المفصل": ويبدل المظهر من المضمَر الغائب دون المتكلم والمخاطب. (٢)

ولا يُبَدَّلُ مضمَرٌ من ظاهرٍ ونحو: رَأَيْتُ زَيْدًا أَيَّاهُ ، من وضع النحويين وليس بمسموعٍ ويجوز عكسه (٣) ، ولو سُمِعَ كان توكيداً. (٤)

المسألة (٢٤) : باب النداء

حذف حرف النداء :

قال ابن الناظم : «قول الشيخ : ومنعه فأنصره عاذله ... يوهم اختيار مذهب الكوفيين». (٥)

قال الأنصاري : « هذا إذا لم يحمل المنع على عدم قبوله ما جاء من ذلك (٦) ، قال المرادي : قلت صرح بموافقهم في اسم الجنس في "شرح الكافية" فقال : وقولهم في هذا اصح». (٧)

ثم نبه المرادي على إن الحاصل إن حرف النداء يجوز حذفه من العلم نحو : ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف/٢٩] ، ومن مضاف نحو : رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي [الأعراف/١٥١]. (٨)

ومن الموصول نحو : من لا يزال محسناً أحسن إلى ، ومن إي ، نحو : أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ [النور/٣١] ، ومن المطول نحو : خيراً من زيد اقبل ، واختلف في جواز حذفه

(١) شرح التسهيل : ٣/٣٢٩.

(٢) المفصل في صناعة الإعراب : ١ / ٣٥.

(٣) أوضح المسالك : ٣ / ٤٠٥.

(٤) حاشية الحضري : ٢ / ١٧٣.

(٥) شرح ابن الناظم : ٤٠٣.

(٦) حاشية الدرر السنية : ٧٩٨ ، ٧٩٩.

(٧) توضيح المقاصد : ١٠٥٦.

(٨) المصدر نفسه : ١٠٥٦.

من اسم الجنسي المبني ، للنداء واسم الإشارة والنكرة غير المقصودة ، ويمتنع فيما عدا ذلك . (١)

حركة العلم الموصوف :

قال ابن الناظم : يجوز في المنادى العلم الموصوف بابن متصل مضاف إلى علم ، والضم على الأصل والفتح على الإتيان والتخفيف فيما كثرة دوره في الاستعمال ... (٢) .
قال الأنصاري تضمن كلامه فيما ذكر أربعة شروط ، وشروط أبوه في "تسهيله" شرطاً خامساً ، وهو إن يكون المنادى مما يضم لفظاً ، ليخرج نحو : ، فيبين الضم ، إذ لا فائدة في التقدير الفتح ، لكن الفراء أجاز فيه الفتح أيضاً ، مع أن هذا الشرط قد يؤخذ من كلام الناظم . (٣)

قال الرضي في "شرح الكافية": والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بأي صفة منصوبة كانت، نحو: يا زيد ذا المال.
وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة، علما كان، أو، لا إذا وقع موصوفاً بابن، الواقع بين متفقي اللفظ، نحو يا عالم بن العالم.
والعلم المتصف بابن وابنة، الجامع للشرائط الأربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا، وبحذف ألف " ابن " خطأ، أيضا نحو جاءني زيد بن عمرو . (٤)

الجمع بين (أل) والنداء :

قال ابن الناظم : واغتفر الجمع في يا الله . (٥)

(١) المصدر نفسه : ١٠٥٦ .

(٢) شرح ابن الناظم ٤٠٤ ، ٤٠٥ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ٨٠٠ ، التسهيل ٣/٣٩٤ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٧٢ .

(٥) شرح ابن الناظم : ٤٠٦ .

وبين الأنصاري وجه الاغتفار في الجملة المحكية ، ويوجه أخذاً مما قاله بان اللام فيها صارت لازمة ، ففي قوله : (فلا يقاس عليه سواه) تسمح. (١)

قال السيوطي في "همع الهوامع" : واستثنى البصريون شيئين أحدهم اسم الله تعالى فيقال يا الله لأن (أل) للزومها فيه كأنها من بنية الكلمة فيجوز حينئذ قطع همزه ووصله والثاني الجملة المسمي بها كأن تسمى (يا الرجل قائم) فإذا ناديته قلت: يا الرجل قائم أقبل ، لأنه سمي به على طريق الحكاية (٢)

دخول التنوين و(أل) في النداء :

قال ابن الناظم : « قالوا : لانا لم نر موضعاً يدخله التنوين ، ولا يدخله الإلف واللام». (٣)

أشكل الأنصاري عليهم ، قال : « أن أرادوا بذلك في غير النداء فممنوع ، لدخول التنوين في نحو : زيد وسيبويه منكرأ ، مع غير دخول الإلف واللام فيه أو في النداء المعين ، فكذلك ، لعدم دخول التنوين في السعة عليه ، أو لغير معين فكذلك ، أو فيه تكلف ، ولذلك تبرأ منه الشارح بقوله : قولوا». (٤)

نصبه صفة (إي) قياساً :

قال ابن الناظم : « وأجاز المازني والزجاج نصبه صفة (إي) قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة ، ويجوز أن توصف صفة (إي) إلا أنها لا تكون إلا مرفوعة مفردة كانت أو مضافة ». (٥)

(١) حاشية الدرر السنية : ٨٠٥.

(٢) همع الهوامع : ٢ / ٢٤ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٤٠٦

(٤) حاشية الدرر السنية : ٨٠٥.

(٥) شرح ابن الناظم : ٤١٠.

قال الأنصاري: « تبع - فيما نقله عن الزجاج - والده في شرح الكافية ، حيث قال : إن المازني يجيز أن يقال (يا زيدٌ وعمراً) و (يا عبد الله وزيداً) وهذا مذهب الكوفيين ». (١)

مع انه نقل في "التسهيل" عنه رد على المازني جواز النصب ، والى رد قول المازني اشار الناظم بقوله : لدى المعرفة. (٢)

قال الاشموني في "شرحه": « أجاز المازني والكوفيون يا زيد وعمرا ويا عبد الله وبكرا (وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقًا فَبِيهِ وَجْهَانِ) الرفع والنصب (وَرَفْعٌ يُنْتَقَى) أي يختار وفاقاً للخليل وسيبويه والمازني لما فيه من مشاكلة الحركة ولحكاية سيبويه أنه أكثر. (٣)

وقوله : « ويجوز أن يوصف صفة إي : إلا أنها » ، يعني صفة صفتها لا تكون إلا مرفوعة ، ينبغي أن تأتي فيها أيضا ما أجازاه المازني والزجاج على احد النقلين عنه من النصب ، وتأتي مثله في قوله الآتي فتقول : يا هذا الرجل بالرفع لا غير. (٤)

وعلم من قوله : (يجوز) انه لا يجب وان كانت صفة ، إي : اسم إشارة.

دخول لام الجر المنادى :

قال ابن الناظم : « وكثيرا ما يدخل على المنادى الذي بهذه الصفة لام الجر المقوية للتعدية ». (٥)

إي لتعدية العامل ، وهو فعل النداء المحذوف ، لضعفه بالتزام حذفه ، وقيل : إنها زائدة ، فلا تتعلق بشيء ، وقيل إنها بقية (آل) والأصل يا آل زيد ، وزيد مجرور بالإضافة. (٦)

(١) حاشية الدرر السنية : ٨٠٩ ، الأصول في النحو : ١ / ٣٧٢.

(٢) شرح التسهيل ٣/٤٠١.

(٣) شرح الأشعري : ١ / ٢٤١.

(٤) حاشية الدرر السنية : ٨٠٩.

(٥) شرح ابن الناظم : ٤١٧.

(٦) حاشية الدرر السنية : ١٨.

قال المرادي في الجني الداني : «اختلف في لام الاستغاثة. فقيل: هي زائدة، فلا تتعلق بشيء ، وقيل: ليست بزائدة فتتعلق ، وعلى هذا ففيما نتعلق به قولان: أحدهما أنه الفعل المحذوف، وهو اختيار ابن عصفور. والثاني أنه حرف النداء، وإليه ذهب ابن جني. وذهب الكوفيون إلى أن هذه اللام بقية آل، والأصل في يا لزيد: يا آل زيد. وزيد مخفوض بالإضافة». (١)

هَاءُ السَّكْتِ :

قال الناظم :

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تَرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزِدْ

يعني : يُؤْتَى بِـ (هاء) السكت في حالة الوقف جوازاً ؛ فتقول: وازيداه . وإن شئت عدم الإتيان بها جاز ذلك ؛ فتقول : وازيدا . وكذلك يجوز حذف الألف ؛ فتقول : وازيدُ . (٢)

قال ابن الناظم : كما ينبئ عنه قوله : وان تشأ . (٣)

قال الأنصاري : « يؤخذ منه إن في هذا القول صريحاً بمفهوم قوله : أن ترد ، فان قلت : الأولى أن يكون النفي في قوله : لا ترد ، شاملاً للمد والهاء يفيد إن المندوب يجوز أن يستعمل كالمنادى .

قلت : يلزم عليه تكرار لان هذا مفاد من قوله : قبلُ : ما للمنادى اجعل لمندوب ، كما مر التنبيه عليه ». (٤)

اشتباه في التمثيل :

(١) الجني الداني في حروف المعاني : ١ / ١٦ .

(٢) شرح ابن عقيل : ٣ / ٢٨٥ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٤٢٢ .

(٤) حاشية الدرر السنية : ٨٢٤ .

مثل ابن الناظم على الترخيم بـ(غرنيق ، فرعون) .^(١)

إلا إن الأنصاري إن هذا التمثيل خارج عن الخلاف ، قال : «محل الخلاف في الياء الواو ، إذا لم تدلا على معنى ، وإلا فيجوز حذفها اتفاقاً نحو : مصطفين ومصطفون ، علمين^(٢) ، ونبه عليه ابن هشام وغيره .»^(٣)

و (غريق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق ويقال له غرنوق كعصفور وغرنوق كفردوس.^(٤)

قال ابن هشام في "أوضح المسالك" : « بخلاف نحو : فِرْعَوْنَ وَغُرْنَيْقَ عَلَمًا لَعْدَمِ مَجَانَسَةِ الْحَرَكَةِ وَلاخِلَافَ فِي نَحْوِ : مُصْطَفَوْنَ وَ مُصْطَفَيْنَ عِلْمِينَ لِأَنَّ أَصْلَهُمَا مُصْطَفِيُونَ وَ مُصْطَفَيْنَ فَالْحَرَكَةُ الْمَجَانَسَةُ مُقَدَّرَةٌ .»^(٥)

تَرْخِيمُ الْمَرْكَبِ :

نسب ابن الناظم إلى سيبويه قولاً في ترخيم المركب من جملة ، فقال : « لان سيبويه قال في بعض أبواب النسب : تقول في النسب إلى تَأَبَّطَ شَرًّا : تَأَبَّطِي ، لان العرب من يقول : يَا تَأَبَّطَ . ومنع من ترخيمه في باب الترخيم ، فعلم أن جوازه على لغة قليلة^(٦) ، وتعبه في ذلك ابن عقيل ، و الأشموني في "شرحيهما" ، والخضري ، والصبان في "حاشيتهما" .»^(٧)

(١) شرح ابن الناظم : ٤٢٥ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٨٢٩ .

(٣) أوضح المسالك : ٤ / ٦٤ .

(٤) حاشية الصبان : ١ / ١٩١٩ .

(٥) أوضح المسالك : ٤ / ٦٤ .

(٦) ابن الناظم : ٤٢٦ .

(٧) شرح ابن عقيل : ٣ / ٢٩٢ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٦١ ، حاشية الخضري : ٢ / ٢٠٨ ، حاشية الصبان : ١ / ١٥١٤ .

رد الأنصاري هذا القول ونقل رد أبو حيان في "ارتشاف الضرب" بأن سيبويه لم ينص على ترخيمه ، بل قال : ومن العرب من يفرد ، فيقول : يا تَأْبَطُ اقبل ، فلم ينص على انه ترخيم ولا نعلم خلافاً من احد من النحويين إن المحكي يرخم. (١)

قال السيوطي في "همع الهوامع" : « وقال أبو حيان هذا النقل عن سيبويه خطأ فإن سيبويه نص على المنع وقد سقت عبارته في النكت التي لي على (الألفية) وما ضم إليها الرابعة لا يستثنى من العلم المفرد شيء عند الجمهور واستثنى الجرمي مسألة طامر بن طامر كناية عن لا يعرف ولا يعرف أبوه فلم يجز ترخيمه لأنه كناية عن اسمه ورد بأنهم رخموا فلانا سمع يا فلا تعال وهو أيضا كناية ». (٢)

وقال ابن هشام في "أوضح المسالك" : « فلا يُرْخَمُ نحو... يا تَأْبَطُ شَرًّا ». (٣)

قال ابن الناظم: « للعرب في ترخيم المنادى مذهبان : احدهما : وهو الأكثر إن ينوي ثبوت المحذوف ، فلا يغير ما بقى عن شيء مما كان عليه قبل الحذف ». (٤)

قال الأنصاري : « أورد عليه ما كان مدغماً في الحذف بعد ألف فإنها كان له أصلية ، حرك بها ، نحو : مضار تحاج ، تقول : يا مضار بالكسر ، إن كان اسم فاعل ، وبالفتح إن كان اسم مفعول ، ويا تحاج بالضم ، لأن أصله : تحاجج ، وإن كان أصله السكون حرك بالفتح نحو : أسحار : اسم لنبت تقول فيه يا أسحار بفتح الراء ». (٥)

(١) ارتشاف الضرب : ٢٢٣٠/٥ ، حاشية الدرر السنية : ٨٢٩ ، ٨٣٠ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٢٢٣٠/٥ ، همع الهوامع : ٤٥ / ٢ .

(٣) أوضح المسالك : ٥٥ / ٤ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٤٢٧ .

(٥) حاشية الدرر السنية : ٨٣٠ .

المسألة (٢٥) : الاختصاص

مشابهة الاختصاص بالنداء :

ذكر ابن الناظم إن الاختصاص كالنداء في الصورة ، وهو لأن لفظه كلفظ المنادى ، وان هناك ثلاثة أوجه في مخالفته للنداء وهي : لا يستعمل معه حرف نداء ، ويجيء معرفاً بالألف واللام ، ولا يبتدأ به في الكلام .

أن وجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورته أي غالباً فلا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقرون بأل ليس على صورة المنادى. ولك أن تقول وجه الشبه أن كلا من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم تارة مبنياً على الضم وتارة منصوباً وهذا أوجه من قول شيخنا السيد مجيئة على صورة النداء إنما هو في أيها وأيتها لا غير. (١)

(١) حاشية الصبان : ١ / ١٥٢٦.

تعقب الأنصاري ونقل المرادي وجه رابع : وهو (ايا) توصف في النداء باسم الإشارة ، ولا توصف هنا باسم الإشارة. (١)

ووجه خامس : وهو إن المازني أجاز نصب صفة إي في النداء ، ولم يحكموا هنا خلافاً في وجوب رفع صفتها. (٢)

وزاد ابن هشام : والسادس : انه يكون بأل قياساً كقولهم : نَحْنُ الْعُرْبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ . (٣)

المسألة (٢٦) : التحذير والإغراء

التكرار اللفظ :

قال ابن الناظم : « إن المكرر قد يرفع في التحذير والإغراء ، قال الفراء : وفي قوله تعالى : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشمس/ ١٣] ، نصب الناقة على التحذير ، وكل تحذير فهو نصب .» (٤)

قال الأنصاري : « ولو ذكر قبلة المتعاطفين مع المكرر ، كان اظهر في الاستدلال به ، مثال المكرر في التحذير : الأسد الأسد ، وفي الإغراء : السلاح السلام ، ومثال المتعاطفين في التحذير : ، وفي الإغراء السلاح والخيل .» (٥)

(١) شرح ابن عقيل : ٢٩٧ / ٣ ، شرح الرضي على الكافية : ١ / ٤٣١ ، حاشية الخضري : ٢ / ٢١٢ ، همع الهوامع : ١٥ / ٢ .

(٢) توضيح المقاصد : ١١٥٢ .

(٣) أوضح المسالك : ٤ / ٧٤ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٤٣٤ .

(٥) حاشية الدرر السنية : ٨٣٨ .

المسألة (٢٧) : نون التوكيد

نون التوكيد الخفيفة :

ذكر ابن الناظم إن لحذف نون التوكيد الخفيفة مرادة لأمرين :

الأول : إن يلحقها ساكن .

والثاني : ان يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة فإنها إذ ذاك تحذف ، ويرد ما كان حذف لأجل لحاقها ، كقولك : في نحو اخرجن يا هؤلاء. (١)

تعقبه الأنصاري وأشكل عليه في كون الإلحاق لزوال علة الحذف ، فان قلت : لم

رد المحذوف هنا في الوقف ، ولم يرد فيه في نحو : هند قاضي ، مع زال العلة ؟

(١) شرح ابن الناظم : ٤٤٨ .

قلت : يرد فيه أيضا ، وان كان الأكثر خلافه ، وعليه فالفرق إن المحذوف هنا كلمة ، وثم جزء كلمة ، و الاعتناء أتم منه بجزئها. (١)

المسألة (٢٨) : الممنوع من الصرف

حكم ما لحقه تاء التأنيث من الصفات :

ذكر ابن الناظم إن النحاة منعوا من الصرف كل ما لحقته تاء التأنيث من الصفات فمثل بـ(أرمل) و (أباتر) و (أدابر). (٢)

ونقل الأنصاري عن المرادي اعتراضه على التمثيل ، لان (أرمل) فواضح التمثيل بها ، وأما أباتر وادابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما ، إذ لم يشملهما كلام الناظم فانه علق المنع بوزن افعل ، وإنما ذكرهما في شرح الكافية ، لأنه علق المنع بوزن الفعل ، ولم يخصه بـ(أفعل). (٣)

(١) حاشية الدرر السنية : ٨٥٧.

(٢) شرح ابن الناظم : ٤٥٣.

(٣) شرح الأشئوبى : ١ / ٣٠١.

قال الأنصاري : « في نسخة بدلها وبدل مؤنثهما : أبتَر وأدبر، أبترة وأدبرة ،
وعليها لا إشكال ». (١)

و أباتر فينصرف بكل حال وإن كان فيهما الوزن والوصفية الأصلية لدخول التاء عليهما
في امرأة أباترة وأدابرة لأنه كثير الأسماء مثاله نحو دلامص وعكامس وعلابط (٢)
ويقال رجل أباتر، بضم الهمزة، للذي يقطع رحمه قاله الجوهري في "الصاح". (٣)

منع صرف (مفاعل أو مفاعيل)

قال ابن الناظم : « مثال : (مفاعل أو مفاعيل) فحقه منع الصرف ، سواء كان
منقولاً عن جمع محقق كـ(مساجد) : اسم رجل ، أو مقدر كـ(شرايل) ، والعلة في منعه
صرفه ، ما فيه من الصيغة ، مع أصالة الجمعية ، أو قيام العلمية مقامها ، فلو طرأ تنكيره
انصرف على مقتضى التعليل الثاني ، دون الأول » . (٤)

قال الأنصاري : « مذهب سيبويه انه لا ينصرف ، وهو الصحيح ، تبعاً للمرادى في
"توضيح المقاصد" : قال : مذهب سيبويه انه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله ،
ومذهب المبرد منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة ، وليس جمعاً على الصحيح » . (٥)

أنواع العلم المؤنث المعين :

قال ابن الناظم : « ثم العلم المؤنث المعين على ضربين :
أحدهما : يتحتم فيه منع الصرف وهو ما كان زائداً على ثلاثة أحرف...

(١) حاشية الدرر السنية : ٨٦٣.

(٢) اللباب علل البناء والإعراب: ١ / ٥١٨ ، همع الهوامع : ١ / ٧٩.

(٣) الصحاح في اللغة : ١ / ٣٠.

(٤) شرح ابن الناظم : ٤٦١.

(٥) توضيح المقاصد : ١٢٠٣ ، حاشية الدرر السنية : ٨٧٠.

الضرب الثاني : يجوز فيه الصرف وتركه ، وهو الثلاثي المسكن الوسط ، غير الأصل أعجمي ولا مذكر الأصل كـ(هند ودعد) ، فمن صرفه نظر الى خفة اللفظ ... ومن لم يصرفه وهو المختار ... وحكى السيرافي عن الزجاج وجوب صرفه .^(١)

إي : لو كان تسكينه عارضاً بعد التسمية كفخذ ودار ، لانقلاب الألف عن واو متحركة ، ولو كان المؤنث ثنائياً كـ(يد) جاز فيه الوجهان ، ذكرهما سيبويه ، وظاهر كلام "التسهيل" إن المنع أجود كما في هند ، قاله المرادي ، قلت : وهو ظاهر كلام النظم ، أيضاً إذ (يد) وان كان ثنائياً لفظاً فهو ثلاثي تقديراً ساكن الوسط ، إذ أصله يدي بالإسكان كما في "الصاح".^(٢)

قال ابن السراج في "الأصول" : « فإن سميت مؤنثاً باسم ثلاثي متحرك الأوسط فهو غير مصروف نحو : امرأة سميتها بقدم فإن كان الثلاثي ساكن الأوسط نحو : هند ودعد وجمل فمن العرب من يصرف لخفة الاسم وأنه أقل ما تكون عليه الأسماء من العدد والحركة ومنهم من يلزم القياس فلا يصرف فإن سميت امرأة باسم مذكر وإن كان ساكن الأوسط لم تصرفه نحو زيد وعمرو لأن هذه من الأخف وهو المذكر إلى الأثقل وهو المؤنث فهذا مذهب أصحابنا وهو في هذا الموضع نظير رجل سميته بسعاد وزينب وجيال فلم تصرفه لأنها أسماء اختص بها المؤنث وهو على أربعة أحرف والرابع كحرف التأنيث وإن سموا رجلاً بقدم وخشل صرفوه وحقروه فقالوا : قديم .^(٣)

ورجح العكبري في "اللباب" ترك صرفه ونقل عن الاخفش قوله : لا ينصرف ، مع أن قول الثاني له حجة من السماع والقياس .^(٤)

(١) شرح ابن الناظم : ٤٦٢ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٨٧١ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٢٨ ، الأصول في النحو : ٢ / ٨٥ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٧٤ .

(٤) حاشية الدرر السنية : ٨٧١ .

إما قوله : « وحكى السيرافي عن الزجاج وجوب صرفه ^(١) ، قال الأنصاري : وهو وهم إذ المحكي عنه إنما هو وجوب منع صرفه ، معللاً بان السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف » ^(٢) .

الألف للإلحاق (علقى) :

ذهب ابن الناظم إن (علقى) على وزن سكرى ، وإن الألف للإلحاق فلا ينون إذا جعل علماً ، ونقل الأنصاري الخلاف فيه ^(٣) .
و ألف الإلحاق ، هي : ألف زائدة لازمة مقصورة ، أو ممدودة تلحق آخر بعض الأسماء ، فيصير الاسم الذي لحقته على وزن اسم آخر
القول الأول : إن ألفه للتأنيث فلا ينون كسكرى: نبت يكون واحداً وجمعاً، قضبانه دقاق عسر رضاها، يتخذ منه ^(٤) ، قال سيبويه في "الكتاب": وبعض العرب يؤنث العلقى، فينزلها منزلة: البهيمى، يجعل الألف للتأنيث ^(٥) ، وقال المبرد في "المقتضب": علقى، ولا تصرف لأن ألفه للتأنيث. ^(٦)

وقال غيره: ألفه للإلحاق وينون، الواحدة علقاة. وبعير عالق: يرعى العلقى ^(٧) .
وقال ابن جنى في "سر صناعة الإعراب": وعلى هذا قولهم علقاه فالألف في علقاة ليست للتأنيث لمجيء هاء التأنيث بعدها وإنما هي للإلحاق ببناء جعفر وسلهب فإذا حذفوا الهاء من علقاة قالوا علقى غير منون ^(١)

(١) اللباب علل البناء والإعراب : ١ / ٥٠٨ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٨٧١ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٤٦٥ ، حاشية الدرر السنية : ٨٧٥ .

(٤) الزمخشري ، لفائق في غريب الحديث : محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : علي محمد الجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر : دار المعرفة - لبنان ، الطبعة الثانية : ١ / ٣٧١ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ٣٣٤ ، الصحاح : ٦ / ٢٢٦ ، حاشية الصبان : ١ / ١٩٠٥ .

(٥) الكتاب : ١ / ٢٢٠ .

(٦) المقتضب : ٢ / ١٧٨ .

(٧) الصحاح : ٦ / ٢٢٦ .

المسألة (٢٩) : باب إعراب الفعل

اعتراض على التمثيل:

مثل ابن الناظم بقوله وما قامَ فيأكلُ إلا طعامه ، وبقول الشاعر :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينِنَا فَيَنْطِقَ إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَعْرَفُ

قال الأنصاري : وتمثيله تبعاً لأبيه بهذا وبقوله قبله (ما قام فيأكلُ إلا طعامه) غير

صحيح إذ يجوز فيهما النصب ، لأن النفي إذا انتقض ب(إلا) بعد الفاء جاز النصب .

(١) ابن جني ، سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د.حسن هنداوي ، الناشر : دار القلم - دمشق ، الطبعة

الأولى ، ١٩٨٥م : ٢ / ٥٥٧ ، الأصول في النحو : ٢ / ٨٤ ، همع الهوامع ٣ / ٢٨٩ .

واعترض المرادي عليه فقال : فأما الأولان فالتمثيل بهما صحيح ، وأما الآخران فالنصب فيهما جائز ، فإن النفي إذا انتقض بالا بعد الفاء جاز النصب، نص على ذلك سيبويه. (١)

قال الخصري في "حاشيته": في أي بأن انتقض بإلا قبل الفعل كما مثله، أو كان نفيًا بعد نفي كما تزال تأتينا فتحدثنا بالرفع بخلاف نقضه بإلا بعد الفعل كما تأتينا فتحدثنا إلا بخير ففيه الوجهان كما نص عليه ... خلافاً للمصنف وابنه حيث مثلاً به لوجوب الرفع والنهي كالنفي في النقض وعدمه (٢)، والنفي بالمعنى الثاني كثير الاستعمال. (٣)

انتصاب المضارع بعد الفاء :

قال ابن الناظم : « وجميع المواضع التي ينتصب فيها المضارع بإضمار (أن) بعد الفاء ينتصب فيها المضارع بإضمار إن بذلك بعد الواو ». (٤)

نقل الأنصاري عن أبي حيان قوله في "ارتشاف الضرب" : ولا احفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء ولا ينبغي أن تقدم على ذلك إلا بسماع (٥)

المسألة (٣٠) : جوازم الفعل المضارع

التقدير في قولك : زُرني أُرُك :

قال ابن الناظم : « وقيل لا حاجة إلى هذا التقدير » ، في قولهم : ، تقديره : زُرني فان تزُرني أُرُك ، والسبب عنده لان الجواب مجزوم بالطلب ، لتضمنه معنى حرف الشرط ، وهو مشكل ، لان معنى الشرط لا بد له من فعل شرط ، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه ، ولا مضمناً له ، مع معنى حرف الشرط لما في ذلك من التعسف ». (٦)

(١) الكتاب : ١ / ١٨٤ ، توضيح المقاصد : ١٢٥٤ ، الأصول في النحو : ٢ / ١٨٤ .

(٢) شرح الأشموني : ١ / ص ٣٤٨ ، حاشية الخصري : ٣ / ٥٩ ،

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٧٢ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٤٨٤ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٦ / ١٦٨٠ ، حاشية الدرر السنية : ٨٩٦ .

(٦) حاشية الدرر السنية : ٨٩٦ .

قال الأنصاري : « وهو ما ذهب إليه ابن خروف ، واختاره الناظم ، ونسبه إلى الخليل وسيبويه ، وقيل غير ذلك ^(١) ، وابن عقيل في "شرح" قدره بـ(أن مضمره) ». ^(٢)

وقال أبو حيان في "ارتشاف الضرب" : « أن مجزوم بشرط مقدر دل عليه ما قبله ، وهو الذي نختاره ، وقال به أكثر المتأخرين ». ^(٣)

وقال أيضاً أحدها إن الأمر والنهي وبقاها ضمن معنى الجزم فضمن : ائنتي ، ونسب هذا إلى الخليل وسيبويه ، وقال به ابن خروف وابن مالك. ^(٤)

أما قوله : « وهو مشكل » ، فمردود ، لأن ما علل به إنما هو في الشرط التحقيقي لا التقديري الذي كلامه فيه . ^(٥)

الأمر والنهي وجزم جوابهما :

قال ابن الناظم : ولا يجوز أن يجعل للنهي جواب مجزوم ، إلا إذا كان الشرط المقدر موافقاً للمطلوب فيصح أن يدل عليه. ^(٦)

وزاد الأنصاري الأمر قال كذلك أن يجعل للأمر ونحوه جواب مجزوم إلا إذا صح تقدير فعل شرط مثبت مكانه ، خلافاً لكسائي ، فيجوز عنده : اسلم تدخل النار ، بتقدير إن لا تسلم تدخل النار ، وغيره لا يجوز إلا إذا صح تقديره مثباً. ^(٧)

قال الرضي في "شرح الكافية" : « أن الكسائي يجوز عند قيام القرينة أن يضمr مثبت بعد المنفي ، وعلى العكس ، فيجوز : لا تكفر تدخل النار ، أي إن تكفر تدخل النار ،

(١) حاشية الدرر السنية : ٨٩٦.

(٢) شرح ابن عقيل ٤ / ١٨.

(٣) ارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٨٤.

(٤) ارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٨٤.

(٥) حاشية الدرر السنية : ٨٩٩.

(٦) شرح ابن الناظم : ٤٨٧.

(٧) حاشية الدرر السنية : ٨٩٩.

كما يجوز: لا تكفر تدخل الجنة، ويجوز، أيضا، أسلم تدخل النار، بمعنى: إن لا تسلم تدخل النار، وقال غيره: بل يجب أن يكون المقدر مثل المظهر نفيا وإثباتا». (١)

الخلاف في الجازم في قوله تعالى: (يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) :
 رجح ابن الناظم إن الجازم في قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [إبراهيم/٣١] ، فيه جواب الأمر ، لا باللام المقدر ، والمعنى : قل لعبادي أقيموا الصلاة يقيموا. (٢)

قال الأنصاري : وهو ما عليه الجمهور ، ولكن جرى والده في شرح "شرح كافيته" على إن الجازم هو اللام. (٣)

قال أبو حيان في "ارتشاف الضرب": «والصحيح انه لا يجوز حذف لام الأمر إلا في الشعر خلافاً للمبرد ، إذ منع أيضا في الشعر ، خلافاً للكسائي إذ أجاز حذفها بعد الأمر بالقول كقوله تعالى: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [إبراهيم/٣١] ، إي ليقيموا الصلاة». (٤)

وقال في "البحر" : «ومعمول قل ، محذوف تقديره : أقيموا الصلاة يقيموا ، ويقيموا مجزوم على جواب الأمر ، وهذا قول : الأخفش ، والمازني ، ورد بأنه لا يلزم من القول إن يقيموا ، ورد هذا الردّ بأنه أمر المؤمنين بالإقامة لا الكافرين ، والمؤمنون حتى أمرهم الرسول بشيء فعلوه لا محالة». (٥)

قال ابن عطية : «ويحتمل أن يكون يقيموا جواب الأمر الذي يعطينا معناه قوله : قل وذلك أن تجعل قل في هذه الآية بمعنى بَلِّغْ وأدّ الشريعة يقيموا الصلاة». (٦)

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٢١.

(٢) شرح ابن الناظم : ٤٩٢.

(٣) حاشية الدرر السنية : ٩٠٦.

(٤) ارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٥٦.

(٥) البحر المحيط : ٧ / ١٦١.

(٦) المحرر الوجيز : ٤ / ١٠٦.

وهذا قريب مما قبله ، إلا أن في ما قبله معمول القول : أقيموا ، وفي هذه الشريعة على تقدير بلِّغ الشريعة.

وذهب المبرد إلى أنّ التقدير : « قل لهم أقيموا يقيموا ، فيقيموا المصرح به جواب أقيموا المحذوف » قيل : وهو فاسد لوجهين : (١)

أحدهما : أنّ جواب الشرط يخالف الشرط إما في الفعل ، أو في الفاعل ، أو فيهما .
فأما إذا كان مثله فيما فهو خطأ كقولك : قم يقم ، والتقدير على هذا الوجه : أن يقيموا يقيموا .

والوجه الثاني : أن الأمر المقدر للمواجهة و يقيموا على لفظ الغيبة وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً .

(لم) و (لَمَّا) :

قال ابن الناظم : «وأما (لم) و (لَمَّا) أختها فينفيان المضارع ، ويقلبان معناه إلى الماضي ... وقد احترزت بقولي (أختها) إي : أخت (لم) من (لَمَّا) الحينية » . (٢)

اعترض الأنصاري على هذا الاحتراز ، و لا حاجة إليه ، لأن (لَمَّا) الحينية والتي بمعنى (إلا) لا يحفظ دخولها على المضارع أصلاً ، فهما خارجان بقوله : ينفيان المضارع . (٣)

قال المرادي : « ومنها (لم) و (لما) أختها ، يعني من الجوازم ، فقيد لَمَّا بقوله (أختها) احترازاً من (لَمَّا) بمعنى (إلا) ومن (لما) التي حرف وجود لوجود ، وكذلك فعل الشارح ... وهو مذهب الفارسي ... ولا يحتاج التقيد ، لأنهما لا يليهما مضارع » . (٤)

رَجَّحَ ابن الناظم إن الجازم لحواب فعل الشرط هو الأداة :

(١) البحر المحيط : ٧ / ١٦١ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٤٩٤ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ٩٠٨ .

(٤) توضح المقاصد : ١٢٧٣ .

رجح ابن الناظم تعباً لأبيه إن الجازم لحواب فعل الشرط هو الأداة ، في قولهم :
 إن يُقيم زيدٌ يقيم عمرو. (١)

قال الأنصاري : « وهو مخالف لقوله في "التسهيل" وجزم الجواب بفعل الشرط لا
 الأداة وحدها ولا بهما ولا على الجواز خلافاً لزاعمي ذلك » . (٢)
 واختلف الأولون في الجازم لفعل الشرط وجوابه على أقوال : (٣)

١- قال محققو البصريين إن هي الجازمة لهما وقال بعضهم إن تجزم الأول ثم تجزمان
 الجواب وقال بعضهم إن تجزم الأول ثم تجزم الأول الجواب .
 ٢- قال الكوفيون إن تجزم الأول وينجزم الجواب على الجوار

وحجة الأولين أن إن تقتضي الفعلين فعملت فيهما كالابتداء وكان وإن وظننتُ
 واحتج القائل الثاني بأن إن ضعيفة فلا تعمل في شيئين فتقوى بالثاني كما ذكرنا في عامل
 الخبر .

٣- الثالث بأن الفعل الأول يقتضي الثاني فعمل فيه

٤- الرابع بأن الحرف ليس في قوته العمل في الفعلين والفعل لا يعمل في الفعل فتعيّن
 أن يكون على الجوار لما فيه من مشاكلة للأول وقد جاء الإعراب على الجوار
 كثيراً

قال العكبري في "اللباب" : « والجواب إن عمل الفعل في الفعل غير سائغ لأن الفعل لا
 يقتضي الفعل ولا عمل بدون اقتضاء العامل للمعمول وهذا يمنع أن يعمل وحده أو مع غيره
 وأما الإعراب على الجوار فلا يُصار إليه إلا عند الضرورة ولا ضرورة » . (٤)

أن (إن) في (إذا) مسلوب الدلالة :

(١) شرح ابن الناظم : ٤٩٤ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٩٠٨ ، شرح التسهيل : ٧٩/٤

(٣) حاشية الخصري : ٧٠/٣ ، اللباب علل البناء والإعراب : ٥١ / ٢ ، هجع الهوامع : ٣٨٢ / ٢ .

(٤) اللباب علل البناء والإعراب : ٥١ / ٢ .

قال ابن الناظم : وعند النحويين أن (إذ) في (إذ ما) مسلوب الدلالة .^(١)
 المراد عند جمهورهم وهو ما ذهب إليه سيبويه ، وصححه الناظم وذهب ابن السراج ،
 والفارسي الى انها ظرف زمان زيد عليها ما^(٢)
 قال السكاكي في "مفتاح العلوم" : « ويكون لفظ إذا للتمييز على أن مثله يحق أن يكون
 ابتلاؤه بالشر مقطوعا به ، وعند النحويين أن إذ في أذما مسلوب لدلالة على معناه الأصلي
 وهو المضي منقول بإدخال ما على الدلالة على الاستقبال ، ولا فرق بين إذا وإذا في باب
 الشرط من حيث المعنى إلا في الإبهام في الاستقبال . وحتى لتعميم الأوقات في المستقبل
 ومتى ما أعم منه ، وأين لتعميم الأمكنة والأحياء .»^(٣)

وأصل (إذ ما) عند سيبويه إذ الزمانية وهي حرف كإن ، ولعله نظر إلى أن لفظة
 (ما) تدخل على (إذا) مع أن فيه معنى الشرط ، وهي للمستقبل ، رُكبت معها ما فنقلتها عن
 الاسميّة فهما حرفٌ ولما نُقلت عن ذلك جُعِلتْ شرطيةً لأنها في الأصل ظرفُ زمانٍ ماضٍ
 فلما نُقلتْ استعملتُ فيما مقتضاه الزمان وقال غيره ليست مركبة^(٤)

ونقل الرضي في "شرح الكافية" قال السيرافي : « ما علمت أحدا من النجاة ذكر
 (اذ ما) غير سيبويه وأصحابه .»^(٥)

المعطوف على جواب الشرط :

قال ابن الناظم : « إذا جاء بعد جواب الشرط المجزوم مضارع مقرون بـ(الفاء أو
 الواو) جاز جزمه عطفاً على الجواب ، ورفع على الاستئناف ونصبه على إضمار (أن)
 ... فإذا انقضي الكلام ثم جئت بـ(ثم) فإن شئت جزمت ، وإن شئت رفعت .»^(١)

(١) شرح ابن الناظم : ٤٩٥ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٩١١ .

(٣) مفتاح العلوم للسكاكي : ١ / ١٠٦ .

(٤) اللباب علل البناء والإعراب : ٢ / ٥٥ ، شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٨٩ .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٨٩ .

قال الأنصاري : « يقتضي امتناع النصب بعد (ثم) ، وقياس ما يأتي عن الكوفيين من جوازه بعدها فيما إذا وقع المضارع بين الشرط والجزاء جوازه هنا أيضا وان لم يسمع (٢) .

قال الأشموني في "حاشيته": وألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو فأجازوا النصب بعدها، واستدلوا بقراءة الحسن: {ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى ا ورسوله ثم يدركه الموت} (النساء: ١٠٠). وزاد بعضهم (أو) «. (٣)

المسألة (٣٠) : لو، لولا ، لوما ، اما

مجيء (لو) على المصدرية والشرطية :

قصر ابن الناظم في مجيء (لو) على المصدرية والشرطية (٤) وتبعه ابن عقيل وغيره (٥) ، وقد ذكر الأنصاري التمني ومثله بقوله تعالى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء/١٠٢] ، لكن اختلف هل هي قسم برأسه أو راجعة إلى آد القسمين المذكورين ، والى الثاني ذهب الناظم فجعلها راجعة إلى المصدرية ، وفي التفرغ على ذلك طول لا يتحملة المقام ، وزاد بعضهم رابعاً وخامساً وسادساً ، وهي العرض والتضيض والتقليل. (٦)

قال الاشموني في "حاشيته": « اعلم أن لو تأتي على خمسة أقسام: الأول أن تكون للعرض، نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيراً، ذكره في التسهيل. الثاني أن تكون للتقليل، نحو: تصدقوا ولو بظلفٍ محرق. ذكره ابن هشام اللخمي وغيره. الثالث أن تكون للتمني،

(١) شرح ابن الناظم : ٥٠٠ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٥١٧ .

(٣) شرح الأشموني : ١ / ٣٧٠ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٥٠٧ .

(٥) شرح ابن عقيل : ٤ / ٤٧ .

(٦) حاشية الدرر السنية : ٩٢٤، ٩٢٣ .

نحو لو تأتينا فتحدثنا. قيل ومنه: ﴿ لو أن لنا كِرَّةً ﴾ [البقرة: ١٦٧] ، ولهذا نصب فنكون في جوابها.

واختلف في لو هذه فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي: هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب لیت. وقال بعضهم: هي لو الشرطية أشربت معنى التمني بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين: جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام». (١)

قال الصبان معلقاً على قول الأشموني خمسة أقسامه ، قال : «بل ستة سادسها التحضيض نحو لو تأمر فتطاع». (٢)

استعمال (لولا ولوما) :

ذكر ابن الناظم استعمال (لولا ولوما) يدلان على التخصيص ، وذكر إن (هلاً و ألاً و ألاً) يشاركهما في التخصيص . (٣)

قال الأنصاري : «في ذكره تبعاً للنظم أن (ألاً) بالتخفيف للتحضيض تجوز ، إذ هي للعرض (٤)، و يرى المرادي إنه يحتمل أن يريد إنها للتحضيض في بعض المواضع ، أو انه إنما ذكرها مع أدوات التحضيض لمشاركتها لها في الاختصاص بالفعل فقط ، ويؤيده قوله "شرح الكافية" فألحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل (ألاً) المقصود بها العرض». (٥)

قال الأشموني في الفرق بينهما : «العرض كالتحضيض، إلا أن العرض طلب بلين ورفق، والتحضيض طلب بحث». (٦)

(١) شرح الأشموني : ١ / ٣٧٤.

(٢) حاشية الصبان : ١ / ١٧٠٠.

(٣) شرح ابن الناظم : ٥١١.

(٤) حاشية الدرر السنية : ٩٣٢.

(٥) توضيح القاصد : ١٣٠٨ ، الجنى الداني في حروف المعاني : ١ / ٨٦ ، شرح ابن عقيل : ٥٦ / ٤ ، شرح الأشموني : ١ /

٣٨٥.

(٦) شرح الأشموني : ١ / ٣٨٥.

المسألة (٣١) : الأخبار بالذّي والالف

قال ابن الناظم : « إذا أريد الأخبار عن اسم وكان من جملة تعيين الأخبار عنها بالذّي أو احد فروعه ، فان كان من جملة فعلية جاز الإخبار عنه بذلك بالألف واللام أيضا ... تقول في الأخبار عن الفاعل : الواقى البطلَ اللهُ ، وعن المفعول : الواقيه اللهُ البطلُ ، ولك حذف الهاء ». (١)

(١) شرح ابن الناظم : ٥١٦ .

وهذا وهم من ابن الناظم ، بل قال الأنصاري ممنوع^(١) ، وقال ابن هشام "أوضح المسالك": « ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك : وَقَى اللهُ الْبَطْلَ ، فتقول : الْوَأَقَى الْبَطْلَ اللهُ ، و : الْوَأَقِيَةَ اللهُ الْبَطْلَ ، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء لأن عائد الألف واللام لا يحذف إلا في ضرورة الشعر». (٢)

قال الأنصاري : « لان حذفها يؤدي إلى الخلو من الخلف المشروط ذكره». (٣)

رَجَّحَ ابْنُ النَّازِمِ إِنْ (أَسْبَاطًا) تَمْيِيزًا :

ذهب ابن الناظم إن أسباطا تمييز في قوله تعالى : وَقَطَعْنَا لَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا [الاعراف/١٦٠] تبعاً للزمخشري في "الكشاف" قال : اثنتي عشرة قبيلة ، والأسباط : أولاد الولد ، جمع سبط وكانوا اثنتي عشرة قبيلة من اثني عشر ولداً من ولد يعقوب عليه السلام . فإن قلت : مميز ما عدا العشرة مفرد ، فما وجه مجيئه مجموعاً؟ وهلاً قيل : اثني عشر سبطاً؟ قلت : لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً لأن المراد : وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة ، وكل قبيلة أسباط لا سبط ، فوضع أسباطاً موضع قبيلة. (٤)

قال الأنصاري : « أسباطاً ، بدل من : اثنتي عشرة ، والتمييز محذوف أي : اثنتي عشرة فرقة ولو كان (أسباطاً) تمييزاً لذكر العدان لأن السبب مذكر وزعم الناظم أنه تمييز وأن ذكر : أمماً ، رَجَّحَ حكم التأنيث كما رَجَّحَهُ ذكر : كاعبان ومعصر : في قوله : (ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعْبَانَ وَمُعْصِرٌ ... » . (٥)

ولأن تمييز العشرة لا يرفع، وتمييز العدد المركب لا يجمع. ويجاب بأنه ليس على معنى من بل المراد عشرة هي دراهم، واثنتي عشرة هي أسباط، وأما المجرور في نحو:

(١) حاشية الدرر السنية : ٩٣٩ .

(٢) أوضح المسالك: ٤ / ٢٤١ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ٩٣٩ .

(٤) الكشاف : ٢ / ٣٠١ .

(٥) أوضح المسالك : ٤ / ٢٥٧ .

رطل زيت وقفيز بر بالإضافة فلا يرد لأنه يسمى تمييزاً ، كما هو مقتضى كلام المصنف (١) .

وأحاب الخضري في "حاشيته" بأن أسباطاً بدل كل من اثنتي عشرة، والتمييز محذوف أي فرقة لا تمييز، وإلا وجب تذكير العددين لأن السبط مذكر. وقال المصنف إنه تمييز أنث عدده لوصفه بالمؤنث وهو أمماً لأنه جمع أمة، ومقتضاه موافقة الفراء على جواز جمع تمييز المركب وإلا فهو مشكل لكن قال بعضهم إذا كان كل واحد من المعدود جاز جمع التمييز فإن المعدود هنا قبائل، وكل قبيلة أسباط لا سبط واحد فوق أسباط موقع قبيلة فتدبر. (٢)

المسألة (٣٢) : العدد

وزن (فاعل) :

قال ابن الناظم : يصاغ من اثنتين فما فوق إلى عشرة موازن (فاعل) مجردا عن التاء في التذكير ، ومتصلاً بها في التأنيث ... ويستعمل على ضربين مفرد وغير مفرد ، فالمفرد نحو : ثان وثانية ، إلى عاشر وعاشرة ، وغير المفرد اما أن يستعمل مع ما اشتق

(١) مفتاح العلوم للسكاكي : ٥٥ / ١ ، شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٣٠٦ ، حاشية الخضري : ١ / ٤٩٤ ، حاشية

الصبان : ١ / ٩٦٧ .

(٢) حاشية الخضري : ٣ / ١١١ .

منه ، كثنان مع اثنين ، وإما يستعمل مع ما يليه ما اشتق منه كثالث مع اثنين... فالمستعمل مع ما اشتق منه يجب اضافته. (١)

قال الأنصاري : « تبعاً للنظم ، إنما لم يقل من واحد ، لأنه لا يأتي فيما يصاغ منه جميع ما يأتي فيما يصاغ من اثنين فما فوقه ، ومنه انه لا يستعمل معدوداً كما نبه عليه الشارح ، بعد قوله : (ولا يستعمل حادي وحادية إلا مع عشرة أو مع عشرين وأخواته) .» (٢)

قوله : فالمستعمل ما اشتق منه يجب إضافته .

وهو مذهب الجمهور قاله أبو حيان في "ارتشاف الضرب" (٣) ، و ذهب الاخفش في احد قوليه ، والكسائي وقطرب و ثعلب إلى جواز إعماله ، فنقول ثان اثنين وثالث ثلاثة وفصل بعضهم ، فقال : يعمل ثان ولا يعمل ثالث وما بعده (٤) ، واليه ذهب في "التسهيل" قال : « لان العرب تقول : ثنيت الرجلين ، فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر ، لان له فعلاً ، ومن قال : ثالث ثلاثة لم يعذر ، لأنه لا فعل له » (٥) ، وقد ينافيه صدر كلام الجوهري قال : وَثَلَّتْ الْقَوْمَ أَثْنَهُمْ بِالضَّمِّ ، إِذَا أَخَذَتْ ثَلْثَ أَمْوَالِهِمْ . وَأَثْلَيْتُهُمْ بِالْكَسْرِ ، إِذَا كُنْتَ ثَالِثَهُمْ أَوْ كَمَلْتَهُمْ ثَلَاثَةً بِنَفْسِكَ . (٦)

ذكر صاحب التصريح أن الاشتقاق من أسماء العدد سماعي ، لأن هذه الأعداد أسماء أجناس جامدة معنوية ، والاشتقاق لا يكون إلا من المصدر كما ذكرنا في باب المفعول المطلق ، وهذا الكلام له ما يستثنى منه كما تقدم في صيغة (فاعل) الدالة على

(١) شرح ابن الناظم : ٥٢٣ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٩٥٠ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٧٦٧/٢ .

(٤) حاشية الدرر السنية : ٩٥٠ : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٣١٦ ، حاشية الصبان : ١ / ١٧٧٩ ، حاشية الحضري : ٣ / ١١٢ .

(٥) شرح التسهيل : ٤١٢/٢ .

(٦) الصحاح في اللغة : ١ / ٧٢ .

التحويل والتصيير ، فإنها قياسية . لأنها مشتقة من مصدر فعل ثلاثي عددي يدل على هذا المعنى (١)

لا يبني من صدر المركب (فاعل) للدلالة:

ذهب ابن الناظم انه لا يبني من صدر المركب (فاعل) للدلالة على جعل ما يليه ما اشتق الفاعل منه مساويا له وتبعهم ابن عقيل في "شرحه". (٢)
إي لأنه لم يسمع ، إلا إن سيبويه (٣) ، وجماعة من المتقدمين أجازوه قياساً فتقول على هذا : رابع عشر ثلاثة عشر ، أو رابع ثلاثة عشر ، إنما أجازوه بشرط الإضافة ، ولا يجوز أن تنصب ما بعده ، وليس لك الاقتصار على المركب الأول، لالتباس الوصف المميز بالوصف الدال على انه بعض جماعة منحصرة. (٤)

قال الخصري في "حاشيته" : « عند الكوفيين وأكثر البصريين، وأجازه سيبويه وجماعة قياساً فيؤتى بتركيبين صدر ثانيهما أقل من صدر الأول بواحد كما مثله الشارح والمعنى مصير الثلاثة عشر أربعة عشر بنفسه، ويتعين إضافة الأول للثاني لأن الوصف لا يعمل النصب إلا منوناً وتثوينه هنا ممتنع لتركبه مع عشر نعم لك أن تحذف عشر من الأول فتقول: رابع ثلاثة عشر فإن نَوْنَتَهُ نصبت به الثاني محلاً ». (٥)

ونقل ابن هشام في "أوضح المسالك" على من قال بجوازه انه يتعين بالإجماع أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض ولك أن تحذف العشرة من الأول وليس لك مع ذلك أن تحذف النيف من الثاني للإلباس. (٦)

(١) التصريح : ٢٧٦/٢ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٥٢٤ ، شرح ابن عقيل : ٤ / ٨٠ .

(٣) الكتاب : ٥٦٠/٣ .

(٤) حاشية الدرر السنية : ٩٥١ .

(٥) حاشية الخصري : ٣ / ١١٥ .

(٦) أوضح المسالك : ٤ / ٢٦٤ .

وقال الصبان في "حاشيته": «إن الظاهر أن الوصف حينئذ يعرب على حسب العوامل ، وعندني أنه يجوز بناؤه بنية العجز كما مر نظيره». (١)

المسألة (٣٣) : التأنيث والمقصور والممدود

استدراك على لفظ (إنسانة) :

قال ابن الناظم : «واعلم أن الأصل في الغرض من زيادة هذه التاء في الأسماء هو

تمييز المؤنث من المذكر ... إنسان إنسانة». (١)

(١) حاشية الصبان : ١ / ١٧٨٦.

قال الأنصاري : « قوله (إنسانة) ليس بعربي^(٢) ، وعند الجوهرى ليس بعربي ، قال : ويقال للمرأة أيضا إنسان ، ولا يقال إنسانة ، والعامّة تقولهُ .»^(٣)

إلا إن ابن السكيت في "إصلاح المنطق" لم يعرج لعدم عربية الكلمة وبعض أصحاب المعاجم.^(٤)

قال الخضري في "حاشيته" : « وسمع في شعر كأنه مؤلّد »^(٥) ، وجاء شاهد عند الخليل في كتابه "العين" قال الشاعر:^(٦)

تَمْرِي بِإِنْسَانِهَا إِنْسَانٌ مُّقْتَلِهَا إِنْسَانَةٌ، فِي سَوَادِ اللَّيْلِ، عَطْبُولُ

(فَعُولٌ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٌ) :

قال ابن الناظم : وتلحق التاء للمبالغة ... وان كان (فَعُولٌ) بمعنى (مَفْعُولٌ) فقد تلحقه التاء للتأنيث^(٧) ، وتبعه ابن عقيل في "شرحه".^(٨)

اعترض الأنصاري على قوله : قد تلحقه التاء ، مع ان اللاحق هنا واجب ، قال : الاولى قول غيره : لحقته التاء ، لان لحقوها واجب.^(٩)

ومثل ابن هشام في "اوضح المسالك" نحو : جَمَلٌ رَكُوبٌ و نَاقَةٌ رَكُوبَرُكُوبَةٌ ، و حَلُوبَةٌ فقد لحقتهما التاء ؛ لأنهما على وزن فَعُولٌ بمعنى مفعول ، أي : مَرَكُوبَةٌ ، و مَحَلُوبَةٌ.^(١٠)

(١) شرح ابن الناظم : ٥٣٤ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٩٦٥ .

(٣) الصحاح : ٥ / ٤٥ .

(٤) إصلاح المنطق للسكيت : ١ / ١٩٩ ، للفيروز آبادي ، القاموس المحيط : محمد بن يعقوب ، المحقق : محمد نعيم العرقسوسي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، سنة : ١٤٢٦ - ٢٠٠٥ م : ١ / ٦٨٣ ، المحيط في اللغة لابن عباد : ٢ / ٢٧٩ .

(٥) حاشية الخضري : ٣ / ١٢٧ .

(٦) العين للخليل : ٢ / ٧٤ .

(٧) شرح ابن الناظم : ٣٥٣ .

(٨) شرح ابن عقيل : ٤ / ٩٣ .

(٩) حاشية الدرر السنية : ٩٦٦ ، اوضح المسالك : ٤ / ٢٨٧ .

(فَعِيلٌ) بِمَعْنَى (فَاعِلٌ) :

قال ابن الناظم : « قد يشبهه (فَعِيلٌ) بمعنى (فَاعِلٌ) بمعنى (مَفْعُولٌ) كَعَظَمَ رَمِيمَ وامرأة قريب .» (٢)

الأولى : كعظام رميم ، لان العظم مذكر لا يظهر به المقصود من عدم لحوق التاء للمؤنث ، لكن عذره انه اراج إن يمثل بمثال للمذكر ، ومثال للمؤنث ، وهو قوله : (وامرأة قريب) فلم يؤنث قريب كما في قوله تعالى : **إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ [الأعراف/٥٦]**، حملاً على فعيل بمعنى مفعول الباقي على صفيته ، وقيل : لان رحمة الله في الآية بمعنى الرحم ، وقيل : لان ثم حذفاً ، إي إن اثر رحمة الله قريب. (٣)

قال أبو حيان في "البحر المحيط" : « الرحمة مؤنثة فقياسها أن يخبر عنها إخبار المؤنث فيقال قريبة ، فقيل : ذكر على المعنى لأن الرحمة بمعنى الرحم والترحم ، وقيل : ذكر لأن الرحمة بمعنى الغفران والعفو قاله النضر بن شميل واختاره الزجاج ، وقيل بمعنى المطر قاله الأخفش أو الثواب قاله ابن جبير فالرحمة في هذه الأقوال بدل عن مذكر. » (٤)

وقيل : التذكير على طريق النسب أي ذات قرب ، وقيل : قريب نعت لمذكر محذوف أي شيء قريب ، وقيل : قريب مشبه بفعيل الذي هو بمعنى مفعول نحو خصيب وجريح كما شبه فعيل به فقيل شيئاً من أحكامه فقيل في جمعه فعلاء كأسير وأسراء وقتيل وقتلاء. (٥)

(١) أوضح المسالك : ٤ / ٢٨٧.

(٢) شرح ابن الناظم : ٥٣٦.

(٣) حاشية الدرر السنية : ٩٦٧.

(٤) البحر المحيط : ٥ / ٣٦٣.

(٥) البحر المحيط : ٥ / ٣٦٣.

مثل ابن الناظم بـ(متى) على جهالة أصالة الألف ، قال : والثالثة المجهولة الاصل التي اميلت كـ(متى).^(١)
ومعنى : أميلَ (أي : لم تظهر الألف عند النطق بها ألفاً خالصةً ، وإنما كانت ألفاً مائلةً إلى الياء) .

قال الأنصاري : « تبعاً لابن الحاجب ، وغيره ، إي : هي منقلبة علة واو أو ياء ، وجعلها المرادي أصلية ، حيث مثل للأصلية بقوله : نحو : إذا ومتى » .^(٢)
قال المرادي : « المراد بها : كل ألف في حرف أو شبهه ، ومجهولة الأصل نحو الددا- هو اللهو - فان ألفه لا يدري هل هي عن ياء أو عن واو ؟ لان الألف في الثلاثي المعرب لا تكون إلا منقلبة عن احدهما »^(٣) ، ووافقه ابن هشام في "أوضح المسالك"^(٤)

وقال الخضري في "حاشيته" : لأنه ليس له أصل يرجع إليه في الاشتقاق ، وليست أصلية لأن ألف الثلاثي المعرب لا تكون إلا منقلبة عن أحدهما ، والظاهر في ألف موسى ونحوه من الأسماء الأعجمية أنها من المجهولة بمعنى أنه لا يدري أي زائدة كحبلي أم أصلية أم منقلبة . وموسى الحديد قيل بوزن حبلي فألفه زائدة للتأنيث ، وقيل مذكر بوزن مفعل من أوسيت رأسه حلقتة فألفه عن ياء.^(٥)

(١) شرح ابن الناظم : ٥٤٣ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٩٧٦ ، توضيح المقاصد : ١٣٦٦ .

(٣) توضيح المقاصد : ١٣٦٦ .

(٤) أوضح المسالك : ٤ / ٢٩٩ .

(٥) حاشية الخضري : ٣ / ١٣٦ ، حاشية الصبان : ١ / ١٨٥٢ .

أنواع الهمزات :

قال ابن الناظم : « على أربعة اضرب : لان همزته إما زائدة أو أصلية ، والزائدة إما للتأنيث ، نحو : حمراء وصحراء ، وإما للإلحاق ، كعلباء وقوياء ، والأصلية : أما نحو كساء ، ورداء وحياء^(١) ، وتعبه العكبري في "اللباب" .»^(٢)

قال الأنصاري : « فيه تجوز ، نبه عليه المرادي ، لان الهمزة في (حمراء) ونحوه ليست للتأنيث بل مبدلة من الالف الزائدة للتأنيث عند الجمهور ، وكذلك الهمزة في (علباء) ونحوه انما هي مبدلة من الياء الزائدة للإلحاق ، وتسمية همزة كساء ونحوه أصلية كما ذكره اولاً انما هو اعتبار منشآت عنه بقريظة ما ذكره اخراً .»^(٣)

قال المرادي : « إن ما همزته للإلحاق نحو جلباء أو منقلبة عن اصل نحو كساء وحياء فهمزة كساء عن واو واصله كساو ، وهمزة حياء عن ياي واصله حياى ، فهذان النوعان يجوز في همزتهما وجهان ، قلبهما واواً وتصحيحهما ، فتقول عن الأول : جلباوان وكساوان وحياوان وعلى الثاني : جلباءان وكساءان وحياءان .»^(٤)

قال الصبان في "حاشيته" : « الضابط أنهما لا يشملان نحو حمراء مما الهمزة فيه مبدلة من ألف التأنيث .»^(٥)

(١) شرح ابن الناظم : ٥٤٤ .

(٢) اللباب علل البناء والإعراب : ٢ / ١٥٢ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ٩٧٧ ، شرح الأشموني : ١ / ٤٣٥ .

(٤) توضيح المقاصد : ١٣٦٧ .

(٥) حاشية الصبان : ١ / ٢١٨٦ .

المسألة (٣٤) : جمع التكسير

جمع القلة :

قال ابن النظام : « فجمع القلة مدلوله بطريق الحقيقة إلى آخره ». (١)

قال الأنصاري : « قد فرق السع التفتازاني بين جمعي القلة والكثرة ، بان جمع القلة من الثلاثة إلى العشرة ، وجمع الكثرة من الثلاثة إلى ما لا يتناهى ، فالفرق بينهما منجهة النهاية لا من جهة المبدأ بخلاف ما ذكره الشارح قبل ، فعليه تكون النيابة من جانب القلة عن الكثرة لا من العكس ». (٢)

قد يُستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة ، نحو : أَرْجُلٌ ، وَأَعْنَاقٌ ، وَأَفئِدَةٌ ، جمع (رَجُلٌ ، وَعُنُقٌ ، وفُؤَادٌ) إلا إن ابن الناظم مثل بـ(صفة وصفي) (٣)

قال الأنصاري : « الصفة الصخرة الملساء ، واصل صفي صفوي ، فاجتمعت الواو والياء ، وسبقت احدهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الفاء للمناسبة ». (٤)

واعترض عليه ابن هشام في "أوضح المسالك" : «وقد يُستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة كأَرْجُلٌ وَأَعْنَاقٌ وَأَفئِدَةٌ وقد يعكس كَرَجَالٍ وَقُلُوبٍ وَصَرْدَانٍ وليس منه ما مَثَلٌ به الناظم وابنه من قولهم في جمع صفاة - وهي الصخرة الملساء - صُفِيٌّ لقولهم : أَصْفَاءٌ حكاة الجوهرية وغيره ». (٥)

(١) شرح ابن الناظم : ٥٤٧.

(٢) حاشية الدرر السنية : ٩٨١.

(٣) شرح ابن الناظم : ٥٤٧.

(٤) حاشية الدرر السنية : ٩٨٢.

(٥) أوضح المسالك : ٤ / ٣٠٧.

جمع الكثرة :

قال ابن الناظم : « ولا يكادون يتجاوزون في الكثرة جمع فَعَل على فُعُول إلى جمعه على فِعَال ، فان جاء منه شيء عد نادراً »^(١) .
ونقل الأنصاري عن المرادي قوله : فيه نظر ، لان تخصيصه بقوله : على فِعَال ، يقتضي إنهم قد يجاوزونه إلى غير فِعَال ، وكلام الناظم يقتضي إنهم يجاوزوه غالباً لا إلى فِعَال وال إلى غيره^(٢) .

وكذلك قوله : « وتخفظ فعول في فَعَل ، ولذلك قال : وفعل له إلى آخره » ، قال المرادي : « فيه نظر » ، لان مثل هذه العبارة استعملها الناظم فيما هو مطرد كقول : وفعل أيضا له فِعَال^(٣) .

أبنية جمع الكثرة:

قال ابن الناظم : « من أبنية جمع الكثرة (فَعائل) : وهو لكل رباعي بمدة قبل آخره ، مؤنثاً بالتاء نحو : سحابة وسحائب ... أو مجردا منها نحو : شمَال وشمائل ... وهو من (فَعِيل) عزيز ، ولا يكاد يعثر عليه »^(٤) .
قال الأنصاري : « وشرط في "التسهيل" في فعيلة إلا يكون بمعنى مفعولة ، ليخرج نحو : جريحة وقتيلة ، فلا يقال جرائح وقتائل ، وشذ ذبيحة ذبائح ، وشرط غيرها من ذي التاء كونه اسماً ، ولم يشترطهما الشارح تبعاً للنظم ، ومن ثم مثل لَفْعُولَة بطلوبة وليست باسم »^(٥) .

(١) شرح ابن الناظم : ٥٥٣ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ٩٩٠ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٥٤٤ ، حاشية الدرر السنية : ٩٩١ ، توضيح المقاصد : ١٣٩٩ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٥٥٥ .

(٥) حاشية الدرر السنية : ٩٩٤ .

وقوله : « أو مجردا منها نحو : شَمَال » ، شرطه أن يكون مؤنثاً ، فلو كان مذكراً لم يجمع الا ندراً ، كقولهم جزور وجزائر وصيد ووصائد. (١)

وتمثله بـ(شمال) وهو بفتح الشين وكسرها ، وظاهر كلامه كالنظم ان فعائل مطرد في المختوم بالتاء ، والمجرد منها ، ولكن ذكر في "التسهيل" انه غير مطرد في المجرد منها غير فعيل ، ومنعه في "ارتشاف الضرب" (٢) اما فعيل فهو في المؤنث منه مطرد ، وفي المذكر منه نادر ، كما مر ، وذكر في "التسهيل" ان فعائل تكون لغير ما ذركا ايضاً ، كجلولاء ويراكاء ، والجلولاء - بالمد - قرية بناحية فارس ، والبراكاء : الثبات في الحرب . (٣)

(١) حاشية الدرر السنية : ٩٩٤ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٤٥٥/١

(٣) حاشية الدرر السنية : ٩٩٤ ، شرح ابن عقيل : ٤ / ١٣٢ ، شرح الأشموني : ١ / ٤٦٣ .

مسألة (٣٥): باب التصغير

تصغير (ذا والذّي) وفروعها :

قال ابن الناظم : « التصغير : من جملة التصاريف في الاسم ، فلا يدخل على غير المتمكن منها ، إلا (ذا والذّي) وفروعها » .^(١)

قال الأنصاري : « لا ينحصر المستثنى في ذلك »^(٢) ، وقال ابن هشام : « ولا يُصَغَّرُ من غير المتمكن إلا أربعة : أفعَلُ في التعجب ، والمركب المزجى كبعَلَبَكَّ وسيبويه في لغة مَنْ بناهما وأما من أعربهما فلا إشكال وتصغيرها تصغير المتمكن نحو ما أحيسنة وبعيلبك وسيبويه واسم الإشارة وسمع ذلك منه أضافي خمس كلمات وهي : ذا وتا وذان وتان وأولاء والأسم الموصول وسمع ذلك منه أيضاً في خمس كلمات وهي : الذى والذى وتثنيتهما وجمع الذى ، ويوافقن تصغير المتمكن في ثلاثة أمور : اجتلاب الياء الساكنة والتزام كون ما قبلها مفتوحاً ولزوم تكميل ما نقص منها عن الثلاثة ويخالفه في ثلاثة أيضاً : بقاء أولها على حركته الأصلية وزيادة ألف في الآخر عوضاً من ضم الأول » .^(٣)

وكذلك في غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع وأن الياء قد تقع ثانية وذلك في ذا وتا تقول : ذياً وتياً والأصل ذيباً وتيباً فحذفت الياء الأولى وذيان وتيان وتقول : أوليا - بالقصر في لغة مَنْ قَصَرَ وبالمد في لغة مَنْ مد اللذياً واللتيّاً واللذيان واللتيان واللذيون وإذا أردت تصغير " اللاتي " صغرت التي فقلت : اللتياً ثم جمعت بالألف والتاء فقلت : اللتيان واستغنوا بذلك عن تصغير اللاتي واللاتي على الأصح^(٤)

(١) شرح ابن الناظم : ٥٦٤

(٢) حاشية الدرر السنية : ١٠٠٥ .

(٣) أوضح المسالك : ٤ / ٣٣٠ .

(٤) أوضح المسالك : ٤ / ٣٣٠ .

تصغير (ذى) و (تى) :

وقال ابن الناظم : « وتصغيرهما تصغير المتمكن نحو ما أحسنه وبعيلبك وسيبويه ، وشملت الفروع ». (١)

قال الأنصاري : « بل صرح بالنظم بـ(تى) (٢) لكن قال ابن هشام في "أوضح المسالك" : ولا يُصغَرُ " ذى " اتفاقاً للإلباس ولا " تى " للإستغناء بتصغير تا خلافاً لابن مالك ». (٣)

(١) شرح ابن الناظم : ٥٦٦ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ١٠٠٦ .

(٣) أوضح المسالك : ٤ / ٣٣٠ .

المسألة (٣٦) : باب النسب

النسب إلى المقصور:

قال ابن الناظم : إذا نسب إلى المقصور ... وكانت الألف المقصورة زائدة للإلحاق فهي كألف التأنيث في وجوب الحذف إن كانت خامسة كحبركي وحبركي ، وفي جواز الحذف والقلب إلى الواو بغير فصل بالألف إن كانت رابعة ... علقى : علقى وعقوي ، إلا إن الثاني أجود بخلاف مثله في ألف التأنيث . (١)

قال الأنصاري مخالف لما صرح به المرادي من جواز الفصل أيضا ، ونبه بقوله : إلا إن الثاني أجود منه في المطلقة . (٢)

قال المرادي : لم يذكر سيبويه في الف اللاحق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين ، وزاد أبو زيد في الف اللاحق ثالثاً وهو الفصل بالالف كما في حبلأوي ، وحكى في أرطى أرطاوي ، وأجاز السيرافي في الأصلية ، فتقول ملهاوي . (٣)

قراء قرائي:

ذهب ابن الناظم إن كانت همزة ممدودة أصلية غير بدل وجب إن تسلم ، فيقال في نحو قراء : قرائي بالتصحيح ، لا غير . (٤)

قال الأنصاري : جزم بما اقتضاه كلام الناظم من الجزم بهذا الوجه ، وهو مخالف لما في "التسهيل" ، فانه ذكر يجوز الوجهين ، قال : أجودهما التصحيح . (٥)

إلا إن المرادي ذهب ما ذهب إليه ابن الناظم ، ونبه على إن كلام والده في "التسهيل" فيها و جهان ولم يرجح . (٦)

(١) شرح ابن الناظم : ٥٦٦.

(٢) حاشية الدرر السنية : ١٠٠٨.

(٣) توضيح المقاصد : : ١٤٤٦.

(٤) شرح ابن الناظم : ٥٦٩.

(٥) حاشية الدرر السنية : ١٠١١.

(٦) توضيح المقاصد : ١٤٥٧.

الوقف زيادة على هاء السكت:

ذكر ابن الناظم من مواضع الوقف زيادة على هاء السكت ، بعد (ما) الاستفهامية
المجرورة ، كقولهم : علامَ فعلت : علامه. (١)

قال الأنصاري : « متضمن لحذف ألفها الذي به الأصل وخرج بـ (الاستفهامية)
غير كالموصولة والشرطية نحو : مررت بما مررت به ، وبما تفرح أفرح ، فلا تحذف
ألفها ، وقيل : تحذف ايضاً.

وعلى الأول: فالفرق إن الاستفهامية مستقلة ، فهي أولى التغيير ، لأنه بالأواخر
أولى بخلاف غيرها ، إذ الموصولة مثلاً مع الصلة اسم واحد ، والشرطية فلا يحذف ألفها
في غير الضرورة ، ويشترط لجواز حذف ألف المجرورة إن لا تتركب مع ذا ». (٢)

قال الأشموني في "شرحه": « واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية
والمصدرية نحو مررت بما مررت به، وبما تفرح أفرح، وعجبت مما تضرب فلا يحذف
ألف شيء من ذلك ، وزعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة بشئت لغة ونقله أبو زيد
أيضاً ، قال أبو الحسن في الأوسط: وزعم أبو زيد أن كثيراً من العرب يقولون سل عم
شئت كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه ، وفهم من قوله إن جرت أن المرفوعة والمنصوبة
لا تحذف ألفها، وهو كذلك ». (٣)

(١) شرح ابن الناظم : ٥٧٦ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ١٠٢١ .

(٣) شرح الأشموني : ٢ / ٢٩ .

المسألة (٣٧) : باب الإمالة

أسباب الإمالة :

قال ابن الناظم : « من أسباب الإمالة إن تكون الألف بدلاً من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير بئياً كبان أو واوياً كخاف ». (١)

قال الأنصاري : « خلافا لابن هشام » ، قال في "أوضح المسالك" : « كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء إلى قولك فُلْتُ - بكسر الفاء - سواء كانت تلك الألف منقلبة عن ياء نحو باع وكال وهاب أم عن واو مكسورة كخاف وكَاد ومَات في لغة من قال مِتْ بالكسر بخلاف نحو قَالَ وَطَالَ وَمَاتَ في لغة الضم ». (٢)

وبهذا القول احترز ابن الناظم تبعاً لأبيه من الألف المبدلة من عين اسم ، فلا تمال إن أبدلت من واو كتاج وقاع ، وإن صارت إلى الياء في جمعها ، لأن شرط الصائرة هي إليها أن تكون مفتوحة ، فإن أبدلت من ياء كـ(ناب) أميلت كما صرح به ابن الحاجب. (٣)

قال الخضري في "حاشيته" : « خرج بدل عين الاسم فلا تمال مطلقاً عند سيبويه سواء كانت بدلاً عن واو كتاج وقاع وباب ودار وإن رجعت للياء في قيعان وتيجان لأن العود للياء الساكنة لا يؤثر بل إلى المفتوحة، أو عن ياء كـناب من العيب وناب بالنون وجمعه أنياب لكن الثانية أميلت شذوذاً وقيل: قياساً ». (٤)

وقال الأشموني في "شرحه" : « بدل عين الفعل أن بدل عين الاسم لا تمال مطلقاً.] وفصل صاحب المفصل بين ما هي عن ياء نحو ناب وعاب بمعنى العيب فيجوز ، وبين ما هي عن واو نحو باب ودار فلا يجوز ، لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس إمالة عاب ». (٥)

(١) شرح ابن الناظم : ٥٧٨ .

(٢) أوضح المسالك : ٣٥٥ / ٤ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب : ٣ / ١٠ ، حاشية الدرر السنية : ١٠٢٦ .

(٤) حاشية الخضري : ٢٠٠ / ٣ .

(٥) شرح الأشموني : ٣٦ / ٢ .

وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عيناً في اسم ثلاثي وهو ظاهر كلام سيبويه، وصرح ابن إياز في "شرح فصول ابن معطي" بجواز إمالة المنقلبة عن الواو المكسورة كقولهم رجل مال أي كثير المال، ونال أي عظيم العطية والأصل مول ونول، وهما من الواو اي لقولهم أموال وتمول والنول، وانكسار الواو لأنهما صفتان مبنيتان للمبالغة، والغالب على ذلك كسر الغين. (١)

(١) شرح الأشئوبى: ٢ / ٣٦ .

المسألة (٣٨) : التصريف

تعريف التصريف :

عرّف ابن الناظم التصريف : « تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى » ،
 إلا إن الأنصاري قال : « الأولى قول ابن هشام تبعاً للناظم في "شرح كافيته" قال : تغيير
 في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي فالأول كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع وتغيير
 المصدر إلى الفعل والوصف ، والثاني كتغيير قولٍ وغزوّ إلى قالٍ وغزاً » .^(١)
 وقد أشار الشارح إلى الأول هنا بقوله : هو تغيير ... إلى آخره ، وإلى الثاني بعد
 قوله : فالتصريف إذاً هو العلم .^(٢)

ومراد الناظم بهذا الباب بان محل التصريف ، وعدم محله ومعرفة الزائد من
 الأصل لا بيان كيفية التغيير ، وإلا لذكر فيه كثيراً مما يأتي كأبنية أسماء الفاعلين والجمع ،
 والإدغام كما ذكرها ابن الحاجب وغيره في علم التصريف.^(٣)

قال : « والمتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من
 أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس
 بأعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك » .^(٤)
 وعرفه الجرجاني في "التعريفات" : « التصريف تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة
 مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها وعلم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي
 ليست بأعراب » .^(٥)

(١) أوضح المسالك : ٤ / ٣٦٠ ، شرح ابن الناظم : ٥٨٢ .

(٢) حاشية الدرر السنية : ١٠٣٥ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ١٠٣٥ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ٧ .

(٥) التعريفات للجرجاني : ١ / ٨٢ .

زيادة السين في غير الاستفعال:

قال ابن الناظم : « ولم تطرد زيادة السين في غير الاستفعال ». (١)

الإين ابن هشام في "أوضح المسالك" قال : « وتزاد السين في الاستفعال وأهملها الناظم وابنه (٢) ، والأنصاري قال عن إهمالهما سهواً منهما ». (٣)

اطراد زيادة الهاء وقفاً:

مثل ابن الناظم بـ(لمة ولم تره وللام بـ"ذلك" و "تلك") في اطراد زيادة الهاء وقفاً.

(٤)

نقل الأنصاري قول ابن هشام في كون تمثيل ابن الناظم مردود ، قال في "أوضح المسالك" : وأما تمثيل الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو "لمة" و "لم تره" وللام بـ "ذلك" و "تلك" فمردود لأن كلا من هاء السكت ولام البعد كلمة برأيها وليست جزءاً من غيرها (٥)

وزن (فعلی) :

قال ابن الناظم : « إذا كانت الياء المضموم ما قبلها عيناً لـ(فعلی) وصفاً جاز تبديل

الضمة كسرة وتصحيح الياء وإبقاء الضمة ، وإبدال الياء واواً ». (٦)

قال الأنصاري معلقاً : « موافق لكلام النظم ، وقد اعترض المرادي ، وغيره بما

حاصله إن إبدال كسرة ، لتسلم الياء في ما قاله واجب نحو : مشبه حيكى اذا كانت المشية

بتحريك المنكبين ، وقسمة ضيزى ، اي : جائزة ، وما ذكره الشارح في انثى الأكيس

(١) شرح ابن الناظم : ٥٩٠.

(٢) أوضح المسالك : ٤ / ٣٦٦.

(٣) حاشية الدرر السنية : ١٠٤٥ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٥٩١.

(٥) أوضح المسالك : ٤ / ٣٦٦ .

(٦) شرح ابن الناظم : ٦٠٥.

والأضيق يجب فيه إبدال الياء واواً ، لأنها من صفات جارية مجرى الأسماء فيقال :
الكُوسَى ، والضُوقَى فقط .» (١)

وتقول: هذا الاكيس، وهي الكوسى، وهن الكوس، والكوسيات، للنساء خاصة،
والكوس على تقدير: فضلى وفضل. (٢)

وقال المرادي : « كلام الناظم مخالف لكلام سيبويه ومن تبعه من أهل التصرف
ومن وجهين : احدهما : انه أجاز في فعلى وصفاً وجهين وهم جزموا باحدهما ، فقالوا :
تقلب ياء فعلى اسماً واواً كطوبى والكوسى وهما وهما من الطيب والكيس ولا تقلب في
الصفة ، ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء نحو : (مشية حيكى) يقال حاك في مشيته يحيك
حيكاً إذا حرك منكبيه (وقسمة ضيزى) اي حائرة من قولهم : ضارة حقه يضيره إذا
بخسه وجار عليه فيه ، والأصل ضيزى وحيكى بالضم ، لأنه ليس في الصفات فعلى -
بالكسر - وفيه - بالضم - فابدلوا من الضمة كسرة لتصبح الياء على حد فعلهم في بيض
فرقاً بين الاسم والصفة . (٣)

قال بعضهم : ولم يأت من الصفات غير هذين يعني : حيكى وضيزى ، والأخر إنهم ذكروا
أنثى الافعل في باب الأسماء فحكموها لها بحكم الأسماء اعني : إقرار الضمة وتقلب الياء
واواً ، وظاهر كلام سيبويه انه لايجوز فيها غير ذلك وذكرها المصنف في باب الصفات
وأجاز فيها الوجهين ، ونص على أن الوجهين في ذلك مسموعان من العرب .» (٤)

و قال الأنصاري تنبيهه : « ما ذكره من أن لام الثانية إذا كانت واواً تقلب ياء في
الصفة دون الاسم مخالف لقول التصريفيين إنها في الاسم دون السفة ، ويجعلون (حَزْوَى)

(١) حاشية الدرر السنية : ١٠٦٢ .

(٢) كتاب العين : ١٠ / ٢٢١ ، الصحاح : ٥ / ١١٧ .

(٣) توضيح المقاصد : ١٥٩١ .

(٤) توضيح المقاصد : ١٥٩١ .

شاذاً ، وقال الناظم في بعض كتبه : « النحويون يقولون : هذا إعلال مخصوص بالاسم ، ثم لا يوصلون إلا بصفة محضة أو بما عرض لها الاسمية كالدنيا»^(١) .
 ويزعمون أن تصحيح (حَزْوِي) شاذ كتصحيح حيوة ، وهذا قول لا دليل على صحته ، وما قلته مؤيد بالدليل والعُلْيَا فانه بالياء ، لانهم يستقلون الواو مع ضمة أوله وليس فيه اختلاف ، إلا أن أهل الحجاز اظهروا الواو في القسوى ، وبنو تميم ، قالوا : القصيا ، نقله عن المرادي ، ثم قال : وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالحَزْوِي يعني : تأنيث الاغزى فقال : ابن المنصف : وهو تمثيل من عنده وليس معه نقل ، والقياس أن يقال : الحَزْوِيَا ، كما يقال : العُلْيَا .

نقل أبو حيان عن الفراء في "ارتشاف الضرب" انه يذهب إن كان اسماً صح (حَزْوِي) وهو مذهب ابن السكيت والفراسي وعن ناس من اللغويين ، واختاره ابن مالك وابن النحاس ، والقول الثاني إن تصحيح (حَزْوِي) شاذ ، وان القياس في الاسم الإعلال ثم لا يمثلون إلا بالدنيا.^(٢)

وألفه للتأنيث ، وقد ذهب المازاني إلى إنها مانعة من إعلال لاختصاصها بالاسم ، وبه جزم الشارح تبعاً لاختيار أبيه في بعض كتبه ، وذهب الاخفش إلى خلافه ، لأنها لم تخرجه عن شبه الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة ألف فعلاً ، وهذا مذهب سيبويه كما نقله المرادي (وماهان ، وداران) قياسهما (مَوْهَان ، ودَوْرَان) وزعم المبرد إن القياس الإعلال (وحيد) ما يحيد عن الشيء ، يقال : (حيدى) اي : يحيد عن ظله لنشاطه و (وحوكه) جمع حائك ، و (خونة) جمع خائن و (روح) جمع رائح ، و(غيب) جمع غائب ، و(عفوة) جمع عفوة ، كذا قال المرادي وغيره .^(٣)

(١) حاشية الدرر السنية : ١٠٦٤ ، شرح ابن الناظم : ٦٠٦ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٢٩٢/١ .

(٣) حاشية الدرر السنية : ١٠٦٩ ، توضيح المقاصد : ١٦٠٢ .

وقضية كلام الجوهري انه مفرد حيث قال : « العفو ، والعفو والعفو الجحش ، كذلك (العفا) بالفتح والقصر ، والانتى : عفوة » .^(١)

قال ابن هشام في "أوضح المسالك" : «أن لا يكون عيناً لما آخره زيادة تختص بالأسماء فلذلك صحّت في نحو الْجَوْلَانِ وَالْهَيْمَانَ وَالصَّوْرَى وَالْحَيْدَى وَشَذَّ الإِعْلَالِ فِي مَاهَانَ وَدَارَانَ» .^(٢)

قال المرادي : « وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسألة ، فاختر في "التسهيل" مذهب الاخفش ، وفي بعض كتبه مذهب المازني ، وبه جزم الشارح ، واعلم أن ما ذهب إليه المازني هو مذهب سيبويه » .^(٣)

ذهب ابن الناظم إن اتزر شاذ ، نقل الأنصاري الخلاف فيه عن قول بعضهم انه خطأ^(٤) و اتزّر ، بإبدال الياء تاءً ؛ لأن الأصل : ائتزر (من الإزار) فقلبت الهمزة ياء ، فصار : ايتزّر ؛ ولذا لا يجوز قلب الياء تاء ؛ لأن أصلها همزة^(٥)

و(اتزّر) أي لبس الإزار فيكون بفتح التاء والزاي، أو أمر فبكسر الزاي ولا يصح ماضياً مجهولاً إلا إذا كان أصله أو تزر بالواو لا بالياء كما في الشارح وأصله الأصيل ائتزر بهمزة مكسورة للوصل فساكنة هي فاء الكلمة لأنه من الإزار قلبت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها، ثم الياء تاء فصار اتزر بالإدغام فهذا الإبدال الثاني شاذ يقصر على السماع، والقياس إبقاء الياء كما قال به المصنف، وقيل خطأ لكن أجازه البغداديون كما حكاه الزمخشري، وعلى قولهم يتخرج إدغام^(٦)

(١) ١ الصحاح : ٣٦١ .

(٢) أوضح المسالك : ٤ / ٣٩٦ .

(٣) توضيح المقاصد : ١٦٠٢ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٦١٥ ، حاشية الدرر السنية : ١٠٨١ .

(٥) حاشية الصبان : ١ / ٢٢٠٨ ، شرح ابن عقيل : ٤ / ٢٤٣ .

(٦) ارتشاف الضرب ١ / ٣١٠ ، الفصل في صناعة الإعراب : ١ / ١٢٧ ، حاشية الخضري : ٣ / ٢٦٣ ، شرح الأشموني :

٢ / ١٠٤ ، همع الهوامع : ٣ / ٣٦١ .

وحديث عائشة رضی الله تعالى عنها : " وكان يَأْمُرُنِي أَنْ أَتَزَرَ " وهو بهمزة فألف وعَوَامُّ المحدثين يحرفونه فيقرؤونه بألف وتاء مشددة ولا وَجَهَ له لأنه افتعل من الإزار ففأوه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة وياء بعد الكسرة نحو إيمان وشَدَّتْ قراءة بعضهم (إِنْثَلَفَهُمْ) بالتحقيق وواواً بعد الضمة نحو أوتمن وأجاز الكسائي أن يبتدأ " أَوْتَمَنِ " بهمزتين نقلة عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء وَرَدَّهُ (١) ، وقال الزمخشري وقول من قال اتزر خطأ. (٢)

الإدغام والفك:

ذكر ابن الناظم فيما يجوز فيه الإدغام والفك في كل ما فيه تاءان مثل تاءي (تتحلى) فقياسه لتصدر المثليين ، ومنهم من يدغم ، فيسكن أوله ، ويدخل عليه همزة الوصل ، فيقول : اتَّجَلَّى . (٣)

قال الأنصاري : « ما ذكره هنا تبع فيها أباه ، فانه ذكر ذلك في "شرح الكافية" قال المرادي وغيره : فيه نظر: لان تتجلى فعل مضارع وهمزة الوصل لا تدخل فيه». (٤)

قال الخضري في "حاشيته" : « بفتح السين وشد التاء، وإسقاط همزة الوصل لاغتناء عنها بحركة النقل، ومضارعه يستر بفتح الياء والسين، وشد التاء مكسورة، وأصله يستتر كيفتعل نقلت فتحة التاء الأولى للسين، وأدغمت في الثانية المكسورة، والمصدر ستاراً بكسر السين وشد التاء، وأصله استتاراً كافتعالاً نقلت كسر التاء الأولى للسين، وأدغمت فسقطت الهمزة وأما ستر الذي بوزن فعل مضاعف العين فمضارعه يستر بالضم، ومصدره وتستير كتكريم ». (٥)

(١) أوضح المسالك : ٣٨٣ / ٤ .

(٢) المفصل في صناعة الإعراب : ١ / ١٢٧ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٦٩١ .

(٤) حاشية الدرر السنية : ١٠٨٩ .

(٥) شرح ابن عقيل : ٤ / ٢٥١ ، حاشية الخضري : ٣ / ٢٧٥ .

ورجح السيوطي في "همع الهوامع" قال : « يقال أتجلى واتظاهر ويجوز في هذا النوع حذف إحدى التاءين تخفيفاً فيقال تجلى وتظاهر وهل المحذوف الأولى أو الثانية قولان أصحهما الثاني وهو مذهب سيوييه والبصريين وقال الكوفيون بالمحذوف الأولى وهي حرف المضارعة ». (١)

قال الأنصاري : وبما تقرر عُلم أن من ادغم المتصدرين في المضارع إنما ادغم في الوصل ، ومن منع في الابتداء ، فالخلاف لفظي. (٢)

(١) همع الهوامع : ٣ / ٣٧١.

(٢) حاشية الدرر السنية : ١٠٨٩.

الخاتمة

وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ [النحل/٥٣]

فلقد أفاض الله سبحانه وتعالى عليّ من جوده وكرمه ، بأن تمم هذا البحث ، وبعد أن استكملت خيوط رحلتي مع شيخ الإسلام زكريا الأنصاري -رحمه الله رحمة واسعة- وهنا استخلص وأهم ما آل إليه من نتائج ، وهي ما يأتي :-

- اللغة العربية لغة الاتّساع والتّوسع ، ومن هذا المنحى يقودنا إلى حقيقة مفادها ، إن مشارب النحاة مهما اختلفت فان تصب في إثراء الدرس النحوي ، فيتسع الأفق في الخلاف ، ولكن على الإطلاق.
- لم يكن الشيخ الأنصاري من الذين يتعصبون لمذهب دون الأخرى ، مع انه ميّال لمذهب البصرة ، إلا انه رجح في "حاشيته" مسائل كوفية تبعاً للدليل.
- أكثر الاستشهاد من رواية حفص ، مع قلة ذكره القراءات الأخرى فضلا عن الشاذة ، واستشهد بالحديث النبويّ ، والشعر ولم يكثر منه .
- بزوغ الجانب الاجتهادي عنده، فلم يكن تقليدياً في متابعته لآراء النحاة .
- في كثير من المواطن يذكر الآراء مقترناً بذكر أصحابها ، وهذا له معنيان :
الأول : الأمانة العلمية التي كان يتّصف بها .
الثاني : سعة إطلاعه على أقوال أهل العلم المتقدمين .
- اعتمد الشيخ الأنصاري في كثير من الاعتراضات والتعقبات على ابن هشام في "أوضح المسالك" و "شذور الذهب" و "مغني اللبيب" في أكثر من ثمانين موطناً ،

- واستفاد من شرح المرادي "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك" في أكثر من سبعين موطناً .
- لم يقتصر الشيخ الأنصاري بالتعقبات على ابن الناظم بل تعدى إلى الناظم والنظم ، فقد استدرك عليهما .
- جمع الشيخ الأنصاري اختلاف آراء ابن مالك في شروحات "الشافية الكافية" و"شرح التسهيل" وفي النظم (الألفية) .
- تنوعت تعقبات الشيخ الأنصاري على ابن الناظم نحوية وصرفية ودلالية واستدلالية واستشهاداً ، وتعقب على عبارة ، أو اشتباه في تمثيل ، مع انه دافع عن ابن الناظم في أقل من عشرة مواطن ، من جملة المسائل التي اعترض عليها التي تجاوزت مئة وخمسين تعقّباً في الحاشية .

هذا ما وفقني الله لذكره فما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان من خطأ أو نسيان فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه براء وما أجمل قول القائل: (بحر الكامل)

ولقد ختمت بذا الختام مقالتي	وعلى الإله توكلني وثنائي
إن كان توفيق فمن رب الورى	والعجز للشيطان والأهواء
في حينها أدعو الذي بدعائه	يمحو الخطأ ويزيد في النعماء
سبحانك اللهم ثم بحمدكا	أستغفرك وأتوب من أخطائي

تَمَّ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

ثبت المصادر المراجع :

القران الكريم

- أسرار العربية : عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد ، تحقيق : د.فخر صالح قدارة ، الناشر : دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ م .
- الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي ، الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، الناشر : دار الفكر - دمشق
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري ، الناشر : دار الجيل - بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩ م .
- البحر المحيط في أصول الفقه : بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ، المحقق : محمد محمد تامر ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان الطبعة الأولى ، ٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
- البداية والنهاية : عماد الدين ابن كثير ، تحقيق احمد ابو ملحم وغيره ، دار الكتب العلمية ، وبيروت ، الطبعة : الثالثة ، سنة : ١٩٨٧ م .

- بغية الوعاة : جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، تحقيق : عبد الفتاح ابو غدة ، الناشر : المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة : الاولى ، ٢٠٠٦م.
- تاريخ الادب العربي : كارل بروكلمان ، ترجمة : رمضان عبد التواب ، الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة : الثالثة ، ١٩٧٤م.
- التحفة الوفية بمعاني حروف العربية : ابراهيم بن محمد بن ابراهيم السفاقي
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ابو حيان الاندلسي / تحقيق : د حسين الهنداوي ، دار القلم - دمشق - سنة : ١٩٩٦م .
- تعجيل الندى بشرح قطر الندى - عبد الله بن صالح الفوزان ، دار ابن الجوزي ، السعودية ، الطبعة الثانية ، ١٤٣١ هـ .
- التعريفات : علي بن محمد بن علي الجرجاني ، تحقيق : ابراهيم الأبياري ، الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة الأولى ، ١٤٠٥م.
- تفسير البحر المحيط ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض ، شارك في التحقيق ، د.زكريا عبد المجيد النوقي ، د.أحمد النجولي الجمل ، الناشر : دار الكتب العلمية - لبنان ، بيروت ، الطبعة : الأولى - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- تهذيب اللغة : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي ، - بيروت - ، الطبعة : الأولى ٢٠٠١م.
- توصيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك ، المعروف بان ام قاسم المرادي، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، الناشر : دار الفكر العربي ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠١م.

- الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم : أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري المحقق : الناشر : دار الجيل بيروت.
- جمهرة اللغة : محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر المحقق : رمزي منير بعلبكي ، الناشر: دار العلم للملايين ، سنة ، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني : ابن أم قاسم المرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل ، الناشر : دار الافاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣م.
- حاشية الخضري على ابن عقيل على الفية ابن مالك : ضبط وتشكيل وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، الطبعة : الاولى ، ٢٠٠٣م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان ، تحقيق : طه عبد الرووف سعد ، المكتبة التوفيقه ، الطبعة الاولى .
- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، الناشر : عالم الكتب - بيروت.
- دليل السالك شرح ألفية ابن مالك : عبد الله الفوزان؛ الناشر: دار المسلم ؛ سنة النشر: ١٩٩٩م.
- الرد على المنطقيين : أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني أبو العباس ، الناشر : دار المعرفة - بيروت.
- رسالة الحدود : أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار النشر / دار الفكر - عمان.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، محمود الألوسي أبو الفضل ، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت

- سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د.حسن هنداوي ، الناشر : دار القلم - دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥م.
- شرح ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر : دار الفكر - دمشق ، الطبعة : الثانية ، ١٩٨٥م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : علي بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن ، نور الدين الأشموني الشافعي ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، و محمد بدوي المختون ، الناشر : دار : هجر ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٠م.
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب : الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي ٦٨٦ هـ تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر ، الناشر: جامعة قار يونس - ليبيا ، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م.
- شرح المكودي على الفية ابن مالك : ابو زيد بن عبد الرحمن علي بن صالح المكودي ، تحقيق : فاطمة الراجحي ، الناشر : جامعة الكويت ، سنة ١٩٩٣م.
- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي المتوفى سنة ٦٨٦هـ تحقيق الأساتذة : محمد محيي الدين عبد الحميد ، و محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام ، تحقيق : عبدالغني الدقر ، الناشر : الشركة المتحدة للتوزيع - دمشق ، الطبعة : الأولى ، ١٩٨٤م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٣٨٣م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى القاهرة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م.
- علل النحو : أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق ، دار النشر : مكتبة الرشد - تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، ١٤٢٠ هـ - الطبعة : الأولى ، ١٩٩٩ م.
- الفائق في غريب الحديث : محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر : دار المعرفة - لبنان ، الطبعة الثانية.
- في تفسير الكتاب العزيز ، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار النشر : دار الكتب العلمية - لبنان - الطبعة : الأولى ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م
- القاموس المحيط : محمد بن يعقوب الفيروز آبادي مجد الدين ، المحقق : محمد نعيم العرقسوسي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، سنة : ١٤٢٦ - ٢٠٠٥ م.
- الكافية الشافية : ابن مالك الطائي تحقيق : د. عبد المنعم احمد ، دار الناشر جامعة ام القرى، مكة المكرمة.
- كتاب الأفعال : أبو القاسم علي بن جعفر السعدي ، الناشر : عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م.

- كتاب الكلّيات : أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي ، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري ، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- كتاب اللّمع في العربية : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي ، تحقيق: فائز فارس ، الناشر: دار الكتب الثقافية الكويت ، ١٩٧٢م.
- الكتاب سيبويه : ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيقي : عبد السلام محمد هارون ، الناشر: دار القلم ، سنة : ١٩٦٦م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون : حاجي خليفة ، الناشر : دار الفكر ، سنة ١٩٨٢م.
- اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، الناشر : دار الفكر - دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م.
- لسان العرب : محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، الناشر : دار صادر - بيروت ، الطبعة الأولى.
- مجمع الامثال : الميداني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، الناشر : دار القلم ، بيروت .
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان : الياضي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة : الاولى ، سنة : ١٩٧٩م .

- مسائل خلافية في النحو : أبو البقاء العكبري ، تحقيق : محمد خير الحلواني
– الناشر : دار الشرق العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب : جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف
بن هشام الأنصاري ، تحقيق : د.مازن المبارك ومحمد علي ، الناشر : دار
الفكر - بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥م.
- مفتاح العلوم : ابو يعقوب يوسف السكاكي ، تحقيق : د. اكرم عثمان يوسف
، الناشر : دار الرسالة الطبعة الاولى _ بغداد _ ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ، تحقيق محمد عبد الخالق
عضيمة ، نشر عالم الكتب - بيروت الطبعة : الثالثة ، سنة : ١٩٩٤م.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : خالد بن عبدالله الأزهرى ، تحقيق :
د.عبدالكريم مجاهد ، الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الأولى ،
١٩٩٦م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للإمام السيوطي ، تحقيق عبد السلام
هارون وزميله ، ط . دار البحوث العلمية - الكويت ١٩٧٥ م .
- وجمهرة الامثال : ابو هلال العسكري ، الناشر : دار الجيل ، بيروت ،
الطبعة الثانية ، ١٩٨٨م.

الفهرست :

المقدمة.....	١.....
التمهيد	٥.....
المبحث الأول : ابن مالك الطائي.....	٦.....
المبحث الثاني : ابن الناظم بدر الدين	١٠
المبحث الثالث شيخ الإسلام زكريا الأنصاري	١٣
الفصل الثاني	١٩
المسألة (١) : الكلام وما يتألف منه.....	١٩.....
المسألة (٢) : الأفعال	٣٠
المسألة (٣) : المعرب والمبني	٣٤.....
المسألة (٤) : نون الوقاية	٥١.....
المسألة (٥) : العلم	٥٤.....
المسألة (٦) : الابتداء.....	٦٤.....
المسألة (٧) : النواسخ	٧٨.....
مسألة (٨) : الفاعل	٩٤.....
المسألة : (٩) : المبني للمجهول	٩٨.....
المسألة (١٠) : الاشتغال	١٠١.....
المسألة (١١) : باب التنازع	١٠٢.....
مسألة (١٢) : أبواب المفاعيل	١٠٤.....
مسألة (١٣) : باب الاستثناء	١٠٨.....
المسألة (١٤) : باب الحال	١١١.....
مسألة (١٥) : باب التمييز.....	١١٩.....
المسألة (١٦) : باب الإضافة.....	١٢٢.....
المسألة (١٧) : المصدر.....	١٢٧.....

- مسألة (١٨) : التعجب ١٣٢
- مسألة (١٩) : باب نعم وبئس ١٣٤
- مسألة (٢٠) : اسم التفضيل ١٣٦
- مسألة (٢١) : النعت ١٣٩
- المسألة (٢٢) : التوكيد ١٤٢
- المسألة (٢٣) : العطف ١٤٥
- المسألة (٢٤) : باب البديل ١٥٢
- المسألة (٢٥) : الاختصاص ١٦٢
- المسألة (٢٦) : التحذير والإغراء ١٦٣
- المسألة (٢٧) : نون التوكيد ١٦٤
- المسألة (٢٨) : المنوع من الصرف ١٦٥
- المسألة (٢٩) : باب إعراب الفعل ١٦٩
- المسألة (٣٠) : جواز الفعل المضارع ١٧٠
- المسألة (٣١) : الأخبار بالذي والالف ١٧٨
- المسألة (٣٢) : العدد ١٨٠
- المسألة (٣٣) : التأنيث والمقصور والممدود ١٨٣
- المسألة (٣٤) : جمع التكسير ١٨٧
- مسألة (٣٥) : باب التصغير ١٩٠
- المسألة (٣٦) : باب النسب ١٩٢
- المسألة (٣٧) : باب الإمالة ١٩٤
- مسألة (٣٨) : التصريف ١٩٦
- الخاتمة ٢٠٣
- ثبت المصادر المراجع ٢٠٥

الفهرس ت

٢١٢.....